جامعة حلب
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

آثار اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الزراعة السورية

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير فى الهندسة الزراعية
(الاقتصاد الزراعي)

إعداد

ياسر على العيسى

1430/2009

جـــامـــعـــة حـــلــــــب
كـــلــــيــــة الزراعــــة
قسم الاقتصاد الزراعي

آثار اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الزراعة السورية

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير فى الهندسة الزراعية
(الاقتصاد الزراعي)

إعــداد

ياســـر علـــى العيـــسى

الإشراف

د. أحمد حسن جدوع
مدرس في قسم الاقتصاد الزراعي-كلية الزراعة
جامعة حلب – سورية

أ.د خوسيه ماريا غارسيا ألفاريز كوكه
أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة
جامعة البوليتكنيكا –فالنسيا- إسبانيا

2009/1430

شكر وتقدير

الشكر أولاً لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل، والشكر كل الشكر للدكتور أحمد حسن جدوع الذي ما بخل بجهد أو نصح لإتمام هذا العمل وكذلك الشكر للبروفيسور خوسيه ماريا غارسيا ألفاريز كوكه على النصح الدائم والمتابعة الحثيثة للعمل (السادة المشرفين على هذه الدراسة)، والشكر موصول للدكتور عبد الغني عبد اللطيف الذي كان السند والمعين والشكر موصول للسادة أساتذة قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة –جامعة حلب على النقاشات الدائمة الهادفة لتقويم العمل، كما وأتقدم بالشكر لكل من ساهم برأي أو بكلمة لاغناء هذا العمل.

إهـــــــداء

إلى روح والدي ..... الذي علمنا محبة الله والناس

طيب الله ثراه

إلى التي كان دعاؤها .... سر نجاحي وتوفيقي والدتي

أمد الله في عمرها

إلى رفيقة دربي ... وشريكة عمري ... زوجتي العزيزة

إلى فلذات كبدي .... علي ... آية

إلى أخوتي ... وأخواتي ... الذين أجدهم أمامي كلما احتجت ذلك

إلى أصدقائي .... ورفاق درب دراستي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2009/12/16

أعضاء لجنة الحكم:

الدكتور فاروق البكدش

أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة – جامعة الفرات

الدكتور عبد الغنى عبد اللطيف

أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة – جامعة حلب

الدكتور أحمد حسن جدوع

مدرس في قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة – جامعة حلب

تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان (آثار اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الزراعة السورية) لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ، ولا هو مقدم حالياً للحصول على أية شهادة أخرى.

المرشح

ياسر على العيسى

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.

Candidate

Yasser Ali AL Isa

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم فى هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمى قام به المرشح ياسر على العيسى بإشراف الدكتور أحمد حسن جدوع (المشرف الرئيسى) مدرس في قسم الاقتصاد الزراعى من كلية الزراعة جامعة حلب والدكتور خوسيه ماريا غارسيا الفاريز كوكه (المشرف المشارك) رئيس قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة جامعة البولي تكنيكا_ فالنسيا.

إن أية مراجع أخرى ذكرت فى هذا العمل موثقة فى نص هذه الرسالة

المرشح	المشرف المشارك	المشرف الرئيسى
ياسر العيسى	أ.د خوسيه ماريا غارسيا ألفاريز كوكه	د. أحمد حسن جدوع

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate Yasser Ali Al Isa under supervision of doctor Ahmad Jadouh (main supervisor)، professor at the department of agricultural economics، faculty of agriculture Aleppo university، and doctor José–Maria Garcia-Alvarez-Coque (assistant supervisor) professor at the department of agricultural economics faculty of agriculture Universitdad Politecnica de Valencia، Spain .

Any other references mentioned in this work are documented in the next of the treatise

Candidate	Assistant supervisor	Main supervisor
Yasser Al-isa	Jose Maria Garcia Alvarez Coque	Ahmad Jadouh.

قائمة المحتويات

البيان رقم الصفحة

قائمة المختصرات

AA	اتفاقية الشراكة
CAP	السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي
CBS	المكتب المركزي للإحصاء
EC	المفوضية الأوربية
EIB	بنك الاستثمار الأوربي
EMP	الشراكة الأوربية المتوسطية
EU	الاتحاد الأوربي
EU-25	دول الاتحاد الأوربي الـ 25
FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
FAOSTAT	قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
FDI	الاستثمارات الخارجية المباشرة
FTA	منطقة تجارة حرة
GAFTA	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
GATT	الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GIs	المؤشرات الجغرافية
MCs	الدول المتوسطية
MEDA	الوسائل المالية من أجل تطبيق الشراكة الأورو- متوسطية
MFN	الدولة الأكثر رعاية
MPCs	الشركاء المتوسطيون
NAPC	المركز الوطني للسياسات الزراعية
NTBs	العوائق غير الجمركية
RCA	الميزة النسبية الظاهرية
RUV	القيمة النسبية للوحدة
SAT 2005	تقرير التجارة الزراعية لعام 2005
SAT 2004	تقرير التجارة الزراعية لعام 2004
SEBC	مركز الأعمال السوري الأوربي
TRQ	التعرفة الكمية (المطبقة على أساس كمي)
WTO	منظمة التجارة العالمية

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة:

يندرج تحت مفهوم التعاون الدولى بعدان أساسيان أولهما سياسى والثانى اقتصادى، حيث يلعب البعد السياسى دوراً بالغ الأهمية فى إنجاح مثل هذا النوع من التعاون، بينما يلعب البعد الاقتصادي الدور الأهم عند تقييم نتائج مثل هذا التعاون الدولى، وذلك عن طريق تحديد الخسائر والأرباح انطلاقاً من مفاهيم ومقاييس اقتصادية محددة. ولإقامة مثل هذا التعاون وبالتالى إبرام مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية تجتمع الدول، إما على مستوى إقليمى أو على مستوى دولى حول طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى صيغ اتفاقيّة تصبح فيما بعد التصديق عليها من قبل الدول المتفاوضة شرائع تحكم العلاقة بين هذه الدول. وحسب المبدأ القائل من يصل أولاً يربح أكثر فإن الدول التي تسبق في عقد مثل هذا النوع من الاتفاقيات يمكن إن تقود القرارات الناتجة عن هذه الاتفاقيات لصالحها.(كوكه،2003)

أدركت سورية أهمية هذا النوع من التعاون، وعملت جاهدة لتكييف سياساتها الاقتصادية والزراعية بما يتواءم مع هذا النوع من التعاون، حيث بدأ الاقتصاد السوري مرحلة التعديلات التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمى. ولتحقيق هذا الهدف فقد تقدمت سورية بطلب رسمى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واستكملت مفاوضات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على هذه الاتفاقية، وهى تقوم بتطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتقوم بفتح الأسواق من خلال العديد من الاتفاقيات الثنائية هذا ويترافق تعزيز الاندماج مع النظام العالمى مع التحديث التدريجى للقطاع العام.

يحتل القطاع الزراعى فى سورية أهمية بالغة كما هو الحال فى معظم الدول النامية، حيث يحتل مكانة خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة، فهو القطاع الذى يؤمن متطلبات الاقتصاد الوطني الداخلية (تأمين المواد الغذائية، والمواد الأولية للصناعة)، والمتطلبات الخارجية(تصدير الفائض)، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. كما يساهم بتشغيل حوالى 31% من القوة العاملة فى سورية وإمداد القطاعات الأخرى بالأيدي العاملة اللازمة لها.

تلعب التجارة الزراعية دوراً هاماً في إنعاش الاقتصاد السوري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن العلاقة التجارية بين الزراعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى علاقة

ضعيفة، لأن الطلب الداخلى على الغذاء نادراً ما يستجيب أو يتوازى مع التغيرات فى الدخل، حيث يلاحظ عند زيادة دخل الفرد فإنه يشترى نفس كمية الغذاء أو أكثر بقليل لكن حصة الغذاء من نفقاته تنخفض.

توسع الاتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة، حيث زاد عدد الدول الأعضاء فيه من 15 إلى 25 عضواً فى أيار 2004. ثم زادت دولتين لتصبح 27 دولة. وهذا التوسع هو الخامس فى الاتحاد الأوروبي مما يجعله أكبر منطقة تكامل من حيث عدد الدول والمواطنين حيث انضمت 10 دول جديدة عدد سكانها 75 مليون نسمة إلى أكثر التجمعات تكاملاً في العالم.

وتنبع أهمية اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية من أهمية الاتحاد الأوروبي كشريك تجارى رئيسى لسورية، إضافة إلى القرب الجغرافى والعلاقات التجارية التقليدية بين الجانبين. إن لهذا النوع من التكاملات الإقليمية انعكاسات واضحة على دول المتوسط (الذى شجع عليه التوسع الذى حدث مؤخراً) وعملية برشلونة التى تشير إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول من شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

مشكلة البحث:

يعيش العالم اليوم زمن التكتلات الاقتصادية الضخمة التي تسمح لمجموعة الدول المتكتلة بأن تكيف المفاوضات التي تخوضها حسب مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى وهذا ما يعطى الدولة هامشاً تفاوضياً أكبر وقدرة على جني أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية ونحن نعيش في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بمناخ متشابه لذلك فمجموعة دول الجوار هى المنافس الأساسي لنا لتشابه الظروف الجوية والمناخية والسلع المنتجة في هذه المنطقة، فهل نحسن من أداء صادراتنا الزراعية وندخل الاتفاقية كمنافسيين أم ندخل كأسواق لتصريف البضائع؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الاعتبارات التالية.

- ضرورة الاستفادة من خبرة أكبر القوى الاقتصادية في العالم كمحرك للتنمية والاستفادة من الخبرات الأوروبية وتأمين فرص تسويقية لمنتجاتها التصديرية.

- ضرورة إجراء بعض الاصطلاحات الاقتصادية والاستفادة من التجربة الأوروبية للتكامل مع الاقتصاد العالمي وتخطي معوقات هذه الاصلاحات.
- تشجيع الاتفاقيات التجارية التفضيلية فى منطقة الجوار لتشجيع الصادرات خاصة للسلع التى نتمتع بميزة نسبية فيها.

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل عام على التعرف على مختلف الآثار المحتملة(الإيجابية والسلبية)، والدور الذي ستلعبه اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية في الزراعة السورية، وتحليل هذا الدور للوقوف على حقيقته في زيادة التنمية الاقتصادية في سورية.

سوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الآتي:

- توفير قاعدة معلومات عن واقع الاتفاقية يساعد في رسم صورة واضحة عنها.
- العمل على تبسيط مختلف المفاهيم الواردة فى الاتفاقية لتصبح فى متناول الجميع وخاصة للواقعين في دائرة التأثير والتأثر بهذه الاتفاقية(المنتجين الزراعيين والتجار)
- التعرف، ما أمكن، على المشاكل المتوقعة المترتبة عن تنفيذ الاتفاقية ووضع اقتراحات الحل
- حصر أهم منافع التوقيع على مثل هذا النوع من الاتفاقيات.

الدراسات المرجعية:

قام بكور عام2005 بإجراء دراسة مقارنة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية "" قطاع الزراعة الآثار والمهام" وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الجانب الزراعى مع بيان الآثار المتاحة لتطبيق اتفاقية الشراكة مع دول سبقتنا في توقيع الاتفاقية ونتائج التطبيق على مجمل العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها.

- تشدد الاتحاد الأوروبي بالمواصفات والأصناف والقضايا البيئية والصحية الزراعية والعبوات.
- عدم إنتاج قسم كبير من السلع الزراعية الواردة فى البروتوكول /1/ المسموح بتصديرها سواء المعفاة أو المخفضة الرسوم الجمركية.
- المنافسة الحادة بيننا وبين الدول المتوسطية التي سبقتنا بتوقيع الاتفاقية.

- زيادة كبيرة فى الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية عن السلع الزراعية.
- التأثير السلبي للاتفاقية على ميزان المدفوعات.

أجرى مركز الأعمال السوري الأوروبى عام2003 دراسة حول آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على قطاع الصناعات الغذائية السورية وقد هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار على واحد من أهم القطاعات الاقتصادية السورية ومعرفة الآثار الكامنة على مستوى الاقتصاد الكلي وقابلية الصناعات الغذائية السورية على المنافسة مع الصناعات الغذائية الأجنبية في الأسواق المحلية والأسواق الأوروبية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ستزداد الصادرات الصناعية الغذائية الأوروبية إلى سورية بنسبة 28 %
- سيكون هناك تحسن ملحوظ فى الميزان التجارى وذلك لرغبة الصناعات الغذائية السورية بالمنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والأوروبية.
- اظهرت الصادرات السورية ميزة نسبية مقابل الدول المتوسطية الأخرى.
- استثنى الاتحاد الأوروبي المنتجات الحساسة بالنسبة له من برنامج التحرير في منطقة التجارة الحرة.
- نسبة المواد الغذائية المصنعة المصدرة من سورية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الغذائية السورية قلية جداً (3.6 %)

التوصيات:

- اتباع طريق التحرير التدريجى للتعرفة الجمركية الذى سيساهم فى زيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية السورية
- متابعة إصلاحات الاقتصاد الكلي على مستوى البنوك وسعر الصرف والحصول على العملات الصعبة.
- تبني سياسة استثمارية مكملة لإصلاحات الاقتصاد الكلي.
- الاهتمام بالتسويق الخارجي من خلال الاهتمام بالقنوات التسويقية الخارجية.

قدم دي فيليبس عام2001 تقريراً حول اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسورية وقد تضمن التقرير ثمانية فصول حيث شرح فى الفصل الأول مفهوم اتفاقيات التجارة التفضيلية والهدف من ورائها والدوافع لتشكيلها، وفى الفصل الثانى أعطى لمحة أو صورة عن التجارة الزراعية السورية من حيث الصادرات والواردات وحجم التجارة، وفى الفصل الثالث تم التركيز على العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي

والدول المتوسطية مع التركيز على العلاقة مع سورية، ثم قام بشرح السياسات الزراعية العامة للإتحاد الأوروبي في الفصل الرابع من حيث النشأة والتطور التاريخي وفي الفصل الخامس قام بشرح السياسات التجارية الزراعية السورية التطور التاريخى والسياسات المختلفة، وفي الفصل السادس تم سرد للعلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ، في الفصل السابع تم شرح الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط وشرح بنود الاتفاقية بالتفصيل والبنود الزراعية، وفي الفصل الثامن تم شرح المفاوضات بين الجانبين السوري والأوروبي وكذلك تقييم عام للاتفاقية والآثار المتوقعة لها وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية :

- عوائد الرفاهية نتيجة للانضمام إلى الاتفاقية هي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3%.
- على المدى القصير فإن الحكومة السورية سوف تتعرض إلى خسارة وذلك نتيجة لتخفيض عوائد التعرفة الجمركية، وكذلك سوف تواجه الحكومة السورية مشكلة العجز فى الميزانية.
- زيادة الإنتاجية وزيادة التنافسية لبعض المنتجات الزراعية وخاصة التي تتميز سورية فيها بميزة نسبية.

قام كوكه عام 2003، بإجراء دراسة حول الشراكة السورية الأوربية وانعكاساتها على الزراعة تتضمن هذه الدراسة تقييماً لنتائج اتفاقية الشراكة بين سورية والاتحاد الأوربي. وتغطى اتفاقية الشراكة مفاوضات التجارة الحرة المتماثلة للمنتجات المصنعة ومنح الامتيازات من قبل كل من الطرفين للمنتجات الزراعية. تضمنت الدراسة عددا من الفصول:
الفصل الأول : يتضمن مقدمة حول واقع سورية في ظل الشراكة الأوربية المتوسطية وحول معاملة الزراعة بموجب اتفاق برشلونة . الفصل الثانى : يلخص العلاقات التجارية بين سورية والاتحاد الأوربي ويوضح مسألة (التماثل) (الموازين التجارية الثنائية والفروق بين التركيب التجارى) ويعالج الواقع التفاوضى لكل من الطرفين. الفصل الثالث: يحدد المعوقات الرئيسية للتجارة الزراعية ضمن إطار منطقة التجارة الحرة . فبينما تشكل قواعد منظمة التجارة العالمية معوقات إقليمية للتحرير الكامل للتعرفة الجمركية لجزء كبير من التجارة فإن اتفاق برشلونة يدعو إلى تحرير تدريجى للتدفقات التجارية. وقد شكلت الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوربي نسبة 5.3% فقط من إجمالى الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوربي في عام 1999. الفصل الرابع: يشرح بتفصيل أكثر مدى وطبيعة "الاستثناءات

الزراعية" ضمن إطار اتفاق الشراكة . الفصل الخامس : يتضمن حساب المكاسب الثابتة من اتفاق الشراكة . ويتضمن أولاً دراسة لمكاسب بروتوكول التعاون السابق، فبالرغم من أن الصادرات الزراعية السورية التي استفادت من الإعفاء من التعريفة الجمركية تشكل 91.4% من قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوربي فإن 1% منها فقط استفاد من المعاملة التفضيلية الحقيقية الفصل السادس : يتضمن شرحاً للفرص التسويقية فى الاتحاد الأوربي مع أنه كان هناك انحراف تجاري هام ضد الموردين غير الأوربيين خلال السنوات الأخيرة. لاتزال واردات الاتحاد الأوربي من الخضار والفواكه المصنعة والبندورة والحمضيات وزيت الزيتون كبيرة وهذا سوف يفتح مجالاً أمام سورية لتحسين أدائها التصديرى فى أوربا ويؤكد الفصل السابع على الحاجة للمزيد من التعديلات في الاقتصاد السورى . ويشير التقييم السريع للتكامل الإقليمي مع الاتحاد الأوربي إلى أن اتفاقية الشراكة تنطوي على بعض مكاسب الكفاءة من خلال تخفيض تكاليف استيراد المعدات الفصل الثامن: يتضمن مجال التعاون السوري الأوربي ويشير إلى أن زيادة الدخول إلى الأسواق الأوربية والتكامل التدريجى مع الدول العربية سوف يحسن من قدرة سورية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الأوربية منها فى قطاع التصنيع الزراعى.

الفصل التاسع : يتضمن مناقشة لانعكاسات السياسات مع الإشارة إلى:

1- تعديل السياسات الزراعية : الذى يتضمن إلغاء القيود الكمية على الاستيراد والقيود ذات الأثر المماثل على التجارة الثنائية بين سورية والاتحاد الأوربي.
2- وجود استراتيجية للمرحلة الانتقالية لدعم عملية التعديل على أن تحتوي على برنامج تعديل محدد بشكل واضح.
3- يمكن أن يكون الانضمام للشبكات العالمية مفيداً لتشجيع التواصل بين مختلف المتعاملين في القطاع الاقتصادي.
4- يجب أن يتم تشجيع الفصل الزراعى فى برنامج ميدا وذلك بالتنسيق مع هيئة التحديث المؤسسى والقطاعى.
5- يجب أن يتم الإعداد للمفاوضات الزراعية كجزء من الاستراتيجية طويلة المدى . وبالرغم من أن سورية قد لا تحصل على التحرير الكامل من التعريفة الجمركية لجميع صادراتها إلى أسواق الاتحاد الأوربي فيبدو من الممكن بالنسبة لسورية الحصول على حصص جمركية تتجاوز التدفقات التقليدية

6- الحاجة للمساعدة: إن تنفيذ القسم الأكبر من التوصيات الواردة في الصفحات السابقة يتطلب المساعدة الفنية المناسبة.

ويتضمن الفصل العاشر عرضاً لمقترحات المشاريع حيث يقدم أمثلة عن المجالات التي يمكن الاستفادة فيها من المساعدة الفنية .

أجرى كوكه عام2003، دراسة حول فرص تسويق الخضار والفواكه السورية إلى الأسواق الأوروبية وقد هدفت هذه الدراسة إلى توفير المعلومات التفصيلية حول جميع النوافذ التسويقية الحالية والمحتملة فى أسواق الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تساعد على دخول صادرات الخضار والفواكه السورية إليها. ومن النتائج الهامة لهذه الدراسة:

- التخصص النسبى للصادرات السورية إذ تشكل الخضار الطازجة (28%) والفواكه الطازجة(15%) من إجمالى قيم الصادرات لعام 1999.
- ديناميكية أسواق الاتحاد الأوروبي للخضار والفواكه التى تعتبر من المنتجات الأكثر استقراراً للصادرات السورية
- التخصص الكبير للصادرات السورية فى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتى تمثل أكثر من (90%)
- إن الفعاليات التصديرية السورية يجب أن تعتمد على استراتيجية موجهة للتصدير وليس على النشاطات التنبؤية

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

- تبني منهج التعلم من خلال العمل وهذا يعني تجنب منهج التخطيط لفعاليات التصدير إلى الاتحاد الأوروبي على المدى القصير بل يجب التخطيط على المدى الطويل.
- فهم الدور القيادى للقطاع الخاص فى فعاليات تصدير الخضار والفواكه
- الاستفادة من النوافذ التي تفتحها الاتفاقية حيث ستصبح الاتفاقية إطاراً لعملية ديناميكية من المفاوضات والتخفيض التدريجى للقيود التجارية التى يفرضها الاتحاد الأوروبي.
- إنشاء نظام المعلومات حول الأسواق المحلية والخارجية
- تسهيل الاستثمارات الخارجية المباشرة.

أجرت Augier عام2000 دراسة تحليلية حول تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط– الآثار القطاعية وقد هدفت الدراسة إلى إظهار واكتشاف بعض الآثار الضمنية أو الكامنة لتحرير التجارة على قطاع المنتجات المصنعة فى اقتصاديات الدول المتوسطية قد وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التخفيض التدريجى للتعرفة الجمركية فى اقتصاديات الدول المتوسطية أظهر أثراً حاداً مثل صدمة للاقتصاد في الدول المتوسطية نتيجة لانخفاض عائد التحصيلات الجمركية.
- وجد هناك فائض في الأرباح من خلال التكامل مع الاتحاد الأوروبي وليتعاظم هذا العائد أولاً في البلدان التي تحوي حدود التعرفة الكمية TRQ عالية ثانياً للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

أجرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1999 دراسة حول تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية وقد هدفت الدراسة إلى استعراض العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية مع الاتحاد الأوروبي، وتحليل مضمون اتفاقية الشراكة التى عقدت مع الاتحاد الأوروبي، أو التي لاتزال قيد التفاوض وتقويم آثارها خاصة في القطاعات الزراعية العربية ومن ثم وضع استراتيجية عربية للحد من الآثار السلبية للاتفاقية ، وقد خلصت الدراسة إلى وضع عدد من الاستراتيجيات والسياسات التي على الدول العربية اتباعها لتعظيم الاستفادة من الشراكة لعل من أهمها اتباع سياسة مرنة ومنفتحة فى مجال التكامل الإقليمي والدولي والانضمام ضمن ترتيبات التحرير التجاري التي تعزز الأهداف الاقتصادية والتجارية الوطنية وبخاصة ترتيبات منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1–الجوانب الإيجابية من وجهة نظر الدول العربية:

- الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية .
- الاستفادة من المساعدات المالية والفنية والاستثمارات الأوروبية.
- ستعمل الشراكة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التبادل والتفاهم بين المجموعات المدنية.
- من أهم المنافع الاقتصادية.
  - خلق التجارة
  - زيادة الإنتاج القومى
  - تدعيم الكفاءة الإنتاجية

طريقة البحث:

إجراء الدراسات النظرية حول مفهوم الشراكة.

- دراسات تحليلية لمحتوى الشراكة مع الاتحاد الأوربي.
- إجراء التحليلات الاقتصادية اللازمة للبيانات المتوفرة باستخدام التقنيات الحديثة وبرامج الحاسوب المناسبة.
- استخدام برنامج Gravity Model لتحليل التجارة بين سورية والاتحاد الأوروبي

منهجية الدراسة:

-مصادر البيانات والمعلومات:

بالنسبة للبيانات والمعلومات الضرورية لإنجاز البحث سوف تعتمد على البيانات الأولية الإحصائية والتقارير السنوية، والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع والمتوفرة في المركز الوطنى للسياسات الزراعية والدوائر المختلفة، وقاعدة البيانات للفاو(faostat والاتحاد الأوروبي Comext وcomtrade) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمكتب المركزي للإحصاء ومركز الأعمال السوري الأوروبي.

-نماذج التحليل المستخدمة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بطرق علم الإحصاء، من جمع وتبويب، ومعالجة البيانات وعرضها، ويعتقد أن هذه المنهجية ملائمة لموضوع الدراسة.

1- معايير التنافسية للصادرات:

- **الميزة النسبية الظاهرية RCA**: $RCA=\frac{E_{is}/E_{iw}}{E_s/E_w}$

E_{is} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i لسورية

E_s = قيمة إجمالى الصادرات السورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i للعالم

E_w =قيمة إجمالى الصادرات العالمية

- **قيمة الوحدة النسبية** (RUV) $RUV=\frac{E_{is}/Q_{is}}{E_{iw}/Q_{iw}}$

E_{is} = قيمة صادرات السلعة i لسورية

Q_{is} = كمية صادرات السلعة i لسورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة i للعالم

Q_{iw} = كمية صادرات السلعة i للعالم

– مؤشر **Hischman Index**

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I} \left(\frac{xi}{X}\right)2 - \sqrt{1/_I}}}{1 - \sqrt{1/_I}}$$

xi : قيمة الصادرات من السلعة i

X : إجمالى الصادرات

I : إجمالى عدد السلع الممكن تصديرها

2– نموذج الجاذبية لتحليل التجارة البينية Gravity Model

تم تطبيق هذا النموذج على سلعة زيت الزيتون كسلعة مصدرة من سورية إلى الاتحاد الأوروبي.

3– الهامش التفضيلى لسيناريو معين لسلعة معينة (j) (المكاسب الاقتصادية)

الهامش التفضيلى لسيناريو معين لسلعة معينة (j) = Tj * Xj حيث Tj هى تعريفة الدول الأكثر رعاية وXj هى القيمة (سيف) لواردات الاتحاد الأوربي من المنتج (j) المنتج فى سورية.

الفصل الأول – مفاهيم التكامل الاقتصادي الإقليمي

يتناول الفصل الثانى مفاهيم ودرجات التكامل الإقليمي وكذلك يتناول أهمية التكامل الإقليمي وشرح مبسط لنظريات التجارة الخارجية.

1.1. لمحة تاريخية

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من التسعينيات وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمى-تهدف إلى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد- أثر واضح على المستوى العالمي، وتختلف طبيعة هذا الأثر بحسب طبيعة الدولة نامية أم صناعية. ومن أهم تلك المتغيرات التى أثرت فى العالم أجمع، ما شهده العالم يوم الخامس عشر من آذار سنة 1994حيث تم توقيع مئة وإحدى عشرة دولة على اتفاقية "مراكش" لإنشاء منظمة التجارة العالمية إيذانا بوضع معالم التنظيم الدولى للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية أوما يسمى بالعولمة التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية، وثقافية وحتى اجتماعية مما ساهم فى تسريع الخطوات نحو التكامل الإقليمي في معظم دول العالم، إن أغلب المحاولات السابقة للتكامل الإقليمي في فترة الخمسينات والستينات كانت بين الدول النامية وقد حققت بعض النجاحات وكانت هذه الموجة الأولى للإقليمية، حيث إنه فى عام 2003 دخلت 184 اتفاقية تكامل إقليمى حيز التنفيذ ، كما أن معظم أوكل الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية هي على الأقل منضمة في اتفاقية تكامل إقليمي وبعض هذه الدول منضم إلى عشرين اتفاقية تكامل إقليمي ومن الأمثلة الشهيرة هى إنشاء السوق الأوروبي المشترك في عام 1958 ومن ثم تشكيل الاتحاد الأوروبي.ويمكن التمييز بين مرحلتين أو نوعين من التكامل الأول التكامل السطحي والثاني التكامل العميق، أما التكامل السطحي فيكون فقط بتخفيض وإزالة القيود عن التجارة للسلع أما التكامل العميق فبالإضافة لإزالة القيود عن

التجارة فإنه يحوى عناصر لموائمة السياسات المحلية ويسمح ويشجع انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين الدول. (العفورى، 2000)

وتتسم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الممتدة حتى 20_30 سنة بأن التكامل الإقليمي فيها كان تكاملاً سطحياً، وذلك على المستوى العالمى، لكن خلال مفاوضات جولة الأوروغواي ظهر نوع من التكامل العميق فى بعض المناطق باتجاه تجارة بعض السلع وسياسات حماية الحدود.

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول النامية النظر مرة أخرى فى مسارها التنموى، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل إن المخاطر تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول. لذا نجد التوجه الدولى نحو الإقليمية يتزايد يوما بعد يوم، وأصبحت الدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه. حيث نجد الولايات المتحدة تنشئ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين، وتجعل من المحيط الباسيفيكي امتداداً إقليميا لها من أجل الدخول في تكتل مع بعض الدول الآسيوية وأستراليا. وفى أوروبا بعد تحقيق الحلم الأوروبي الكبير والعمل على ضم كل الدول الأوروبية-شرقية وغربية-بدأ الكلام عن "مبادرة العمالقة" عبر الأطلسي بين الأوروبيين والأمريكيين. ولم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على هاتين القارتين بل تعداه إلى آسيا وأخيراً إلى أفريقيا.

2.1 مفاهيم التكامل الاقتصادي والإقليمي

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، ونظراً لاختلاف متطلبات ومقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، تباينت آراء الكتاب الاقتصاديين في تحديد مفهوم متفق عليه بخصوص التكامل الاقتصادي، حيث إنه لم يكن مفهوماً سهل التحديد، ودون أن ندخل فى جدلية تحديد مفهومه نأخذ أحد تلك التعاريف، والذى يرى أن مصطلح التكامل يعنى "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع فى كيان واحداً وينطوي هذا التعريف على ستة أبعاد يمكن تلخيصها فيما يلى:

* البعد الأول:يتعلق بطبيعة المفردات التى يجرى التكامل بينها.

* البعد الثانى:ينصب على نوع النشاط الذى يجرى التكامل بشأنه من بين أوجه نشاط هــذه المفردات.

* البعد الثالث:يرتبط بما سبق وهو إمكانية تعدد صيغ التكامــل مــع اخــتلاف المفــردات ونشاطاتها.

* البعد الرابع:أن هذا التوجه يتخذ صفة الديمومة، وهو ما يميزه عن ترتيبات مؤقتة تنتهى فى أجل محدود.

* البعد الخامس:هو أن التكامل يتحقق بتراضي الأطراف المعنية، وبالتالي فهو لا يشمل حالات الضم بالقوة.

* البعد السادس:هو أنه لابد من شعور المفردات بجدوى التكامل فى تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها. (عبد الوهاب،1985)

وقد تكون المفردات المشمولة بالتكامل هي المنشآت الإنتاجية العاملة في قطاع معين أوفى عدد معين من القطاعات الواقعة فى نطاق جغرافى معين داخل الدولة، وقد يمتد ليشمل أوجها مختلفة من النشاط الاقتصادي لأقطار مختلفة، أو يتسع ليشمل مجمل النشاط الاقتصادي فيها.

وإذا كانت هذه الدول تقع ضمن إقليم واحد فإننا نكون بصدد تكامل إقليمى يمكن أن يقود إلى وحدة سياسية تشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية (اقتصادية، وثقافية، وسياسية)، فإذا اقتصر الأمر على بناء وحدة اقتصادية بين دول الإقليم فإننا نكون بصدد تكامل اقتصادى قد يكون مقصوداً بحد ذاته أو باعتباره خطوة إلى اندماج فى اقتصاد أكثر شمولية منه (إقليمى أوعالمى)، وقد يكون مرحلة تستهدف تعزيز الحركة نحو وحدة سياسية.(عبده،2005)

ولعل كل ماسبق يقودنا إلى القول إن التكامل الاقتصادي هو عملية سياسية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها–محليا وإقليميا–وبلوغ درجة من الاندماج فيما بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى أهداف اقتصادية معينة.

3.1. درجات التكامل الاقتصادي

ميز العديد من الاقتصاديين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي، حيث وضعت درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية التكامل الاقتصادي التام. في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، والجدول 1 يوضح درجات التكامل الاقتصادي وميزات كل درجة.

جدول 1. درجات التكامل الاقتصادي وميزات كل درجة

م	درجات التكامل الاقتصادي	الميزات
1	منطقة التجارة التفضيلية	تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أوغير جمركية على الواردات
2	منطقة التجارة الحرة	إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم
3	الاتحاد الجمركي	إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي
4	السوق المشتركة	إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء
5	الوحدة الاقتصادية	لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل
6	الاتحاد النقدي	تنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر
7	الاتحاد الاقتصادي التام	تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية

المصدر: منظمة التجارة العالمية .http://www.wto.org

4.1. أهمية التكامل الإقليمى للدول النامية

في ظل الحراك الاقتصادي الكبير في عالم اليوم يعتبر التكامل الإقليمي بين الدول النامية جانباً – من جوانب عديدة – يدخل فى استراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة– فى مواجهة نظام دولى يرفض هذا التوجه بإمكانية قطرية فردية. ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل شرعيتها ومبرراتها حتى غدت توجها عالميا.

إن اتفاقيات التجارة الإقليمية، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، يمكن أن تؤدي إلى تحسين آفاق التخفيض السريع لأعداد الفقراء، شريطة قيام البلدان النامية بتضمين ذلك في استراتيجية تستهدف تحرير التجارة على الجبهات الثلاث _ الأحادية الطرف والثنائية والإقليمية.

لقد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة، انطلاقا من أن الدول الصناعية، رغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تمتلكها، كل على حدة، أصبحت تشعر أنها ليست قادرة وحدها على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامى دور الشركات متعدية الجنسية، وإنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في الأسواق العالمية، فإن مقتضيات ذلك هى بناء أسواق عالمية وسيطة تكون أكثر قدرة على حمايتها والسيطرة عليها، مما يساعدها فى مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر ووجود أقوى.

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي،والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.وإذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم، وحوالى 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالى 85% من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية.(المركز العربي للدراسات الإستراتجية،2000)، والجدول 2 يوضح ذلك.

جدول 2: عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم

	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
عدد الاتفاقيات	6	15	12	27	31	80	156	167	181

المصدر: منظمة التجارة العالمية :.http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/regfac_e.htm

ويعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلة للتغلب على الأضرار الناجمة عن الصغر فى الحجم وآثار الحدود من خلال تجميع واندماج وتكوين شبكات الهياكل البنيوية ومن شأن التكامل الاقتصادي الإقليمي أن يكون على وجه الخصوص مصدراً لاستحداث السلع العامة الإقليمية (Regional Public Goods) التى تمكن من تحسين اللوجستية المتصلة بالتجارة من خلال تخفيض كلفة التجارة بالسلع والخدمات ومسافات نقلها والكلفة الإجمالية فى القيام بالأعمال والمشروعات.

5.1. الوجوه والدوافع الاقتصادية والسياسية للتكامل الإقليمي

على الرغم من أن ترتيبات التكامل الإقليمية تقيم من الجانب الاقتصادي إلا أن التكامل الإقليمي غالباً يتتبع الحوافز السياسية حتى إذا كانت الحوافز السياسية ليست مهمة كثيراً، إلا أن السياسة تبقى المكون الحساس والمهم لإتمام مراحل التكامل الإقليمي وفى نفس الوقت يحتوى التكامل الاقتصادى بعض النتائج السياسية، حيث يساهم التكامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي ويدعم السلم الوطني. وينجح التكامل الإقليمي عندما تكون المصالح الاقتصادية والمصالح السياسية متكاملة.(الإمام،2000)

1.5.1 الدوافع الاقتصادية

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلى:

- التمتع بوفورات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة فى نطاق التكامل بوفورات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفورات الناتجة عن حجم الإنتاج ، والوفورات الخارجية التى تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

ـ تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

ـخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي(كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية).

ـ ضمانة ضد الأحداث المستقبلية. قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمى وذلك من أجل درء المخاطر والأحداث التى قد تتعرض لها فى المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التأمين أوالضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب بعضهم للقول بأن الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها ، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع . فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

- كسب الفوائد التجارية الناجمة تطوير استخدام المصادر وزيادة التنافس
- تقديم تدريب أولبنة أولية لتحقيق التطلعات الإصلاحات السياسية المستقبلية
- كسب الدخول لأسواق الدول الأخرى ولكسب تأمين ضد انهيارات التحرر المتعدد الجهات.
- إعطاء مصداقية للصعوبات السياسية للسياسات المحلية.
- لزيادة قوة التفاوض المتعدد الأطراف في المنتديات الدولية
- لتوضيح وبزوغ المساعدات الخارجية البراقة والاستثمار لتسهيل الوصول إلى التكامل العميق على سبيل المثال موائمة السياسات.

2.5.1. الدوافع السياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسياً بالدرجة الأولى، وهذا ما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادى أوروبى يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان

للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسى وهذا لمواجهة التوسع الشيوعى.

فمن خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما فى المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسى، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور"[1] في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة فى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا أنه فى المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.(إكرام،2002)

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية. ولقد بحث علماء السياسة فى استخدام الدبلوماسية التجارية من خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

[1] اتفاقية إقليمية لدول أمريكا الجنوبية

6.1. نظريات التجارة الخارجية

فى الإطار العام تحدث التجارة الخارجية بين وحدتين اقتصاديتين بسبب اختلاف الأسعار، حيث نرى من ناحية التوازن الجزئى أن الاختلاف بالأسعار ناتج عن تغيرات في العرض والطلب. أما من ناحية التوازن الكلى وفى حالة استيفاء شروط محددة (مثلاً: وجود منحنى سواء الجماعة) نستطيع أن نبين أن التجارة الخارجية تحدث إذا كانت الأسعار النسبية فى حالة ما قبل حدوث التجارة مختلفة. وعليه، فإن اختلاف الأسعار النسبية هوالحافز والمحرك للتجارة والذى بدوره يعكس التغيرات فى التكاليف. ومن أبرز نظريات التجارة الخارجية.

1.6.1. نظرية ريكاردو أو نظرية الميزة النسبية

وهى أكثر النظريات انتشاراً فى عالم التجارة الخارجية وتعتمد هذه النظرية على الاختلاف في التكنولوجيا, كما أن اختلاف أسلوب الإنتاج (نتيجة لاختلاف دوال الإنتاج) بين الدول يؤدي إلى اختلاف منحنيات إمكانيات الإنتاج بينها وبما أن الدول متشابهة فى كل الجوانب الأخرى وبالذات جوانب الطلب فستكون الأسعار النسبية للسلع (وبالتالى المزايا النسبية) مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة.

هناك تفسير بسيط جداً لمفهوم الميزة النسبية. بفرض أن الدولة A أفضل (أي تمتلك إنتاجية أعلى) من الدولة B فى صناعة النسيج والدولة B أفضل من الدولة A فى صناعة الغذاء. لا يمكن لأحد أن يعترض على أن كلا الدولتين يمكن أن تستفيد فإذا تخصصت A فى النسيج وB فى الخبز وقامتا بالتجارة فى منتجاتهما. تتمتع الدولة A بميزة مطلقة فى النسيج وتتمتع الدولة B بميزة مطلقة فى الغذاء.

بفرض أن A أفضل من B فى النسيج والغذاء. ومع ذلك افترض أن A أكثر إنتاجية فى صنع النسيج وهى أفضل بقليل فقط فى صنع الغذاء. وعندئذ يجب أن يكون من المعقول أن تتخصص A فى صنع ما تقوم به بشكل أفضل : النسيج.

ماذا يحدث للدولة B ؟ يمكن لها أن تنتج النسيج أوالغذاء (أو لاتعمل شيئاً ؟). أفضل من عدم القيام بأي شئ يمكن لها أن توجد فرصة من خلال صنع الغذاء وتصديره إلى A حتى ولولم تتمتع بنفس كفاءة A. ومع أن B أسوأ من A في كل شئ فسيكون من الأفضل لـــ

B أن تنتج الغذاء (فهوأسوأ بقليل) من الغذاء (حيث B أسوأ بكثير). ويمكننا القول بأن A تتمتع بميزة نسبية فى النسيج وB تتمتع بميزة نسبية فى الغذاء.وهنا يجب عدم الخلط بين الميزة النسبية والميزة المطلقة فالميزة النسبية هى التى تحدد من يجب أن ينتج السلعة.

2.6.1. نظرية هكشر – أولين أوالتجارة المعتمدة على خصائص العوامل

إن نموذج ريكاردو للميزات النسبية مفيد فى إظهار أن الدول يمكنها الحصول على مكاسب من التخصص فى التجارة. ومع ذلك ففى نموذج ريكاردو تظهر الميزة النسبية فقط بسبب الاختلافات الدولية فى إنتاجية العمالة.

وفى الواقع فإن التجارة تعكس أيضاً الفوارق فى موارد الدولة : ليس فقط فى اليد العاملة وإنما أيضاً في عوامل الإنتاج مثل الأرض ورأس المال والموارد المعدنية وغيرها. ويقدم نموذج هيكسشر–أولين H-O (حصل أولين على جائزة نوبل عام 1977) تلك التفسيرات. كما يسمى النموذج باسم نظرية العامل – النسبة. ببساطة لنقم بدراسة سلعتين وعاملى إنتاج (الأرض واليد العاملة). إن للسلعتين عوامل مختلفة، أي إنتاج واحدة من السلع سوف يستخدم نسبة أعلى من الأرض إلى العمالة من إنتاج الأخرى.

إن الدولة التى تحتوى على كمية أكبر من مورد ما نسبة للموارد الأخرى تعتبر ذات وفرة من ذلك المورد. سوف تسعى الدولة إلى إنتاج كمية أكبر نسبياً من السلع التى تستخدم مواردها الوفيرة بشكل مكثف (على سبيل المثال إذا كانت الدولة تملك وفرة من الأرض فعندئذ يصبح من المنطقى أن نفكر بأنها سوف تسعى للتخصص فى منتجات المزرعة التى تستخدم الأرض بشكل مكثف). إن نمط التجارة بين الشمال – الجنوب فى المواد المصنعة يبدو ملائماً لهذه النظرية بشكل أكبر. ومن الواضح فإن السلع التى يصدرها الاتحاد الأوروبي إلى سورية مختلفة جداً عن تلك التى يستوردها بالمقابل.

7.1. العلاقة بين العولمة والتجارة

1.7.1. مفهوم العولمة

قد يكون من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها، إذ أنها عملياً ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة. ولكن هذا الغموض الذى يكتنف جوهر العولمة وتفاصيلها الدقيقة لم يمنع أدبيات هذا المفهوم من تحديد الخطوط الرئيسية وأهم الملامح المرتبطة بهذا الاصطلاح. وفى هذا الصدد تعتبر العولمة نتيجة طبيعية ناجمة عن

التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد تتغير تبعا لها الخصائص والوظائف التى يقوم عليها هذا النظام. وتبعا لهذا التعريف فإن العولمة تعنى تغيير الاتجاه الذي يسير إليه العالم من المحافظة على النظام والأمن عبر التنظيمات والأحلاف العسكرية إلى مهمة تحقيق الرفاه العالمى ونقل الثقافة فى إطار التكامل الدولى وهيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب. أما من الناحية الهيكلية، فيمكن أن يشار إلى العولمة بأنها النظام الذى يتراجع فى ظله دور الدولة القومية وتتكمش فيها سلطة السيادة والغلبة في مواجهة قدرات الأفراد في مقابل تنامي دور القطاعات والشبكات الفردية الخاصة والمسجلة بقوة المعلومات وتقنية الاتصالات والعاملة فى إطار منظمات غير حكومية عابرة للقارات(عبد المطلب،1998).

ويضع ريتشارد هيجوت Richard Higgot تعريفا أكثر شمولية لظاهرة العولمة التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقا تاريخيا تقع في إطاره جملة من الأحداث.

ويصف هيجوت العولمة بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل فى طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية. وفي ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية سوف تستقر فى نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد فى آلية عملها على الترابط التقنى المتلازم عبر الحدود الوطنية وسيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنوصناعية فى العالم(هيجوت،1998).

انطلاقاً من مجموعة التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتركز حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الدول سواء فى تبادل السلع والخدمات أوفيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أوفى انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تحمله كل هذه العلاقات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

2.7.1. آثار العولمة على التجارة الزراعية

إن أهم ما يميز النظام التجارى الدولى الجديد أنه– بعد عام 1994 وبداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية – قد شمل تحرير التجارة ليس فقط فى مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجى وتشمل التجارة فى الخدمات

تجارة الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البرى والبحرى والجوى والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية.

يرتبط تغير هيكلية التجارة بمستوى الدخل للمواطنين الذى يواجه التجارة نحو السلع ذات السمعة الأفضل حسب قانون "انجل". وهذا يتوافق مع رغبة الشركات ذات المنتجات المتمايزة، أي يتوافق الاستهلاك مع الإنتاج وبالعكس أيضاً مؤديا إلى تزايد تجارة المواد المصنعة ويمكن تلخيص آثار العولمة على كفاءة التجارة الزراعية وعلى كفاءة التجارة بشكل عام خلال العقود الماضية من خلال عدة جوانب أهمها.

- تزايد التكامل التجارى والمالى وتزايد حركة التجارة في الأسواق العالمية، مع ملاحظة انخفاض المردود المادى فى الدول النامية رغم تزايد صادراتها التجارية والسبب رخص منتجاتها.
- تغير التركيبة التجارية وتناقص المعوقات التجارية، فقد حدث تغير كبير فى مكونات التجارة في العقدين الأخيرين (1980ــ 2002)، حيث ارتفعت حصة الخدمات التجارية من التجارة العالمية من 16% إلى 21% وتشمل (النقل ــ الاتصالات ــ التأمينات ــ الخ).
- تخفيض منتظم لقيمة العملات السهلة. فمن خلال العولمة أصبحت التجارة أكثر حرية على المستوى العالمى وبالتالى أصبح رأس المال أكثر حرية. وهذا كان من أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا منذ عدة سنوات، حيث أن عملية إحلال العملات الصعبة مكان العملات الضعيفة موجودة في الدول النامية أكثر من الدول المتطورة
- تحول التجارة الزراعية من التجارة التى تعتمد على الميزة النسبية إلى التجارة التى تعتمد على السمعة (أو ما يطلق عليها المؤشرات الجغرافية) Geographical Indicators ومن الأمثلة الشهيرة أنواع الشمبانيا الفرنسية التي تنسب إلى مدينة فرنسية وبعض أنواع الجبنة الإيطالية.

الفصل الثانى – السياسات الزراعية

يتناول الفصل الثالث السياسات الزراعية السورية وأهم التعديلات الأخيرة وأهداف السياسة الزراعية السورية وكذلك يتعرض لتعريف السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي وأهدافها وتطورها التاريخى.

1.2. السياسات الزراعية السورية

1.1.2. مقدمة

اعتمدت الجمهورية العربية السورية منذ الستينات مبدأ التخطيط الشامل لاقتصادها ووضعت الخطة الخمسية الأولى للفترة 1960– 1966. وحالياً تم وضع الخطة الخمسية العاشرة، والهدف الأساسي من هذه الخطط هو إرساء قواعد العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد انطلق النهج الاقتصادي في سورية منذ عام 1970 ومع بداية الحركة التصحيحية على قاعدة التعددية الاقتصادية حيث يؤدي كل من القطاع العام والخاص والمشترك دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التأكيد على الدور القيادي للقطاع العام، إلا أن طبيعة وحجم كل قطاع في هيكل الاقتصاد الوطني لم تبق ثابتة طيلة مراحل التنمية المتتالية، وإنما كانت تتحدد وفقاً للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة مع ملاحظة الأهمية النسبية التي يحظى بها الشأن الاجتماعي في السياسية الاقتصادية فى سورية.

أخذ نهج التعددية الاقتصادية، اعتباراً من مطلع عقد التسعينات، يتميز بإعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص والقطاع المشترك حيث تم إصدار العديد من الأنظمة والقرارات لدعم هذين القطاعين، وكان أبرزها القانون رقم /10/ وتعديلاته لتشجيع الاستثمار والذي سمح بموجبه لهذين القطاعين بممارسة الأنشطة في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستيراد والتصدير وفي مجال الاستثمار والخدمات والتي كانت ممارستها مقتصرة على القطاع العام.(دي فيليبس،2001)

2.1.2. أهداف السياسات الزراعية السورية:

انسجاماً مع توجهات السياسة الاقتصادية العامة في سورية اتجهت السياسات الزراعية إلى توفير الغذاء وتحسين سبل توزيعه على المواطنين وبدأت منذ الستينات بالتركيز على توفير الاحتياجات الحياتية والضرورية من خلال تشجيع تطوير القطاع الزراعي وتوفير مستلزماته وتقديم الدعم اللازم لزيادة الإنتاج ودعم المواد والسلع الغذائية الضرورية وإقامة المؤسسات الحكومية لإنتاج وتوزيع الغذاء وتوفيره بأسعار اقتصادية.

ومن أهم أهداف السياسات الزراعية السورية:

- تحقيق مساهمة فعالة للقطاع الزراعى فى إجمالى الناتج المحلى، وفى الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج.
- تحسين الواقع المعيشى للسكان وتوفير احتياجاتهم الغذائية بأسعار تتناسب ومستويات الدخل وتقريب الفارق بين الريف والمدينة.
- زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، وتضييق الفجوة الغذائية، وتحسين الميزان السلعي الغذائي بتنمية الصادرات وإقلال الواردات.
- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك في مستوى تكامل المدخلات وتكامل الإنتاج ، بحيث يوفر القطاع الزراعى نسبة هامة من المدخلات والمواد الخام لقطاع الصناعة، وتكثيف استعمال الزراعة للمنتجات الصناعية كالآلات والأسمدة.

3.1.2 السياسات الزراعية السورية وتعديلاتها.

1.3.1.2. سياسات التخطيط:

إن التخطيط الزراعي في سورية شأنه شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العام، تطور خلالها في أساليبه وشموليته تحت المؤثرات المختلفة، أما الأسلوب السائد في تنظيم عمليات استثمار الموارد الطبيعية الزراعية فقد اعتمد التخطيط المركزي، من حيث الأرقام التوجيهية والقرار النهائى، واعتباراً من عام 1987 اتخذت مجموعة إجراءات وتعديلات على السياسات

في مجال التخطيط الزراعي وتم تحديد دور الحكومة في وضع وإقرار الخطة الإنتاجية بما يلي:

- وضع المؤشرات العامة لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية (الأقماح ــ الشعيرــ القطن ــ الشوندر السكرى ــ التبغ ــ الحمص ــ العدس)، وذلك بالاستناد إلى خطة الطلب على هذه السلع ومدى توفر الملائمة الفنية فى كل منطقة.
- تأمين اكبر قدر ممكن من حاجة الطلب المحلى على السلع الغائية وتلبية حاجة معامل الصناعات الزراعية من المنتجات الزراعية مع لحظ توفير الفوائض من بعضها بقصد التصدير وتوفير القطع الأجنبي لتوفير الاحتياجات التي لا يمكن إنتاجها محلياً.
- تحديد الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية التي تتناسب مع قدرة الأرض والمياه مع الحفاظ عليها من التدهور والاستنزاف.
- تحديد الفترات الزمنية المناسبة لبدء وانتهاء زراعة المحاصيل فى كل منطقة استناداً إلى نتائج البحث العلمى الزراعى.
- تقديم الإرشادات المناسبة في كل مرحلة من مراحل العمليات الإنتاجية.

تم إعداد الخطط الإنتاجية في ضوء المؤشرات التي تضعها الإدارة المركزية من قبل الجهات المعنية فى المحافظة والمناطق ويتمثل فيها الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي. لحظت سياسة التخطيط تعديلاً أخر في عام 2004 من خلال الانتقال من التخطيط على مستوى المحصول إلى مستوى المجموعة النباتية بحيث يتمكن المنتج من زراعة المحصول الملائم له وعلى سبيل المثال تتضمن الخطة بقوليات ويمكن للمنتج الاختيار بين مجموعة من المحاصيل البقولية (عدس– حمص–فول– بازلاء...وغيرها). (NAPC،2006)

2.3.1.2. السياسات السعرية:

مرت سياسة الأسعار والتسعير للمنتجات الزراعية ببعض التعديلات، وإن أهم ما تتميز به السياسة السعرية:

- تلازم السياسة السعرية مع سياسات التنمية الزراعية واعتبار الأسعار وسيلة لتنفيذ الخطط الإنتاجية خاصة ما يتعلق بالمحاصيل الرئيسية.

- الاكتفاء بتسعير المحاصيل الرئيسية وهي (القمح ــ الشعير ــ العدس – الحمص ــ القطن ــ الشوندر السكرى ــ التبغ) وبعض الأسعار للمواد العلفية الموزعة من قبل مؤسسات الدولة. تحديد الأسعار استنادا إلى دراسة تكاليف الإنتاج وإعطاء هوامش ربحية تتناسب وأهمية هذه المحاصيل
- رفع الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج وصولاً إلى إلغائها بشكل كامل على كافة المستلزمات وأيضا الدعم الجزئى على تكاليف التشغيل والصيانة للمساحات المروية من المشاريع الحكومية والتى تشكل بحدود 30% من إجمالى المساحات المروية.

4.3.1.2. سياسات التسويق :

تميزت الفترة قبل التسعينات بفرض قيود على تسويق المنتجات الزراعية وتضمنت النظم والقوانين المعمول بها فى تلك الفترة على إلزامية توريد المنتجات التالية إلى مؤسسات التسويق الحكومية (الأقماح ــ الشعير ــ العدس الحمص ــ الذرة الصفراء ــ الذرة البيضاء ــ القطن ــ الشوندر السكرى ــ التبغ ــ الثوم – الفول السودانى) كما تم إلزام المزارعين بتوريد التفاح والبرتقال والبصل الجاف فى النصف الثانى من السبعينات عند إحداث الشركة العامة للخضار والفواكه واتخذت وقتها الحكومة إجراءات لضمان التوريد. كما قامت بحصر التسويق الداخلى للبذور والأسمدة ومواد المكافحة. أما بالنسبة للتسويق الخارجى فقد تم حصر تصدير المنتجات بالمؤسسات الحكومية وكذلك استيراد كافة مستلزمات الإنتاج والمواد الغذائية ومنها الخضار والفواكه.

وبدأت الحكومة فى بداية التسعينات ولضمان توفير الغذاء باتخاذ إجراءات تهدف إلى بعض التعديلات في السياسات التسويقية لمختلف الحاصلات الزراعية النباتية منها والحيوانية، وقد انطلقت هذه السياسة من مبدأ ضرورة حماية المنتج والمستهلك وتنشيط دور القطاع الخاص فى تسويق المنتجات الزراعية وتطوير الخدمات والوظائف التسويقية ورفع حصر تسويق المنتجات الزراعية، ويمكن تلخيص الإجراءات المتخذة التي تعكس الواقع الراهن للتسويق الزراعى بالنقاط التالية:

التخلي عن سياسة التوريد الإجباري للمنتجات الزراعية وحتى الرئيسية منها، عدا المحاصيل التى تعود ملكية المعامل المصنعة لها للدولة (قطن ، شوندر ، تبغ).السماح بتصدير كافة المنتجات الزراعية من قبل القطاع الخاص عدا المحصور تسويقها بالدولة

إضافة لمحصول القمح. السماح للقطاع الخاص باستيراد المواد الغذائية لتوفير الحاجة منها(سكر – أرز – منتجات مختلفة وخاصة غير المتوفرة محلياً).

اعتبار الأسعار المحددة تأشيرية بالنسبة للسلع غير المحصور تسويقها بمؤسسات الدولة وان الأسعار المحددة هي ملزمة للراغبين بالبيع لهذه المؤسسات. (NAPC،2006)

5.3.1.2. سياسات التمويل:

يتم التمويل الزراعي في سورية من خلال المصرف الزراعي التعاوني ويتصف بسمات مميزة أهمها: حصر الإقراض الزراعي للقطاعات المختلفة (الحكومى والتعاونى والخاص) بمصرف متخصص هو المصرف الزراعى التعاونى وفروعه المنتشرة فى جميع المناطق الزراعية. يمنح المصرف القروض النقدية إلى جانب القروض العينية كمستلزمات الإنتاج الرئيسية من الأسمدة والبذور ومواد المكافحة والتي تحدد كمياتها وأنواعها، ومواعيد تسليمها، وتواريخ استحقاقاتها حسب جدول الاحتياج المعمول به في المصرف ومن مستودعاته. أما بالنسبة لوسائل الإنتاج الكبيرة كالجرارات والحصادات والدراسات والمرشات وخلايا النحل والأبقار المستوردة ....إلخ فتسلم للمقترض بموجب أمر تسليم يصدر عن الفرع المقرض إلى الجهة التى تتعامل أو تتاجر بمثل هذه المواد، وهى فى الغالب مؤسسات حكومية. ويتعاون المصرف الزراعى التعاونى فى إقراض المزارعين بما يحتاجونه من قروض نقدية وما يوفره من مدخلات ووسائل إنتاج (بشكل عينى) اللازمة للإنتاج الزراعي، مع جميع المؤسسات المتخصصة فى القطاع الزراعى التي تهتم بإنتاج المدخلات الزراعية محليا أواستيرادها، وكذلك من المؤسسات العامة التسويقية، والتنظيمات التعاونية الفلاحية، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. الفوائد التى يتقاضاها المصرف الزراعى التعاونى على قروضه أصبحت اعتباراً من بداية عام 2007 بين 5–8% بعد أن كانت بين4– 7.5%.

6.3.1.2. سياسات أسعار الصرف :

ساد في سورية عدة معدلات للصرف خلال عقد الثمانينات والتسعينات وذلك بهدف إما دعم أو فرض ضريبة سواء على الصادرات أو الواردات وذلك طبقاً للتوجهات الاقتصادية للدولة، وكان الدافـــع لهذا التعـــدد فى سعـــر الصرف ما يلى:

1– هذه المعدلات كانت تعتبر بدائل لتخفيض سعر العملة ولمنع ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخاصة السلع الحياتية الرئيسة والأدوية.

2_ توجيه الاستيراد للسلع الاستهلاكية الضرورية ومستلزمات الإنتاج دون التأثير على الطلب الكلى.

3_ تم التعديل التدريجي لأسعار الصرف .(الجدول 3 يوضح أشكال أسعار صرف الليرة السورية)

جدول 3 : أشكال سعر صرف الليرة السورية للفترة 2004_2008 (ل س/$)

أسعار الصرف السورية	السنوات				
	2004	2005	2006	2007	2008
الرسمي ($SP/US)	11.25	11.25	11.25	11.2	11.2
الدول المجاورة ($SP/US)	-	-	-	-	-
للصادرات الزراعية ($SP/US)	48.65	49.85	-	-	-
للواردات الزراعية ($SP/US)	48.65	50	-	-	-
سعر الصرف للتحويلات الحكومية ($SP/US)	48.65	49.9	49.9	50	50
سعر صرف العملات الأجنبية الحرة ($SP/US)	52.2	53.4	50.68	50	47

المصدر: المجموعة الإحصائية أعداد مختلفة – المكتب المركزي للإحصاء

2.7.3.1. سياسات الاستثمار.

في إطار تشجيع الاستثمار بشكل عام وزيادة دوره في التنمية الاقتصادية فقد قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص وزيادة دور مؤسسات الدولة في إنشاء البنية التحتية وأهم ما تم تنفيذه.

– صدر فى عام 1991 قانون الاستثمار رقم 10 الذى أعطى المستثمرين مزايا واستثناءات وإعفاءات لم تكن قائمة من قبل فى كافة القطاعات وسمح القانون بإقامة مشاريع صناعية وزراعية ومشاريع نقل وسياحة وغيرها من قبل كافة المستثمرين الراغبين بذلك بغض النظر عن جنسياتهم وتضمنت العديد من الميزات.

– صدر المرسوم رقم 7 لعام 2000 القاضي بتعديل بعض مواد قانون الاستثمار باتجاه منح ميزات أفضل ومنها في المجال الزراعي السماح بالتملك للأراضي وحسب حاجة المشروع ، ومنح إعفاءات ضريبية لمدة سنتين إضافيتين لتصبح سبع سنوات بالنسبة للمشاريع التى تعتمد تقانات متطورة أو التى تقام فى المحافظات النائية.(NAPC، 2006)

– صدور المرسومين التشريعيين 8 و9 عام2007 القاضيين بتعديل قانون الاستثمار باتجاه منح المزيد من التسهيلات للاستثمار وإحداث الهيئة العامة للاستثمار بهدف تسهيل إجراءات الترخيص وتسريعها.

- إعفاءات ضريبية خاصة للجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارات الزراعية، ومساكن العمال الزراعيين، ومخازن السلع الزراعية وحظائر الماشية.
- الضريبة على الإنتاج محدودة للغاية وكانت تفرض على السلع الزراعية في الحالات الآتية: الضريبة على الحيوانات المزرعية بقيم رمزية
- الضريبة على الإنتاج الزراعي عند التصدير والمحددة بين 9ـ12 % من القيمة المقدرة وتعفى منها صادرات الخضار والفواكه الطازجة والمجففة والمجمدة مع العبوات المعبأة فيها عند التصدير.
- أضيف إلى الإعفاء من الضريبة القطن ومنتجاته فى عام 1999كما أضيفت كافة المنتجات الزراعية من الإعفاء من ضريبة الإنتاج الزراعى عند التصدير فى عام 2001، وإعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة من الضرائب أوفرض الضرائب بأقل مستوى لها.

تم مؤخراً تعديل التعريفة الجمركية على المستوردات بحيث تضمنت اقل التعريفات بالنسبة لمستلزمات الإنتاج وأعلى تعريفات على المنتجات الزراعية التي تماثل المنتجات المحلية التي يغطى إنتاجها المحلى الحاجة (حماية الإنتاج المحلي) والسلع الكمالية.

8.3.1.2. سياسات الدعم :

لقد تم إنشاء صندوق دعم الإنتاج الزراعي بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 عام 2008 والذي سيعمل على تحقيق تنمية زراعية بمعدلات جيدة، وخاصة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية والتي تمثل فيها تكلفة المستلزمات نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج.

فقد شجع هذا الدعم الذي تباينت قيمه على استخدام البذور المحسنة، الأسمدة الكيماوية وخاصة لمحاصيل القمح والقطن. وهذا الدعم يستهدف فى إطاره العام تحقيق ما يلى :

1ـ التوسع في استخدام المدخلات الحديثة في إنتاج المحاصيل الرئيسية.

2- تحقيق نوع من التوازن بين أسعار السلع الزراعية ومستلزمات إنتاجها.

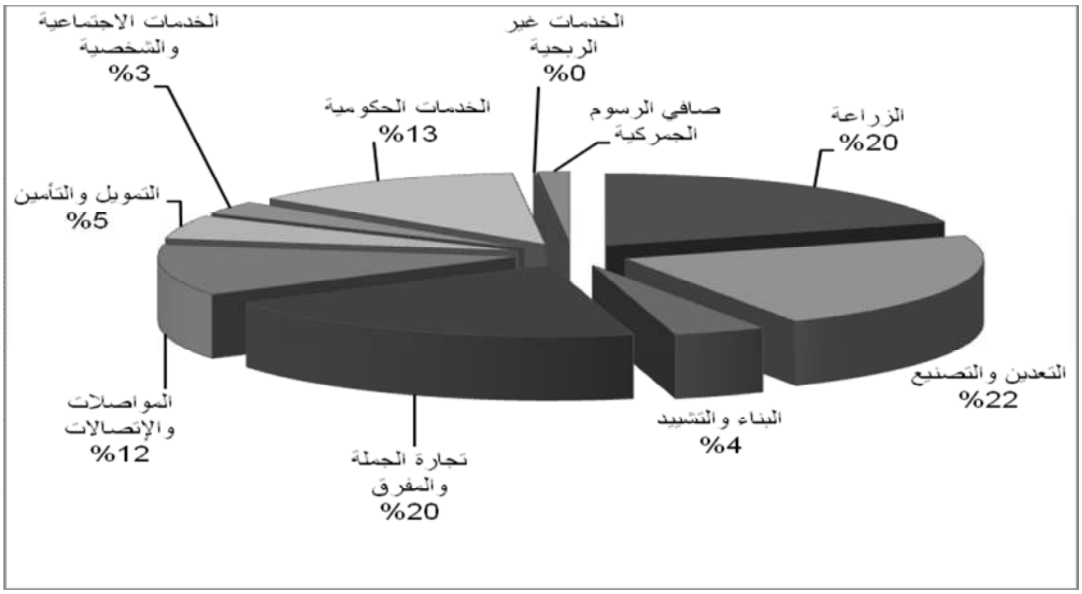
3ـ العمل على استقرار معدلات الأرباح والدخول المزرعية.

4- العمل على استقرار أسعار المنتجات الزراعية وبالتالى الحد من تأثيرات التقلبات السعرية على الإنفاق الاستهلاكي وخاصةً لطبقة ذوي الدخل المنخفض.

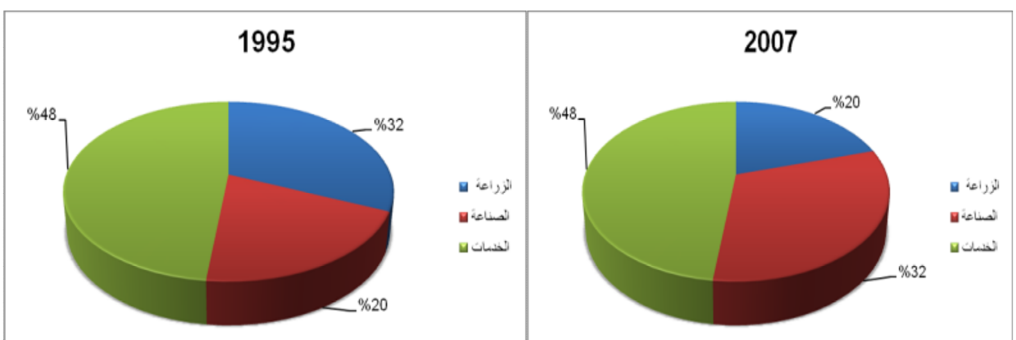
2.2. واقع الزراعة السورية

إن للقطاع الزراعى فى سورية ، كما فى معظم الدول العربية مكانة خاصة بين القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الوطنى، ويتضح ذلك من كونه القطاع الذى يؤمن الغذاء للمواطنين، والمواد الخام للصناعة. كما يساهم فى تحسين الميزان التجارى ويوفر القطع الأجنبي اللازم لتأمين تمويل مستوردات القطاعات الأخرى. كما يساهم فى إمداد القطاعات الأخرى بالأيدي العاملة اللازمة لها.

يساهم القطاع الزراعي بنسبة جيدة من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالى 20% فى عام 2007 بينما كانت 32% فى عام 1995 (أنظر الشكلين 1و2).

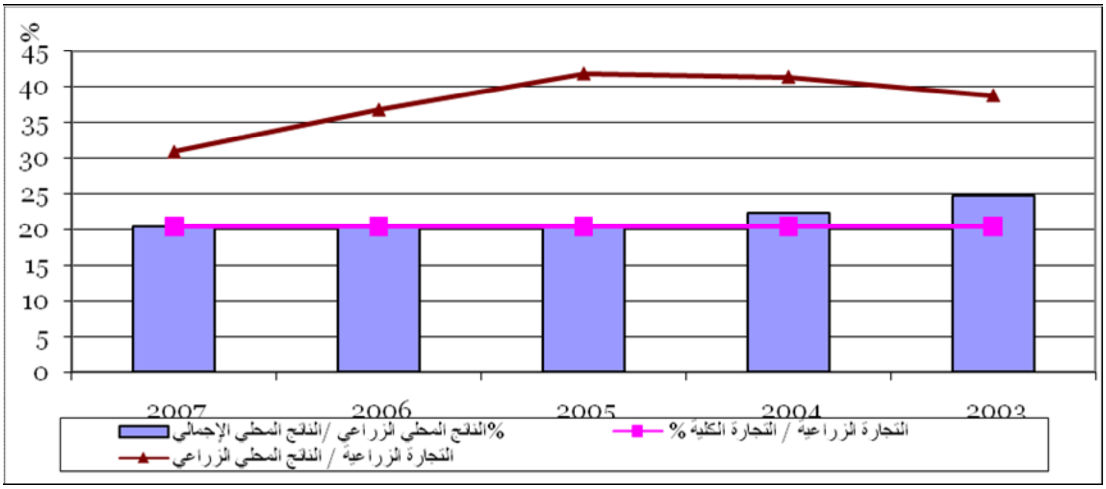


الشكل 1: مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000



الشكل 2: مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي لعامى 1995_2007 بأسعار السوق الثابتة لعام 2000

كما ساهمت المنتجات الزراعية بنسب تتفاوت بين 16_22 % من إجمالى الصادرات (فى ضوء توفر الإنتاج) عدا المساهمة فى الصناعات التحويلية والغذائية التى تعتمد على المواد الزراعية كما هو مبين فى الشكل 3 .



الشكل 3. التجارة الكلية والزراعية بالأسعار الجارية 2003_2007

تعمل الزراعة على تأمين المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية مثل المطاحن، مصانع السكر، معامل الكونسروة، معامل استخراج الزيوت، معامل تصنيع الحليب وغيرها، كما تقوم بإمداد مصانع الصناعات الزراعية بالمواد الخام اللازمة لها كما هو الحال فى التبغ، ومصانع الغزل والنسيج وغيرها.

كما ويوفر القطاع الزراعي عمالة زراعية تعتمد بشكل مباشر على الإنتاج الزراعى بحدود بين 20_25% من إجمالى المشتغلين وذلك من الإحصائيات خلال السنوات الماضية منهم بحدود 70% ذكور و30% إناث. كما إن معظم الاستثمار في القطاع الزراعي هو استثمار خاص حيث تبلغ نسبته 98.5% من إجمالي الاستثمار (الاستثمار في القطاع التعاونى هو استثمار خاص حيث أن القطاع التعاونى خدمى) مقابل 1% للقطاع المشترك و 0.5 % للقطاع العام.

كما هو معروف فإن الإنتاج الزراعى يتميز بالتذبذب متأثراً بالظروف الجوية إضافة إلى ضعف كفاءة عمليات ما بعد الحصاد ووجود العديد من الصعوبات فى مجال التسويق الداخلى والخارجي وفي تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفير التمويل لبناء الأصول الإنتاجية. (NAPC،2006)

3.2. السياسات الزراعية الأوروبية

1.3.2. *لمحة تاريخية*

تعود فكرة تأسيس سياسات زراعية عامة مشتركة فى أوربا الغربية إلى الخمسينيات من القرن الماضي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة لأن الحرب ألحقت الضرر بالمجتمعات الأوربية لسنوات وشلت القطاع الزراعى مما أدى إلى عدم ضمان المؤن الغذائية. وفى تلك الفترة كانت مقدرة أوربا على إنتاج حاجياتها الغذائية أولوية كبيرة لذلك عكست السياسات الزراعية العامة في أيامها الأولى الحاجة لتحقيق وزيادة الإنتاج الغذائي. اقترح ما يسمى تقرير سباك على وزراء خارجية الدول الستة الأصلية (فرنسا-ألمانيا الغربية-إيطاليا-هولندا-بلجيكا-لوكسمبورغ) معاملة خاصة للزراعة للأسباب التالية:

- البنية الاجتماعية الخاصة للمزرعة العائلية (المكون الاجتماعي)
- تقلب الإنتاج
- المرونة القليلة للطلب والفوارق في الإنتاجية وأسعار المدخلات والعوائد بين الأقاليم المختلفة

فى مؤتمر ستريسا المنعقد فى تموز عام 1958 والذي وضع الأساس لإنشاء السياسات الزراعية العامة أكد الوزراء أهمية الزراعة للاستقرار الاجتماعي حيث تم الإقرار بشكل جماعي بأن المزرعة العائلية هي الأداة لتحقيق هذا الاستقرار وتم تبرير معاملة خاصة بالنشاط الزراعي بالأسباب التالية:

- المزارع ينتج السلع الأساسية لحياة البشر
- المزارع يزود الاستقرار الاجتماعي من خلال عمله المتعب والبنية الخاصة للمجتمع الريفى
- يتعرض المزارع لتقلب الظروف المناخية أثناء الإنتاج

أضاف البعد المتعلق بالمجتمع سبباً آخر نال أهمية كبيرة مع مرور الزمن هو

- الفوارق الإقليمية والتي كان على المجتمع أن يتجاوزها

فى عام 1962 تم تبنى آليات السياسات الزراعية العامة من قبل الدول الموجودة ودخلت حيز التنفيذ عام 1962. (ورقة مرجعية – المركز الوطنى لسياسات الزراعية-2006)

2.3.2. تعريف السياسات العامة الزراعية (CAP)

هي عبارة عن مجموعة من القوانين والآليات والتشريعات والممارسات المتبناة من قبل الاتحاد الأوروبي لتزويد سياسات عامة وموحدة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائى فى دول الاتحاد مع اهتمام بدأ يتركز بشكل متزايد على التنمية الريفية لضمان أن الاتحاد الأوروبي يمتلك قطاع زراعى حيوى وأن المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضرورى. ويكمن الهدف الأساسي للكاب فى توفير دخل للمنتجين العاملين فى القطاع الزراعى مواز أو قريب من دخل نظرائهم العاملين في القطاع الصناعي، بالإضافة لتزويد المستهلكين المحليين بالسلع الغذائية بشكل كاف وبأسعار مناسبة حدد البند 33 من معاهدة روما أهداف السياسات الزراعية العامة بالنقاط التالية:

- زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني
- ضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي
- الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وبشكل خاص العمالة.
- تأمين مستوى معيشة عادل للمجتمع الزراعى
- زيادة الدخل الفردى للعاملين فى الزراعة
- استقرار الأسواق
- ضمان توفر المخازين الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية
- ضمان وصول هذه المخازين إلى المستهلكين بأسعار معقولة.

4.2. سياسات الجوار الأوربية:

تنبثق سياسة الجوار الأوروبية عن المؤسسات الأوروبية وتندرج فى إطار المشروع الأوروبي لسياسة الخارجية والأمن المشتركة. تم تصوّر سياسة الجوار في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكه مُعزّز مع البلدان الواقعة شرقى الحدود الأوروبية الجديدة التى نتجت عن توسع الاتحاد الأوروبي سنة 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة. تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنضوية تحت اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبى أيضاً. ينطوى مفهوم الجوار على ترسيم حدود المناطق التى يدخل "الجيران" في حيّزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة. وهكذا فإن لسياسة الجوار الأوروبية وظيفة مضاعفة، فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور (التعاون).

1.4.2. البلدان المعنيّة

تعنى سياسة الجوار الأوروبية ببلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة والتى تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية. إن تركيا كعضو فى الشراكة الأورومتوسطية، لا تشارك في سياسة الجوار الأوروبية بسبب وضعها كمرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكنها مؤهلة للمشاركة فى البرامج الإقليمية وعابرة الحدود. إذا ما جمعنا عدد سكان الاتحاد الأوروبي (450 مليون) وعدد سكان البلدان الشريكة فى سياسة الجوار (من 400 إلى 500 مليون، يتعلق ذلك فيما إذا أضفنا تركيا والبلقان فى الاتحاد الأوروبي) فإننا أمام مليار شخص، وهذا معطى لا يمكن تجاهله فى فهم سياسة الجوار الأوروبية.

2.4.2. برنامج الميدا

إن برنامج الميدا هو الأداة المالية الأساسية في تنفيذ الاتفاقية بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط. خلال الفترة الواقعة بين 1995_1999 تم تقديم مبلغ 3,400 مليون يورو من أصل 4,685 مليون حيث تم تخصيصها من أجل التعاون المالى بين أعضاء دول الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط. المنح المقدمة من الميزانية يرافقها توفير الدين من بنك الاستثمار الأوربي (EIB).

وقد خصص 90% من هذه الموارد المالية (ضمن برنامج الميدا) للاتفاقيات الثنائية وهذا ينطبق على (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سورية، تونس، تركيا، وكذلك السلطة الفلسطينية). أما 10% الباقية من هذه الموارد المالية فهي مخصصة للنشاطات الإقليمية حيث بإمكان كل الأطراف الاستفادة من النشاطات القائمة.

وتتضمن أولويات موارد ميدا فى مجال التعاون الدولى التالى:

أ- دعم مرحلة التحويل الاقتصادي بهدف التحضير أو التهيئة لتحقيق تحرير التجارة وذلك عن طريق زيادة التنافسية مع التوجه لتحقيق نمو اقتصادى دائم ومستمر وخاصة فى تطوير القطاع الخاص.

ب-تعزيز التوازن الاجتماعي الاقتصادي وذلك بهدف تخفيض التكاليف على المدى القصير نتيجة للتحول الاقتصادي وذلك باستخدام الطرق والمقاييس المناسبة فى مجال السياسة الاجتماعية وهناك أمثلة كثيرة عن مشاريع كانت قد دعمت ماليا" من قبل برنامج الميدا ومنها:

-برامج التكيف الهيكلى (المغرب، تونس، الأردن)

_التمويل الاجتماعي لخلق نوع من التوظيف (مصر).

_إعادة الحياة والتأهيل للإدارة العامة (لبنان).

–التنمية الريفية (المغرب).

بالإضافة إلى قروض كانت قد قدمت من بنك الاستثمار الأوربي للمشاريع التالية :

–مشاريع تطوير مياه الصرف المعالجة وإدارة الموارد المائية (مصر، لبنان، الأردن، الضفة الغربية، شريط غزة، المغرب).

–إجراءات لتقليل التلوث وتحديث أنظمة مراقبة السير فى مطارات الجزائر.

أما البرنامج الإقليمي فانه يتمم ويعزز البرامج الثنائية وذلك ضمن النشاطات في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا" ضمن اتفاقية برشلونة وهم المجال السياسي والأمني, الاقتصادي والمالى، أو الاجتماعي والإنساني. وقد التزم برنامج ميدا خلال الفترة الواقعة بين 1995_1999 بالتزام لقروض مالية بمقدار 3475 مليون يورو قد أدت إلى التزام فعلى بمقدار 3404 مليون يورو خلال نفس الفترة أما المدفوعات الحقيقية قد كانت بمقدار 890 مليون يورو. أما الالتزامات المالية المخصصة للفترة الواقعة بعد عام 1999 فقد خصصت للعمليات الأربعة التالية.

أ- دعم برامج التكيف الهيكلى حيث خصص 16% من إجمالي هذه الالتزامات.

ب_دعم لكل من التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص حيث خصص 30% من إجمالى هذه الالتزامات.

ت_مشاريع تطويرية كلاسيكية (40% من الإجمالي).

ث–مشاريع إقليمية (14% من الإجمالي).(كوكه،2003)

3.4.2. الأداة المالية الجديدة لسياسة الجوار

تم وضع الأداة الأوروبية للجوار والشراكة للفترة 2007 _ 2013 وذلك من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الجوار فى المجمل (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديداً للمشاريع الجنوبية–الجنوبية، الجنوبية–الشرقية، إلخ). سوف تقارب الميزانية لهذه الفترة 13 مليار يورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار). هذه المساعدة المالية التى فاقت مثيلتها فى الفترة السابقة 2000_2006

(مجموع ميزانية برنامج ميدا و TACIS على مدى ست سنوات: 9،8 مليار يورو) موجهة للبلدان التى وقعت على خطة عمل ولروسيا [2].

يتم تقديم الأداة المالية للجوار والشراكة كأداة سياسية ويقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع برنامجى ميدا و TACIS اللذين احتلت مكانهما اعتبارا من 2007. يتوجب على الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة تماما كما هو الحال بالنسبة لخطط العمل التى تحدد الأولويات في مجال المساعدات، أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات أو ظهور قضايا طارئة غير متوقعة. كما أنها تتمتع أيضا بصفة المرونة من حيث إتاحتها للشركاء إمكانية شمل دول غير شريكة فى سياسة الجوار كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون عابرة الحدود (مثل تركيا التى تشكل جزءا من مسيرة برشلونة ولكنها خارج إطار سياسة الجوار). ومثل غالبية الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي تستند هذه الأداة إلى مبدأ التمويل المشترك.تخضع الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة لعملية قرار مشترك، أى أن مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي هما شريكان فى القرار، وكما يظهر من المفاوضات الجارية فإن المجلس والبرلمان يرغبان بممارسة دوريهما بشكل جيد.

سوف يتم تنظيم الأداة المالية انطلاقا من الوثائق الاستراتيجية متعددة السنوات (إما على مدى سبع سنوات أو 3+4) التى تعدها المفوضية الأوروبية بالتشاور مع الدول الأعضاء. سوف تكون هذه الوثائق أساسية لتوجيه العمل المستقبلى، وينبغى على الفاعلين فى المجتمع المدنى الاهتمام بها مسبقاً، حتى من خلال الاتصال مع البرلمانيين فى لجنة الشؤون الخارجية. على سبيل المثال، سوف يتم إعداد وثائق استراتيجية إقليمية–شاملة (سياسة الجوار، الشرق، منطقة حوض المتوسط)، وثائق استراتيجية لمواضيع متخصصة، وثائق استراتيجية عابرة للحدود. سوف يتم تحديد برامج سنوية في إطار هذه الإستراتيجيات، ومن ثم تحديد مشاريع أو خطوط عامة للميزانية، يتم تنظيم عمل الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة كالتالي:

- برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.
- برامج مواضيع متخصصة: حقوق الإنسان – الديمقراطية، الهجرة – اللجوء، البيئة ومكافحة الفقر.
- برامج عابرة للحدود – تعاون عابر للحدود، تحديدا حول الأحواض البحرية

[2] موقع المفوضية الأوروبية. http://www.europa.eu.int/

(المتوسط، البلطيق والبحر الأسود)، والتى ستسمح للمناطق المحاذية للضفاف أن تتعاون فيما بينها.

- برامج لكل بلد (أكثر من 60% من ميزانية الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة).
- برنامج الحكم الرشيد (من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التى وقّعت على خطط عمل، والتي تتقدّم بالمجال).

•احتياطى للمشاريع الجديدة والإجراءات الاستثنائية (5%).

الفصل الثالث – التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوروبي

يتناول الفصل الرابع تحليل للعلاقات التجارية الزراعية السورية الأوروبية وتحليل مؤشرات التنافسية للصادرات الزراعية السورية

1.3. مقدمة:

تتميز حالة التجارة اليورومتوسطية بالتخصص الصناعى. وقد يوحى هذا بوجود نمط تكاملى بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وهذا نبأ جيد إذا تبادل الشركاء المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة. ولكن يمكن أن نصف طبيعة العلاقات التجارية الثنائية بين سورية والاتحاد الأوروبي بأنها تتوافق مع نمط "الشمال–الجنوب" للتبادلات التجارية. حيث نجد إن إجمالي حصة منتجات الأغذية الزراعية المصنعة السورية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي لا تزال منخفضة نسبياً (31.5% كوسطى الفترة 2000_2007). وفي نفس الوقت فإن حصة المنتجات المصنعة من إجمالي الواردات السورية من الأغذية الزراعية من الاتحاد الأوروبي لا تزال كبيرة (86.6% لنفس الفترة). إن ميزان التجارة الزراعية الثنائية الإجمالية في سورية مقابل الاتحاد الأوروبي انخفض من _1910مليون ل س فى الفترة 2001_2003 إلى -5450.5 مليون ل س فى الفترة 2004_2007. وهذا يعنى إن الاتحاد الأوروبي يبيع كميات أكبر من المنتجات الزراعية إلى سورية مما يشتري منها. وحالة عدم التوازن هذه قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة.(كوكه،2003).والجدول4 يبين حجم التجارة الأوروبية مع سورية خلال الفترة 2003_2008.

جدول 4: حجم التجارة الأوروبية مع سورية خلال الفترة 2003_2008 /مليون يورو/

السنة	الواردات	التغير السنوي %	النسبة من واردات الاتحاد الوروبي	الصادرات	التغير السنوي %	النسبة من صادرات الاتحاد الوروبي	الميزان التجاري	حجم التجارة
2003	3.10	100	0.33	2.32	100	0.27	-0.77	5.42
2004	2.56	-17.2	0.25	2.48	6.6	0.26	-0.08	5.04
2005	3.01	17.3	0.26	2.86	15.3	0.27	-0.15	5.87
2006	3.48	15.6	0.26	3.00	5.0	0.26	-0.48	6.48
2007	3.38	-2.9	2.24	3.21	7.0	0.26	-0.17	6.59
6/-2007	1.54	6.3	0.22	1.53	8.8	0.26	-0.01	3.08
6/-2008	1.64		0.21	1.67		0.26	0.02	3.31
متوسط التغير السنوي		3.82			8.54			5.12

المصدر : (EUROSTAT(Statistical regime،Comext4

2.3. التجارة الزراعية السورية

تطور حجم التجارة الزراعية السورية من 102,818/مليون ل.س فى عام 2003 إلى 164,835/ مليون ل.س فى عام 2007. وتتباين مساهمة القطاع الزراعى فى حجم التجارة حسب جودة الموسم الزراعى وبشكل عام ساهمت التجارة الزراعية بنسب تراوحت بين 16_24% من حجم التجارة الكلى، كما يتذبذب الميزان التجارى بين الخسارة والربح للسبب المذكور أعلاه. وواجه الميزان التجارى الزراعى عجزاً فى الفترة (2000_ 2006) ووصل اكبر رقم للعجز فى الميزان التجارى الزراعى فى عام 2004 نظراً لموجة الجفاف القاسية حيث وصل العجز إلى نحو5965.3/ مليون ل.س.

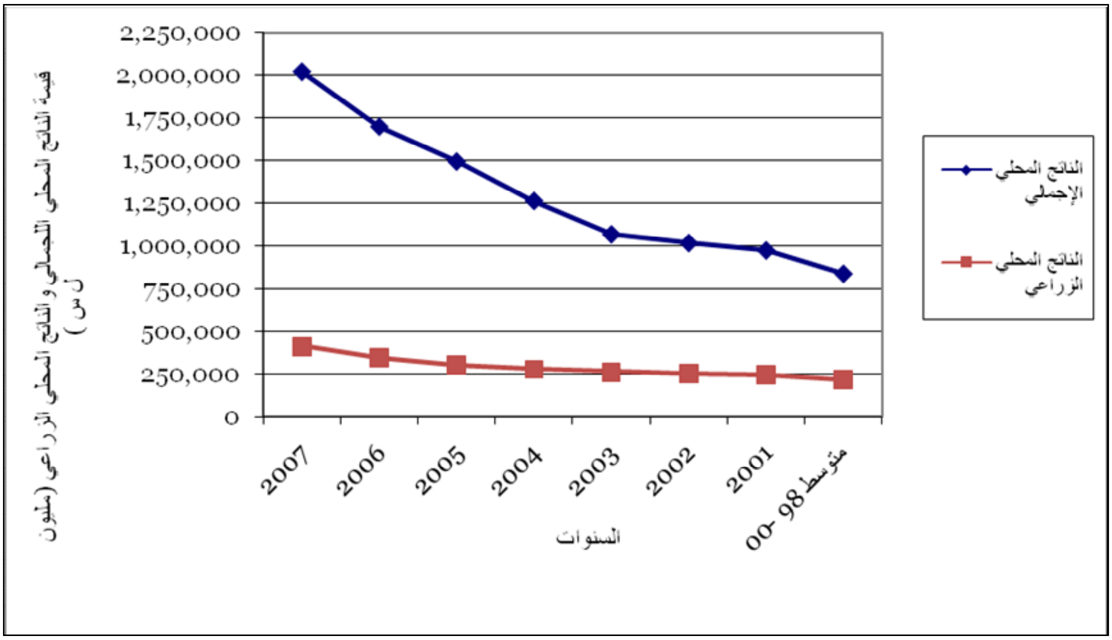
تتزايد مع الزمن أهمية التجارة الزراعية في الاقتصاد السوري. وقد تطورت التجارة الزراعية خلال الفترة 1995_1997 وحتى 2007 وزادت بمعدل سنوى قدره 3.8% وبلغت مساهمتها فى المتوسط حوالى 20% من إجمالى التجارة فى عام 2007. (كما هو مبين فى الجدول5)

جدول 5 : التجارة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2001 – 2007 (مليون ليرة سورية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي	974,008	1,016,519	1,067,265	1,263,139	1,493,766	1,698,480	2,019,810
الناتج المحلي الزراعي	246,404	254,181	264,840	281,177	305,351	347,361	413,877
الناتج المحلي % الزراعي /الناتج المحلي الإجمالي	25.3	25.0	24.8	22.3	20.4	20.5	20.5
تجارة الجملة والتجزئة	171,464	178,799	177,738	221,393	302,605	286,357	352,774
التجارة الكلية	463,893	551,673	501,806	735,172	926,669	1,036,336	1,263,591
التجارة الزراعية	75,519	100763.4	102,818	116,544	127,938	125,304	164,835
التجارة الزراعية / التجارة الكلية %	16.3%	18.3%	20.5%	15.9%	13.8%	12.1%	13.0%
التجارة الزراعية / الناتج المحلي الزراعي	30.6	39.6	38.8	41.4	41.9	36.8	30.9

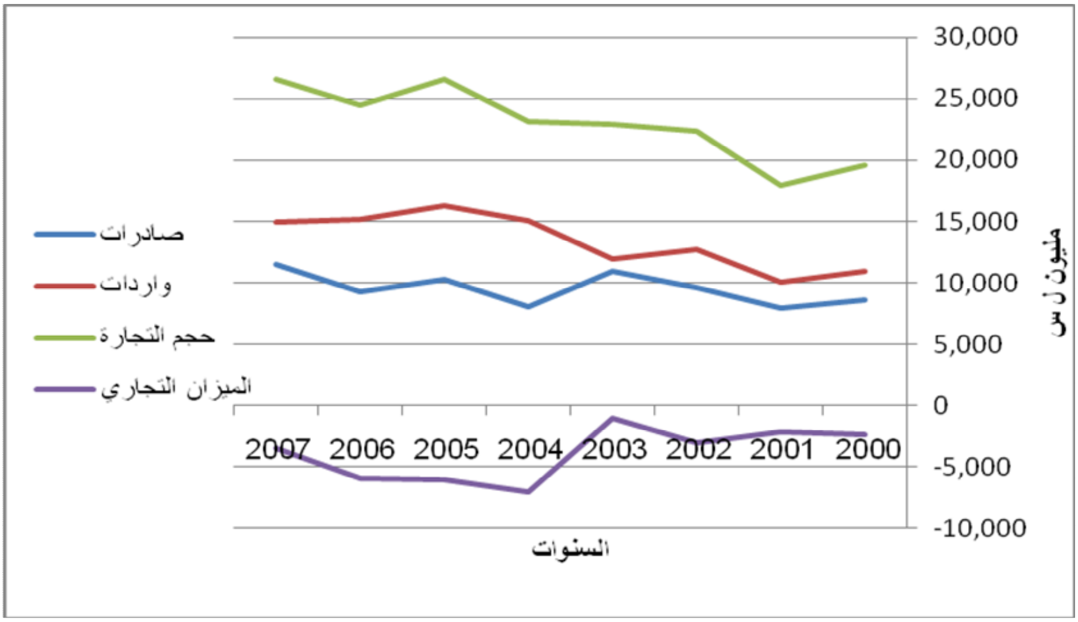
المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية فى المركز الوطنى للسياسات الزراعية NAPC DATABASE

ان تشابه منحى الناتج المحلي الزراعي مع منحى الناتج المحلي الإجمالي والمبين في الشكل 4 يؤكد وجود تأثير متبادل لكل منهما في الآخر ويبرز أهمية التجارة الزراعية في الاقتصاد السوري.



الشكل 4: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي (مليون ل س)

إن تراجع الميزان التجاري الثنائي كان نتيجةً لانخفاض ميزان السلع الزراعية الأساسية ويعكس الانخفاض الحاد لميزان التجارة الثنائي لسورية مقابل الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية الأساسية بالطبع أثر موجة الجفاف التي عانت منها الزراعة السورية خلال الفترة الماضية، كما هو موضح فى الشكل5. ومع ذلك فإن اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار استمرارية عجز التجارة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي والتخصص التقليدى لسورية كمستورد للمنتجات المصنعة (ذات القيمة المرتفعة) ومصدر المنتجات الأساسية (ذات القيمة المنخفضة). (دى فيايبس،2001).

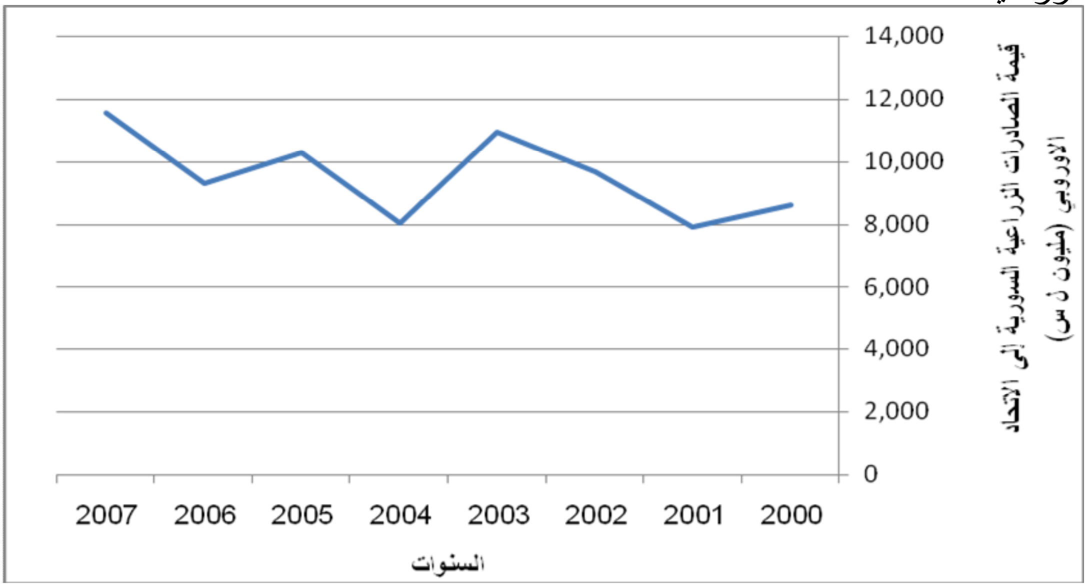


الشكل5:العلاقات التجارية الزراعية السورية الأوربية (صادرات ،واردات ، حجم تجارة ، الميزان التجارى)
2007_2001

3.3. الصادرات

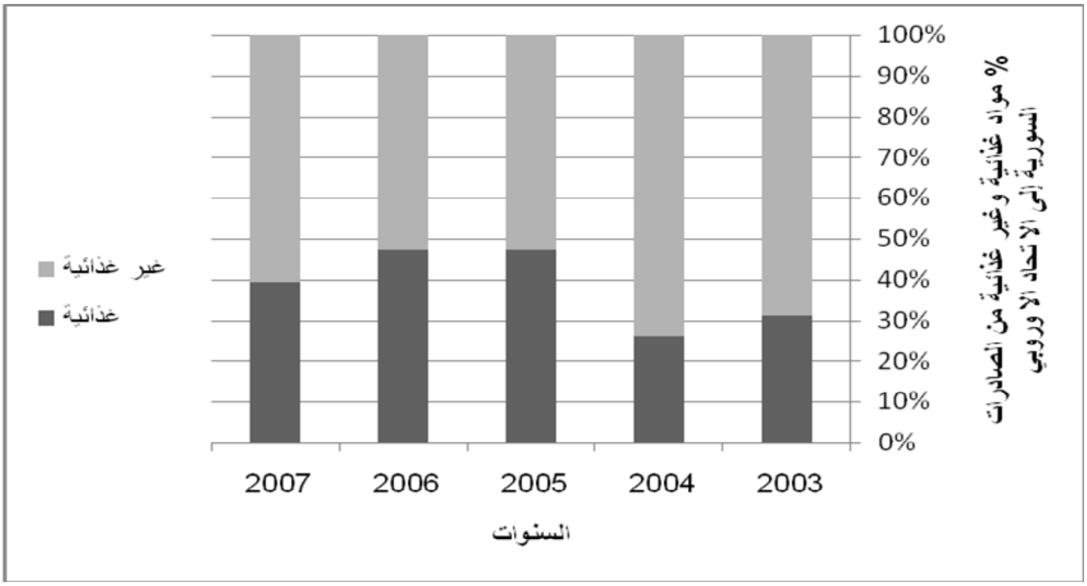
1.3.3. الصادرات الزراعية من سورية إلى الاتحاد الأوروبي:

تطورت قيمة الصادرات الإجماليـــة الزراعيـــة من 8602 مليون ل.س في عـــام 2000 إلـــى 11528/ مليون ل.س في عام 2007 وبمعدل نمو قدره 4.5 % وقد كانت سنة 2003 هي أفضل السنوات في مجال الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي فقد كانت قيمة الصادرات حوالي (10560) مليون ليرة سورية، ويوضح الشكل6 قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي للفترة من2000_2007 بملايين الليرات السورية.



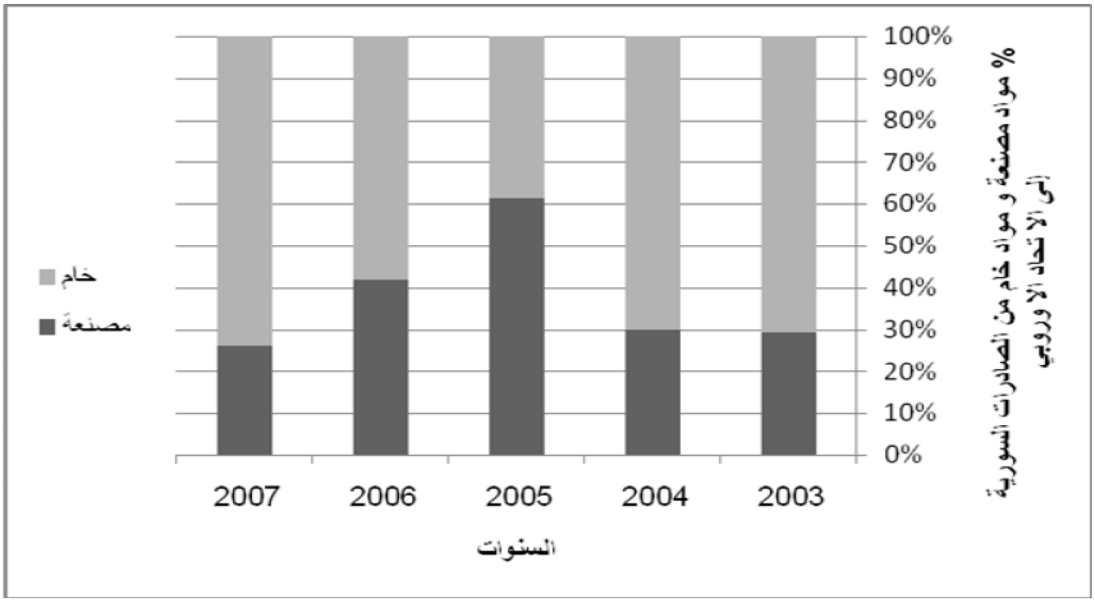
الشكل 6 : قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي (مليون ل س)

وقد تميزت الصادرات السورية إلى الأسواق الأوروبية بأنها سلع غير غذائية حيث كانت نسبة السلع غير الغذائية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2003 حوالى (70 %) لكن بدأ يظهر نوع من التخصص في تصدير السلع الغذائية إلى الأسواق الأوروبية حيث انخفضت نسبة السلع غير الغذائية فى عام 2007 إلى(53 %). كما هو موضح فى الشكل7.



الشكل 7 : الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبى كسلع غذائية / غير غذائية 2003–2007 (%)

كذلك انخفضت نسبة المواد المصنعة المصدرة إلى الأسواق الأوروبية من 28% فى سنة 2003 إلى 60 % فى سنة 2005 ثم الانخفاض إلى 25% فى سنة 2007 (كما هو موضح فى الشكل8) مما يدل على نمو قطاع الصناعة الزراعية السورى وتحسن أدائه للمنافسة فى أسواق الاتحاد الأوروبي.



الشكل8 : الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي كسلع مصنعة / خام للفترة 2003-2007 (%)

2.3.3. الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي حسب السلعة:

بالنسبة لقيمة الصادرات حسب فصول التعريفة الجمركية فقد كان القطن (الفصل 52) فى مقدمة هذه السلع وشكل نسبة 49% من إجمالى الصادرات الزراعية ثم جاءت الزيوت النباتية والحيوانية (الفصل 15) بنسبة 13 % ثم جاءت الحبوب (الفصل 10) بنسبة 12% ثم صلال وجلود بدون فراء وجلود مدبوغة (الفصل 41) بنسبة 7% ثم فواكه وثمار قشرية صالحة للأكل (الفصل 8) بنسبة 5%، والجدول6 يعرض هذه البيانات مرتبة بحسب النسبة المئوية للعام 2007. وقد بلغت نسبة مساهمة الخمس فصول الأولى من الصادرات 85.22% من الإجمالي. وهذا يظهر وجود تركيز عال للصادرات الزراعية فى قطاعات قليلة. إلا أن مثل هذا التركيز يتلاشى مع الزمن.

جدول 6 : النسبة المئوية للصادرات الزراعية السورية حسب الفصول إلى الاتحاد الأوروبي (%)

اسم الفصل (رقم الفصل)	متوسط 2000 _2004	2005	2006	2007
قطن (الفصل 52)	64%	38%	41%	49%
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أونباتية ومنتجات تفككها؛ دهون غذائية محضرة؛ شموع من أصل حيوانى أونباتى (الفصل 15)	6%	27%	18%	13%
حبوب (الفصل 10)	2%	6%	13%	12%
صلال وجلود خام (عدا الجلود بفراء)، وجلود مدبوغة أومهيأة (الفصل 41)	9%	8%	8%	7%
فواكه وثمار قشرية صالحة للأكل؛ قشور حمضيات وقشور بطيخ أوشمام (الفصل 8)	0%	1%	1%	5%
خضر ونباتات وجذور ودرنات، صالحة للأكل(الفصل 7)	5%	8%	8%	5%
مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتى غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر (الفصل 14)	3%	4%	1%	2%
بن وشاى ومته وبهارات وتوابل (الفصل 9)	4%	2%	2%	2%
منتجات أخرى من أصل حيوانى، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر (الفصل 5)	2%	2%	2%	1%
بذور أوثمار زيتية، حبوب وبذور وأثمار متنوعة؛ نباتات للصناعة أوللطب؛ قش وعلف(الفصل 12)	1%	1%	1%	1%
تبغ وأبدال تبغ مصنعة (الفصل 24)	1%	1%	1%	1%
محضرات خضر، فواكه وأثمار قشرية أومحضرات من أجزاء أخر من نباتات (الفصل 20)	1%	1%	1%	1%
سكر ومصنوعات سكرية (الفصل 17)	1%	1%	1%	1%

المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية فى المركز الوطنى للسياسات الزراعية

كانت الصادرات الرئيسية من السلع الزراعية فى عام 2007 هى خيوط القطن غير الممشطة (شكلت 22.1%) من إجمالى السلع الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي ، وزيت الزيتون (12.8%) ، والقطن غير المسرح والمكرود (8.5%) ، والقمح (7.9 %) ، والجلود المدبوغة (6.1 %). (كما هو موضح فى الجدول 7).

جدول 7 : قيمة الصادرات الزراعية السورية حسب السلعة إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2007 (مليون ل س)

اسم السلعة	(H.S)	الصادرات	النسبة %
خيوط قطن مفردة من ألياف غير ممشطة مقاسها أقل من 714.29 ديسيتكس ولا يقل عن 232.56 ديسيتكس (يزيد عن 14 رقم متري ولا يتجاوز 43 رقم مترى)، غيرها	(5205.12.90)	2545.172	22.1%
خيوط مزوية أومتعددة الزوى من ألياف ممشطة ، مقاسها بالخيط المفرد 714.29 ديسيتكس أوأكثر (لا يزيد عن 14 رقم متري) ، خام	(5205.41.10)	1684.55	14.6%
زيت زيتون بكر (العصرة الأولى)	(1509.10.00)	1480.391	12.8%
قطن غير مسرح "غير مكرود" وغير ممشط	(5201.00.00)	975.4043	8.5%
حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم (غيرها)	(1001.90.90)	873.78	7.6%
جلود مدبوغة من فصيلة الضأن، بحالتها الرطبة	(4105.10.00)	699.0137	6.1%
حنطة (قمح) قاسية (غيرها)	(1001.10.90)	473.3813	4.1%
لوز، مقشر	(0802.12.00)	347.3814	3.0%
زغب بذور القطن	(1404.20.00)	246.3951	2.1%
بصل مجفف	(0712.20.00)	210.5613	1.8%
بندورة (طماطم)، طازجة أومبردة	(0702.00.00)	192.8177	1.7%
مصارين ومثانات ومعد حيوانات (عدا الأسماك)، كاملة أوقطعا، طازجة، مبردة، مجمدة، مملحة أوفى ماء مملح، مجففة أومدخنة	(0504.00.00)	157.9481	1.4%
بذور كمون	(0909.30.00)	142.7712	1.2%

المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية فى المركز الوطنى للسياسات الزراعية

3.3.3. *الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي حسب الدولة (الجهة)*

كما هو مبين فى الجدول8، فقد كانت إيطاليا تاريخيا ً الشريك التجاري الأهم في مجال الصادرات الزراعية السورية وقد كانت حصتها 54.6% فى عام 2007 من الصادرات ولوحظ تزايد تدريجى فى هذه الصادرات وقفز بشكل معنوى فى سنة 2007 مما يدل على تطور تجارة السلع الزراعية التى كانت تاريخياً تصدر إلى إيطاليا كزيت الزيتون والجلود والقطن. تليها ألمانيا الاتحادية فقد كانت حصتها من الصادرات الزراعية 14%. وكانت حصة اسبانيا والكنارى 11.2%.

جدول 8 : حصة الدول من الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي (%)

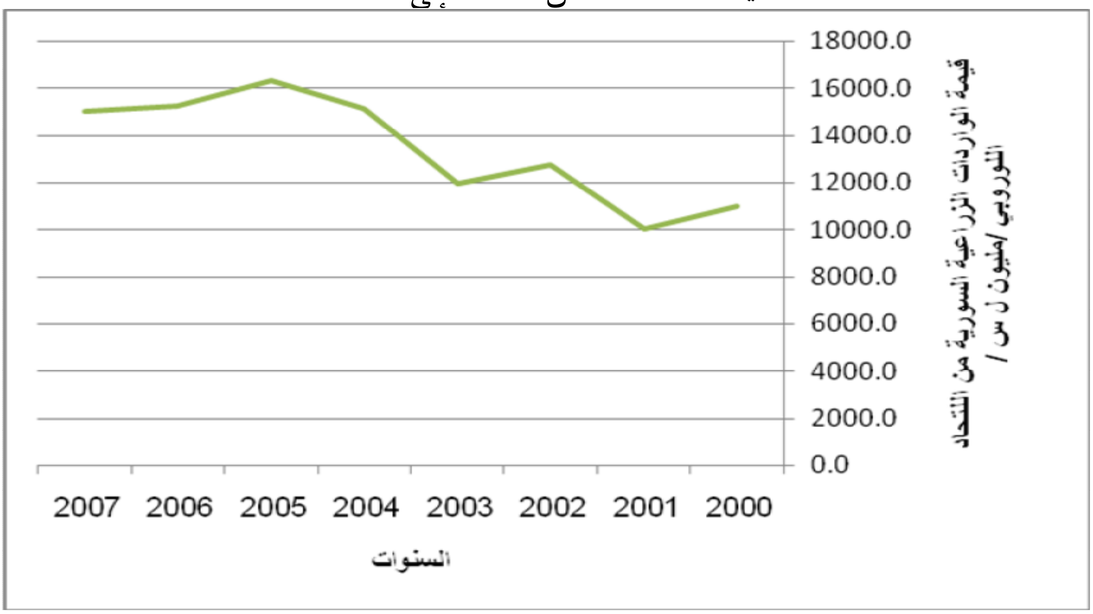
اسم البلد	قيم مطلقة مليون ل س			2007%
	2005	2006	2007	
ايطاليا	5650.6	5733.0	6272.2	54.6
ألمانيا الاتحادية	896.6	719.8	1620.3	14.1
اسبانيا + جزر الكنارى	1195.1	557.2	1287.4	11.2
بلجيكا	482.7	480.8	837.7	7.3
البرتغال	356.9	429.5	468.7	4.1
السوق الأوربية	518.0	568.5	301.3	2.6
فرنسا	200.4	82.6	135.2	1.2
المملكة المتحدة	190.8	117.4	128.3	1.1
هولندة	143.4	159.5	103.3	0.9
رومانيا	59.1	37.0	100.1	0.9
السويد	64.7	54.1	60.7	0.5
اليونان	101.2	37.0	56.2	0.5
قبرص	18.1	25.4	47.6	0.4
بولونيا	3.8	16.6	42.7	0.4
بلغاريا	165.4	138.4	24.1	0.2
سلوفينيا	63.7	53.2	12.0	0.1
المجموع	10110.5	9210.0	11497.9	100

المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية فى المركز الوطنى للسياسات الزراعية عام 2007

4.3. الواردات

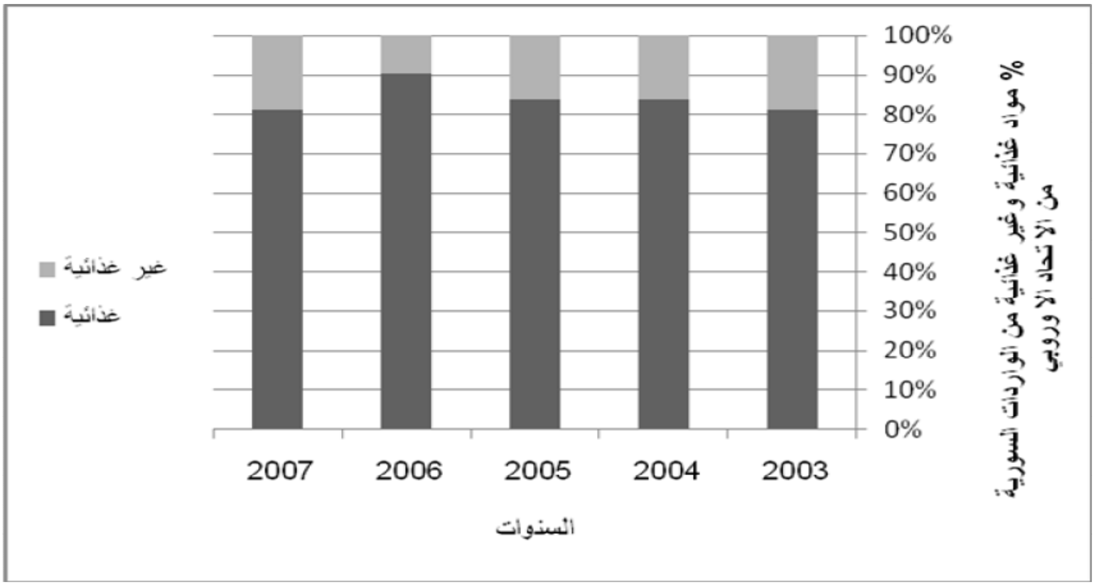
1.4.3 الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي

تطورت قيمة الواردات الإجمالية الزراعية من الاتحاد الأوروبي من 10976/ مليون ل.س فى عام 2000 إلى 15007/مليون ل.س فى عام 2007 وبمتوسط نمو سنوى بلغ 2.2%. وتراوحت نسبة الواردات الزراعية من إجمالى الواردات بحدود بين 16_25% وذلك حسب توفر الإنتاج المحلي حيث، لوحظ أن الواردات شكلت أعلى مستوى لها فى عام 2005 نتيجة سوء الموسم الزراعى، كما هو واضح فى الشكل9 الذي يبين نمو الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2000 إلى 2007.



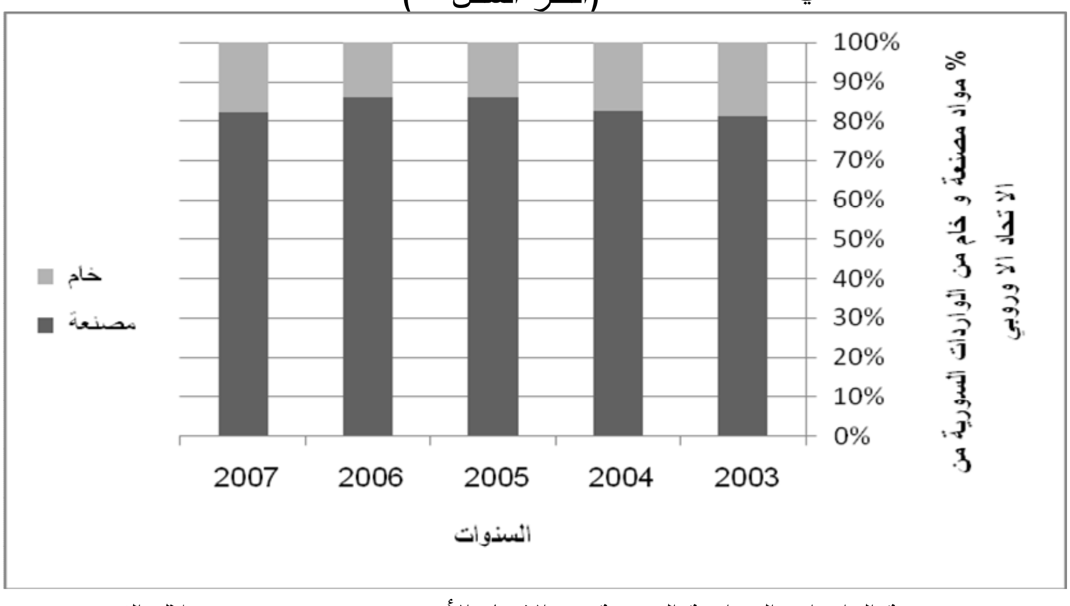
الشكل 9: الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000_2007 (مليون ل س)

من الملاحظ في تركيبة الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي، أن أكثر من 80% من الواردات عبارة عن مواد غذائية، ويوضح الشكل10 أن نسبة الواردات الغذائية من الاتحاد الأوروبي تقريباً ثابتة خلال الفترة من 2003 إلى 2005، لكنها انخفضت فى عام 2007، مما يعنى ويعطى مؤشراً ايجابياً بتحسن أداء الصناعات الغذائية الوطنية، ويجب الاستفادة من المنح والميزات التي تدعم الصناعات الغذائية التي تنضوي تحت الاتفاقية لتحسين قدرة صناعاتنا الغذائية في المنافسة بالأسواق المحلية والإقليمية والدولية.



الشكل 10: تركيبة الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي (غذائية وغير غذائية) خلال الفترة 2003- 2007

كما وتتميز الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي بأنها مواد مصنعة، حيث بلغت نسبة المواد المصنعة من الواردات حوالى 91 % فى عام 2007، ومن الملاحظ أن الاتجاه العام لنسبة الواردات من المواد المصنعة في تزايد مما يعني أن هناك تنافسية عالية للواردات الأوروبية في أسواقنا المحلية (انظر الشكل11)



الشكل 11: تركيبة الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي (خام ومصنعة) خلال الفترة 2003- 2007

2.4.3. *الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي حسب السلعة:*

تتركز الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي في مجموعة من السلع التقليدية التى كانت بشكل دائم تأتى من الاتحاد الأوروبي، حيث تشكل السلع الخمسة الأولى حوالى 87% من الواردات وقد احتل السكر والمصنوعات السكرية (الفصل17) فى التصنيف الموحد المرتبة الثانية بنسبة (17.18 %)، وكان يحتل المرتبة الأولى فى السنوات الماضية، لكن فى عام 2007 أحتل التبغ وأبدال التبغ المصنعة مكانه (الفصل 24) فى المرتبة الأولى بنسبة (20.56%)، وتأتى الألبان ومنتجاتها (الفصل 4) المرتبة الثالثة بنسبة(17.11 %)، ثم فى المرتبة الرابعة البذور والثمار الزيتية (الفصل 12) بنسبة (6.96 %).ويبين الجدول9 النسبة المئوية للواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي حسب فصول التعرفة الجمركية.

جدول 9 الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي حسب الفصول (%) خلال الفترة 2000_2007

اسم الفصل (رقم الفصل)	متوسط 2000 -2004	2005	2006	2007
تبغ وأبدال تبغ مصنعة (الفصل 24)	4.59%	7.65%	0.03%	20.56%
سكر ومصنوعات سكرية (الفصل 17)	37.30%	40.44%	48.79%	17.18%
ألبان ومنتجات صناعة الألبان؛ بيض طيور؛ عسل طبيعي؛ منتجات صالحة للأكل من أصل حيوانى، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر(الفصل 4)	14.53%	16.08%	19.10%	17.11%
بذور أوثمار زيتية، حبوب وبذور وأثمار متنوعة؛ نباتات للصناعة أوللطب؛ قش وعلف(الفصل 12)	5.20%	4.32%	2.69%	6.97%
محضرات غذائية متنوعة (الفصل 21)	6.13%	4.27%	5.36%	6.59%
منتجات كيماوية متنوعة (الفصل 38)	7.32%	8.82%	5.14%	5.65%
مشروبات، وسوائل كحولية وخل (الفصل 22)	0.44%	0.51%	0.05%	5.42%
خشب ومصنوعاته؛ فحم خشبى(الفصل 44)	1.59%	0.95%	0.09%	3.86%
خضر ونباتات وجذور ودرنات، صالحة للأكل(الفصل7)	1.21%	0.13%	0.14%	3.23%
زيوت عطرية، وراتنجات عطرية"رزينويد" محضرات عطور أوتطرية (كوزماتيك) أوتجميل (تواليت) (الفصل 33)	2.41%	1.38%	2.43%	2.98%
حيوانات حية (الفصل 1)	4.68%	2.16%	3.86%	2.79%
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أونباتية ومنتجات تفككها؛ دهون غذائية محضرة؛ شموع من أصل حيوانى أونباتى (الفصل 15)	2.35%	2.29%	1.87%	1.71%
أسمدة (الفصل 31)	0.81%	1.01%	0.12%	1.51%
منتجات مطاحن؛ شعير ناشظ (مالت)؛ نشاء؛ إينولين؛ دابوق (غلوتين) (الفصل 11)	0.87%	0.97%	0.75%	1.20%
كاكاوومحضراته (الفصل 18)	0.86%	0.85%	0.99%	0.75%
حبوب (الفصل 10)	6.42%	6.10%	6.06%	0.71%

المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية فى المركز الوطنى للسياسات الزراعية عام 2007

3.4.3. الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي حسب الدولة (الجهة)

تتوزع الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي على مستوى الدول فقد حققت فرنسا أكبر نسبة من الواردات السورية الزراعية وبنسبة 29% ثم هولندا بنسبة 16% ثم ألمانيا بنسبة 6% ثم اسبانيا وجزر الكناري بنسبة 3 %، والجدول10 يوضح ذلك .
تتميز بنية الواردات الزراعية السورية بأنها أكثر توزعاً من الصادرات خلال عام2007 وعليه فإن الشركاء الخمس الأوائل (فرنسا، هولندا، ألمانيا، إسبانيا وجزر الكنارى، بلجيكا) قد شكلت فقط 88.07% من الواردات الزراعية السورية الكلية من الاتحاد الأوروبي، بينما كان مجموع حصص الشركاء الخمس الأوائل في مجال الصادرات حوالي 90.96% من إجمالى الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي.

جدول10: الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي حسب الدولة (%) للأعوام 2005_2006_2007

	قيم مطلقة			
	2005	2006	2007	2007%
فرنسا	3555.58	1417.13	4390.05	29.25%
السوق الأوربية	5301.80	6867.70	3538.85	23.58%
هولندة	1788.75	1917.34	2472.66	16.48%
المانيا الاتحادية	1017.65	296.32	858.07	5.72%
اسبانيا + جزر الكنارى	335.41	500.50	518.75	3.46%
بلجيكا	1114.58	775.29	479.05	3.19%
فنلندة	12.69	58.55	442.69	2.95%
المملكة المتحدة	261.53	200.07	321.42	2.14%
ايرلندة	114.86	212.62	306.52	2.04%
الدانمرك	257.30	237.42	294.71	1.96%
ايطاليا	391.06	501.21	291.06	1.94%
رومانيا	357.98	551.05	258.15	1.72%
السويد	180.41	59.87	202.01	1.35%
هنغاريا	173.25	173.86	167.09	1.11%
اليونان	130.79	358.20	162.73	1.08%
بولونيا	320.65	148.95	116.68	0.78%
بلغاريا	563.81	462.09	76.55	0.51%
جمهورية التشيك	22.61	52.02	42.95	0.29%
قبرص	35.34	43.05	27.00	0.18%
النمسا	321.19	63.39	18.79	0.13%
أستونيا	0.00	0.00	17.00	0.11%
البرتغال	2.63	44.65	4.35	0.03%
مالطة	0.00	0.00	0.00	0.00%
ليتوانيا	0.00	0.00	0.00	0.00%
لوكسبورغ	0.00	0.00	0.00	0.00%
لاتفيا	0.00	1.57	0.00	0.00%
سلوفينيا	25.49	154.09	0.00	0.00%
سلوفاكيا	5.52	99.74	0.00	0.00%
الإجمالي الكلي	16290.85	15196.68	15007.12	100%

المصدر: قاعدة البيانات الإلكترونية فى المركز الوطنى للسياسات الزراعية عام 2007

5.3. مؤشرات التنافسية للصادرات الزراعية السورية:

1.5.3. *الميزة النسبية الظاهرية RCA*

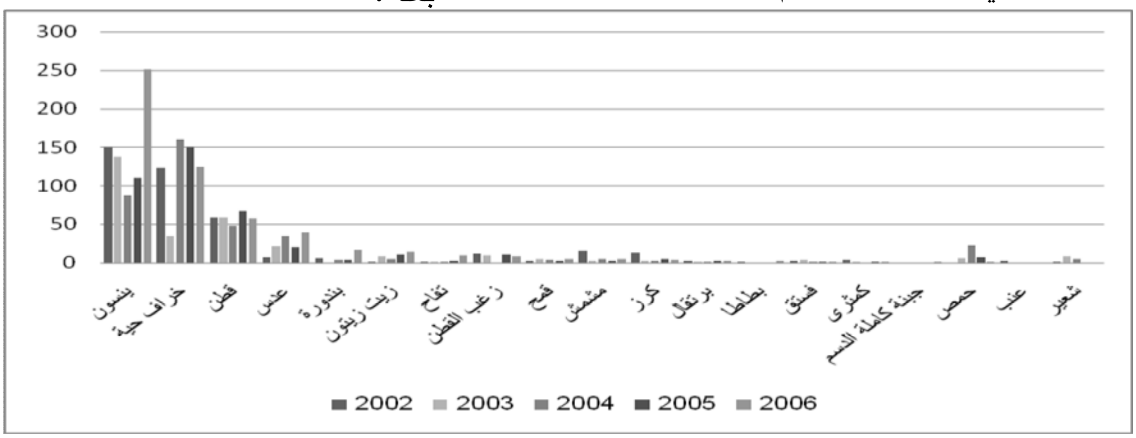
يقيس هذا المؤشر فيما إذا كانت السلعة المصدرة فوق المعدل بالنسبة لحصص السوق العالمية فإذا كانت السلعة تملك حصة فى السوق العالمى أكبر من الحصة الكلية للصادرات السورية فى التجارة العالمية يمكن أن نقول إن هذه السلعة تملك ميزة نسبية ظاهرية.
من المتوقع أن الصادرات الزراعية السورية ستكون فى موقف جيد فى أسواق الاتحاد الأوربي وخاصةً المنتجات التي تتمتع بالميزة النسبية في الأسواق الخارجية . وقد تم حساب الأرقام القياسية للميزات النسبية الظاهرية للصادرات الزراعية السورية. وقد قمنا بحساب الميزة النسبية الظاهرية لكل منتج "i" وذلك حسب المعادلة التالية :

$$RCA=\frac{E_{is}/E_{iw}}{E_s/E_w}$$

E_{is} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i لسورية
E_s = قيمة إجمالى الصادرات السورية
E_{iw} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i للعالم
E_w =قيمة إجمالى الصادرات العالمية

إذا كانت الميزة النسبية الظاهرية للمنتج أكبر من الواحد فهناك ميزة نسبية ("طبيعية" أو"ناتجة عن السياسات"). وقد تم تركيز التحليل على أهم 19 منتج زراعى تقوم سورية بتصديرها إلى العالم (فعلى سبيل المثال تتمتع سورية بالسمعة الطيبة فى مجال تصدير القطن الخام) . وتوفر قاعدة بيانات الفاوستات البيانات اللازمة لحساب الميزة النسبية الظاهرية.
وكما هو مبين فى (الشكل12 والجدول11) أظهرت سورية أن الميزة النسبية الظاهرية أكبر من الواحد فى اليانسون والخراف الحية والقطن و العدس والبندورة وزيت الزيتون والتفاح و زغب القطن و القمح والمشمش والكرز و البرتقال و البطاطا و الفستق و الكمثرى والجبنة كاملة الدسم والحمص والشعير. كما تجدر الملاحظة (كما يشير اسم المؤشر)، فإن التنافسية "الظاهرية" يمكن أن تتشوه بسبب السياسات المحلية ومناخ العمل. ويمكن أن لا يعكس المؤشر القدرة التصديرية لبعض البضائع مثل الحمضيات وزيت الزيتون. وتدفع الإمكانية التصديرية في هذه المحاصيل إلى محاولة فتح المزيد من الأسواق الخارجية لسورية . وتقدر نسبة أشجار الحمضيات التي ستصل إلى عمر الإثنتى عشرة سنة بحوالى 51% من العدد الإجمالي (كوكه،2003). وفيما يتعلق بالوضع المستقبلى لقطاع زيت الزيتون فقد تم فى السنوات الأخيرة زراعة حوالي مليوني شجرة زيتون في السنة مما يعني أن هناك إمكانية لزيادة إنتاج

زيت الزيتون إلى 200 ألف طن بحلول عام 2010 . وعلاوةً على ذلك فإن حوالي 35% من الأشجار التي تمت زراعتها لم تصل مرحلة الإثمار الكامل بعد .



الشكل 12 : الميزة النسبية الظاهرية لأهم 19 سلعة مصدرة

جدول11:الميزة النسبية الظاهرية لأهم الصادرات الزراعية السورية للفترة 2002-2006

السلعة	الميزة النسبية الظاهرية				
	2002	2003	2004	2005	2006
يانسون	150.8	137.0	87.6	109.7	250.9
خراف حية	123.7	35.4	160.8	150.3	124.9
قطن	58.9	59.1	48.5	67.0	57.1
عدس	7.2	22.1	34.4	20.0	39.8
بندورة	6.7	0.5	4.0	3.6	16.7
زيت زيتون	1.8	9.2	4.8	10.6	14.0
تفاح	1.0	1.0	1.7	2.8	10.2
زغب القطن	12.7	10.2	0.5	10.2	8.9
قمح	3.1	4.4	4.0	2.4	5.2
مشمش	15.6	3.0	5.3	2.9	4.9
كرز	12.9	2.5	2.8	5.2	4.1
برتقال	2.1	1.4	1.2	2.1	3.0
بطاطا	1.2	0.2	0.9	0.3	2.5
فستق	2.8	3.2	1.1	0.7	1.5
كمثرى	3.7	1.1	0.8	1.34	1.4
جبنة كاملة الدسم	0.3	0.4	0.5	0.0	1.3
حمص	0.4	6.3	23.4	7.6	1.0
عنب	2.8	0.5	0.4	0.4	0.5
شعير	1.3	9.0	5.0	0	0.02

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على FAOSTAT

2.5.3. *تنوع الأسواق*

يتم تحليل تنوع أسواق الصادرات بالنظر إلى حصة الوجهات التصديرية الخمس والعشر الأوائل لكل منتج. وتكمن أهمية هذا المؤشر بأنه يقيم مخاطر فقدان الوجهات التصديرية لكل سلعة تصديرية. كلما كان تركز السلعة عالياً (عدد قليل من الوجهات التصديرية) كلما كان الخطر أكبر في خسارة أحد هؤلاء الشركاء التجاريين . بينت أهم الصادرات الزراعية السورية بالمتوسط تركيزاً عالياً فى عام 2007 مع نسبة 89.5% لأهم خمس شركاء (89.6% عام 2006)، وباستثناء زيت الزيتون وبذور الكمون والحمص (الجدول12)، على الرغم من أن المقارنة بين عامى 2005 و2006 قد أظهرت أن زيت الزيتون زاد معدل التركيز فيه من 74.1% إلى 79.0% أما بالنسبة للكمون فقد انخفض التركيز من 54.7 % إلى 48.2 % وكما هو ظاهر فى الجدول12 فإن عدد الوجهات التصديرية كبير، بالنسبة للكمون عدد الشركاء التجاريين كان 54، وبالنسبة لزيت الزيتون كان عدد الشركاء التجاريين 38، بالنسبة للعدس كان عدد الشركاء التجاريين كان 38، بالنسبة للبذور اليانسون كان عدد الشركاء التجاريين 36، بالنسبة للحمص كان عدد الشركاء التجاريين 30.

جدول12 : تنوع الأسواق لأهم عشرة صادرات زراعية سورية للأعوام 2005 ـ2006 ـ2007 (%)

الصادرات	نسبة أول خمسة وجهات تصديرية			نسبة أول عشرة وجهات تصديرية			عدد الشركاء التجاريين		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
الخراف الحية	99.8	99.6	99.8	100.0	100.0	100.0	10	12	12
قطن غير ممشط وغير مكرود	70.7	83.0	87.4	89.5	91	97.7	34	24	20
القمح (القاسي والطري)	96	98	93.6	100	100	100	16	10	13
مياه معدنية	98.6	99	100	99.6	100	100	15	10	5
زيت زيتون	87.4	74.1	79	96.5	85.1	95.1	39	18	38
طماطم	88.5	95	94.3	97.4	99	99.7	28	12	15
كمون	53.1	54.7	48.2	73.1	57.4	73.8	57	30	54
عدس	87.5	81.4	89.4	97.4	96.0	98.0	38	18	38
جلود	95	90	95.8	95	100	99.4	8	8	15
خيوط القطن	95	88.0	97.9	100	100	100	8	7	7
حمص	81.4	92.3	68.5	99.7	96.0	85.2	20	18	30
حمضيات	92.6	93.0	96.9	99.5	97	99.8	18	18	14
عنب	79.8	89.4	94.5	99.7	98.6	99.6	20	19	16
فستق	85.1	86.6	88.7	97.5	92	97.8	20	20	27
بطاطا	83	77	95.5	96.7	90	99.6	18	18	13
تفاح	90.6	92.6	95.1	98.7	98.9	98.9	18	16	21
بطيخ أحمر	91.6	93.9	93.6	100	100	100	11	10	8
تين	78.4	82.8	83.2	93.4	95.0	96.7	32	28	24
لوز	87.5	89.0	88.2	97.7	97.5	97.1	21	24	28
بذور يانسون	66.3	47.3	68.9	78.9	69.7	82.3	37	42	36
بصل وثوم	95.7	98.6	100	99.9	100	100.0	12	12	8
كمثرى	88.9	88.5	89.2	98.9	98.8	99.0	18	15	15
كرز	78.3	83.8	97.5	96.7	99.5	99.8	19	19	13
مشمش	89.1	89.4	99.6	99.8	98.3	100.0	16	15	8
المتوسط	85.8	86.1	89.4	96.1	94.2	96.6	22.2	17.6	19.9

المصدر : حسابات الباحث من قاعدة البيانات الإلكترونية فى المركز الوطنى للسياسات الزراعية NAPC DATABASE

3.5.3. مؤشر هيشمان Hischman Index

يقيس هذا المؤشر تنوع أو تركز الصادرات باتجاه دولة معينة فإذا كانت قيمة المؤشر قريبة من الصفر هذا يعنى أن هناك تركزاً كبيراً للصادرات باتجاه هذه الدولة أما إذا كانت قيمة المؤشر قريبة من الواحد فإن هناك تنوعاً كبيراً للصادرات باتجاه الدولة المعينة ويمكن أن يلاحظ من الشكل13 أن قيمة مؤشر Hischman قريبة من الصفر بالنسبة للاتحاد الأوروبي وهذا يعني أن هناك تركزاً للصادرات باتجاه الاتحاد الأوروبي بمعنى آخر أن صادرات سورية للاتحاد الأوروبي مقتصرة على عدد قليل من السلع.

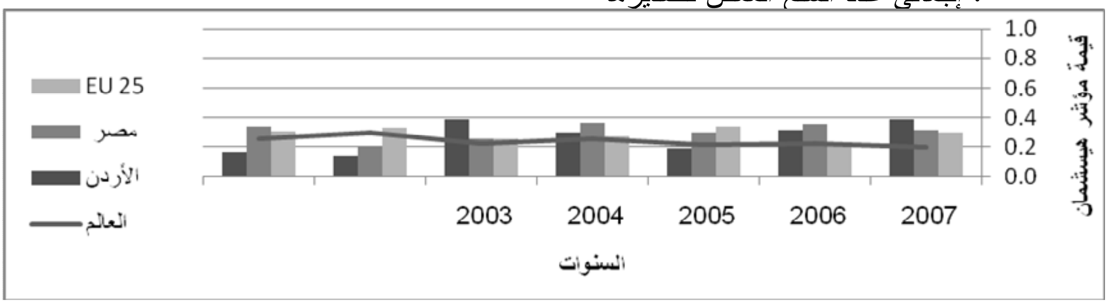
ويقاس هذا المؤشر حسب المعادلة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{X_i}{X}\right)2 - \sqrt{1/_I}}}{1-\sqrt{1/_I}}$$

حيث : X_i : قيمة الصادرات من السلعة i

X : إجمالى الصادرات

I : إجمالى عدد السلع الممكن تصديرها



الشكل رقم 13 : قيمة مؤشر هيشمان Hischman للصادرات الزراعية السورية

4.5.3. القيمة النسبية للوحدة (RUV)

يقيم مؤشر القيمة النسبية للوحدة قيمة وحدة الصادرات لمنتج معين فى دولة معينة نسبةً إلى وسطى قيمة الوحدة للعالم. وتستخدم قيمة الوحدة كمؤشر للأسعار خاصةً وأنه من غير السهل توفر الأسعار للسلع الفردية أو حتى لبعض الصناعات . والقيمة المرجعية أو متوسط قيمة هذا المؤشر هى الواحد (قيمة الوحدة السورية تساوى قيمة الوحدة فى السوق العالمى) . إذا كانت القيمة النسبية للوحدة أدنى (أوأعلى) من 1 عندها نقول بأن سورية تصدر منتجها بسعر أقل (أوأكثر) من متوسط السعر العالمى. وفي بعض الحالات تعكس قيمة الوحدة الأعلى نوعية المنتج العالية بدلاً من تنافسية السعر المنخفض. ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$RUV = \frac{E_{is}/Q_{is}}{E_{iw}/Q_{iw}}$$

حيث: E_{is} = قيمة صادرات السلعة i لسورية

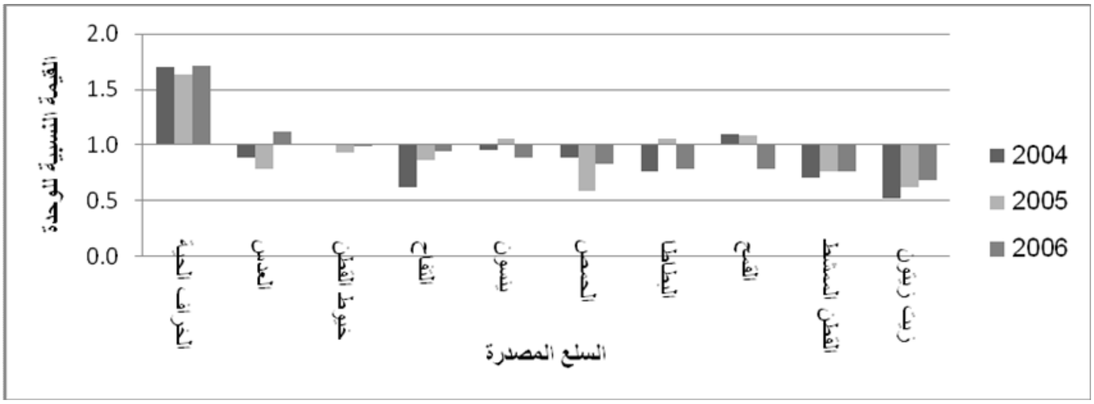
Q_{is} = كمية صادرات السلعة i لسورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة i للعالم

Q_{iw} = كمية صادرات السلعة i للعالم

يبين (الشكل14 والجدول13) بعض التغيرات الهامة للأعوام 2004 و2005 و2006 فى القيمة النسبية للوحدة لأهم الصادرات الزراعية السورية. ومن الملاحظ أن الأغنام (الخراف الحية) وحدها أظهرت قيمة نسبية للوحدة أعلى من 1 فى الأعوام الثلاثة 2004 و2005

و2006. بينما تحولت القيمة النسبية لوحدة كل من اليانسون والتفاح والبطاطا من أعلى من 1 إلى أدنى من1 . أما القطن وزيت الزيتون والحمص فقد تراجع أداؤهما بشكل كبير.



الشكل 14: القيمة النسبية للوحدة RUV لأهم عشرة صادرات من السلع الزراعية السورية.

جدول 13: القيمة النسبية للوحدة لأهم الصادرات الزراعية السورية خلال الفترة 2002_2007

Relative Unit Value RUV					السلعة
2006	2005	2004	2003	2002	
1.7	1.6	1.7	2.0	2.0	الخراف الحية
1.1	0.8	0.9	1.0	1.6	العدس
1.0	0.9	1.0	0.9	0.8	خيوط القطن
0.9	0.9	0.6	0.9	0.9	التفاح
0.9	1.1	1.0	1.4	2.3	يانسون
0.8	0.6	0.9	1.0	2.0	الحمص
0.8	1.1	0.8	1.1	1.6	البطاطا
0.8	1.1	1.1	0.7	1.5	القمح
0.8	0.8	0.7	0.7	0.6	القطن الممشط
0.7	0.6	0.5	0.7	1.0	زيت زيتون
0.6	0.7	0.4	0.5	0.5	الفستق
0.4	0.9	0.4	1.1	0.7	البرتقال
0.4	0.5	0.5	0.7	0.9	جبنة
0.3	0.4	0.3	0.4	0.5	الكمثرة
0.2	0.3	0.3	0.7	0.7	المشمش
0.2	0.3	0.2	0.6	0.7	العنب
0.2	0.3	0.2	0.2	0.4	الكرز
0.2	0.1	0.1	0.3	0.3	الطماطم

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعية العالمية FAOSTAT

الفصل الرابع – تجارب بعض الدول الأخرى

يتناول الفصل الخامس تحليل آثار توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال استعراض التجربة المصرية والتجربة الأردنية.

1.4. التجربة المصرية:

تم توقيع اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية فى 25 حزيران/ يونيو 2001 وبهدف تسريع تطبيق المسائل المتعلقة بالتجارة، وقع الطرفان على اتفاقية مؤقتة على شكل رسالة متبادلة دخلت بموجبها المواد المتعلقة بالتجارة من الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من الأول من كانون الثانى/ يناير 2004. أما التطبيق الكامل لاتفاقية الشراكة فدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من الأول من حزيران/ يونيو 2004، ليحل بذلك محل اتفاقية التعاون(1977)

وخلال فترة التطبيق المؤقت للمواد المتعلقة بالتجارة من الاتفاقية، ظل مجلس التعاون المنشأ بموجب اتفاقية التعاون يمارس مسؤولياته المعتادة حتى الأول من حزيران/يونيو2004. وينصب جوهر اتفاقية المشاركة على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، وهو ما ينطوى على تحرير متبادل للتعريفة الجمركية الخاصة بالسلع الصناعية والزراعية. فبالنسبة للسلع الصناعية، فقد ردت مصر بالمثل على المعاملة التفضيلية التى حظيت بها من الاتحاد الأوروبى بموجب اتفاقية التعاون لعام 1977، وذلك بإلغاء كافة الرسوم المفروضة على السلع الصناعية على مدى فترة انتقالية تصل إلى 15 سنة من تاريخ دخول اتفاقية المشاركة حيز التنفيذ. أما بالنسبة للسلع الزراعية، فقد حسن الاتحاد الأوروبى بشكل ملحوظ من الامتيازات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية، وذلك بزيادة حصص التعريفات الجمركية الممنوحة للصادرات المصرية الرئيسية.

1.1.4. أثر اتفاقية الشراكة على التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومصر

باعتبار مصر الشريك التجارى الأول له، فإن تجارة مصر مع الاتحاد الأوروبى بعد توسيعه تمثل نحو40 % من إجمالى تجارة مصر مع العالم. وقد كللت أول سنة لاتفاقية

المشاركة بالنجاح: فقد شهد عام 2004 رقماً قياسياً للتجارة الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبى، حيث بلغ إجماليها 11.1 مليار يورو(مقارنة بمتوسط قدره 10 مليار يورو منذ عام 2000)، منها 4 مليار يورو تخص صادرات مصرية للاتحاد الأوروبى (بزيادة قدرها 19.6 %) و7.1 مليار يورو تخص صادرات الاتحاد الأوروبى إلى مصر (بزيادة قدرها 21.1 %).

ومنذ دخول الأحكام المتعلقة بالتجارة من اتفاقية المشاركة حيز التنفيذ فى كانون الثانى2004، وكافة المنتجات الصناعية المصرية يمكنها التمتع بإعفاء جمركي عند دخولها للاتحاد الأوروبى (بما فيها المنسوجات)، بينما تحصل المنتجات الصناعية الأوروبية على نفاذ تدريجى فقط للسوق المصرى (جدول زمني تدريجي في الإعفاء حتى عام 2019، انظر أدناه). وقد بدأ الإعفاء الجمركى من قبل مصر لأول قائمة من السلع الصناعية الأوروبية فى 2004/1/1 بتخفيض جمركى قدره 25 % على بعض المواد الخام والآلات والمعدات الصناعية (ملحق 2 من اتفاقية المشاركة). وتعد الرمال الطبيعية ، والكيماويات العضوية، والأسمدة المعدنية أو الكيماوية والآلات الزراعية أو آلات الطباعة مجرد أمثلة فقط على بعض المنتجات الصناعية التى استفادت من المعاملة التفضيلية منذ كانون الثانى2004. وقد بلغت الصادرات المصرية السلعية لدول الاتحاد الأوروبي 1067 مليون دولار عام 2003 (قبل دخول الإتفاقية حيز النفاذ) ، وقد حققت الصادرات المصرية عام 2004 زيادة قدرها 23 % لتحقق 1316 مليون دولار ، وقد بلغ معدل نمو الصادرات المصرية عقب دخول اتفاقية المشاركة حيز النفاذ 22.4% فى عام 2004 مقارنة بمتوسط نمو سنوى 16.8% خلال العامين السابقين على الاتفاقية.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية فهناك قوائم من المنتجات على كلا الجانبين تكفل لها اتفاقية المشاركة نفاذا تفضيليا منذ 2004/1/1: وتتمتع أغلبية المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة المصرية المدرجة على القائمة بتخفيض جمركى قدره 100 % (البروتوكولان رقما 1 و3 من اتفاقية المشاركة) ويشمل ذلك منتجات مثل البطاطس (إعفاء جمركي لأول 191750 طن ثم تخفيض جمركى قدره 60% على الكميات التى تزيد على حصص التعريفة)، الخوخ (إعفاء جمركي لأول 500 طن)، الطماطم، الليمون، اليوسفى، أوالبطيخ (إعفاء جمركى دون قيود كمية)، معجون الكاكاو، المياه المعدنية، الأنواع المختلفة من الشوربة، والمرق، وكاتشاب الطماطم (إعفاء جمركى دون قيود كمية). وتتمتع المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة لمصر(البروتوكول رقم 2 من اتفاقية المشاركة) بتخفيض

جمركى يتراوح ما بين 25 % و100 % في بعض الحالات فى حدود حصص التعريفة، وتشمل مسحوق اللبن، وفول الصويا أوبذور عباد الشمس (إعفاء جمركى دون قيود كمية)، ثمار الكريز، التفاح (تخفيض قدره 25 % على أول 500 طن)، وهذا على سبيل الأمثلة فقط.

وهكذا فقد شهد أول عام من تطبيق اتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبي/مصر أثراً إيجابيا واضحا على العلاقات التجارية الثنائية، مع تزايد أعداد الشركات المصرية والأوروبية التى تمارس التجارة والتى تتطلع لاقتناص فرص في السوق. وعلى الرغم من عدم إمكانية قياس أثر اتفاقية المشاركة بصورة واضحة تماما في كل الأوقات (وأيضا غيرها من التخفيضات الجمركية التى تزامنت معها)، فإن هناك بعضاً من السلع التى يمكن أن نلمس بوضوح أثر اتفاقية المشاركة عليها: أظهرت أرقام التجارة لعام 2004 زيادة هامة فى الصادرات الزراعية المصرية (45%)، مع زيادات فوق المتوسط لبعض المنتجات مثل الخوخ (485%)، البطيخ (228%)، البرتقال (83%)، الخضروات المجمدة (46%)، والبطاطس (19 %). وتعزى هذه الأرقام الإيجابية إلى استفادة هذه المنتجات الآن من زيادة حصص التعريفة والتخفيضات الجمركية بموجب اتفاقية المشاركة. وبالنسبة للمنتجات الأوروبية، فقد لوحظ زيادات كبيرة فى المنتجات التى تستفيد من الرسوم الجمركية التفضيلية منذ دخول اتفاقية المشاركة مرحلة التطبيق مثل المعادن (28%)، الآلات (19%) أوالسفن والهياكل العائمة (3690 %)، وتلك بعض الأمثلة فقط.

2.1.4. منتجات جديدة فى ظل اتفاقية الشراكة بعد 2006

بالإضافة إلى الجدول الزمني لإلغاء التعريفة الجمركية وفقا لاتفاقية المشاركة التى دخلت حيز التنفيذ فى العام الماضى، فإن هناك أيضا قائمة جديدة من المنتجات التى ستستفيد اعتباراً من عام 2006 فصاعدا، وذلك بالنسبة للمنتجات الزراعية المصنعة الأوروبية (تستفيد المنتجات الزراعية المصنعة المصرية بالفعل منذ عام 2004). وبينما تتمتع كافة المنتجات الصناعية المصرية بالفعل بإعفاء جمركى عند دخولها الاتحاد الأوروبى منذ عام 2004، فإن المنتجات الصناعية الأوروبية لن تدخل مصر الا تدريجيا طبقا للجدول الزمني التالي:

- تخفيض قدرة 10 % في السنة الأولى، ثم 15 % سنوياً في السنوات التالية على الواردات الصناعية والسلع نصف المصنعة ومواد البناء اعتباراً من يناير 2007 وحتى يناير 2013 (الملحق الثالث من اتفاقية المشاركة).
- تخفيض قدرة 5 % في السنة الأولى والثانية، ثم 15 % سنوياً في السنوات التالية على الملابس، والأجهزة الكهربائية المنزلية، ومستحضرات التجميل، والأثاث، وسيارات نقل السلع، وذلك اعتباراً من يناير 2009 وحتى يناير 2016 (الملحق الرابع من اتفاقية المشاركة).
- تخفيض قدرة 10 % سنوياً على سيارات نقل الأفراد، وذلك اعتباراً من يناير 2010 وحتى يناير 2019 (الملحق الخامس من اتفاقية المشاركة).

ولتحقيق المزيد من تحرير التجارة فى مجال السلع الزراعية بين الاتحاد الأوربي ومصر، فقد تم إجراء محادثات في اجتماع كبار المسئولين الأورو–متوسطيين والذى عقد فى الرباط فى 4 و5 آذار من عام 2005، حيث تم الاتفاق على ضرورة الوصول لدرجة عالية من تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية، والزراعية المصنعة ومنتجات الأسماك. ويتعين أن يكون الهدف، كما توقعته عملية برشلونة، هو التحرير التدريجى لمثل هذه التجارة، مع إمكانية استثناء عدد محدود من المنتجات ذات الحساسية نظراً للآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية المحتملة فى بعض المناطق أوفى بعض القطاعات. هذا وسوف يفيد تحرير التجارة الزراعية (بما في ذلك المنتجات الزراعية المصنعة ومنتجات الأسماك) كافة الدول المعنية.

3.1.4. منطقة تجارة حرة أورو– متوسطية بحلول عام 2010

اتفق الشركاء الأورو– متوسطيون في إعلان برشلونة (1995) على إنشاء منطقة تجارة حرة أورو– متوسطية بحلول 2010 كموعد مستهدف. وستشمل هذه المنطقة مع منطقة التجارة الحرة الأوروبية نحو40 دولة وما بين 600–800 مليون مستهلك، وستشكل واحدة من أهم الكيانات التجارية. وقد قام برنامج منطقة البحر المتوسط التابع للاتحاد الأوربي بتخصيص مبلغ إجمالي قدرة 8.8 مليار يورو لدول البحر المتوسط فيما بين 1995–2006، بمتوسط قدرة 800 مليون يورو سنوياً، هذا بالإضافة إلى 2 مليار يورو قروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

وبحلول عام 2010 سيتم تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأورو–متوسطية ببعدها الشمالى– والجنوبي من خلال عقد اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من دول البحر

المتوسط، وكذا ببعدها الجنوبى/الجنوبي من خلال إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية أو إقليمية بين دول البحر المتوسط بعضها البعض. وقد عقد الاتحاد الأوربي بالفعل اتفاقية شراكة مع كافة الشركاء المتوسطيين، بينما تم عقد العديد من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة على مستوى الجنوب–الجنوب مثل اتفاقية أغادير بين مصر والمغرب وتونس والأردن أواتفاقيات تجارة حرة ثنائية بين تركيا وشركاء مختلفين فى دول البحر المتوسط (المغرب، تونس، والسلطة الفلسطينية).

وفى مجال التجارة، أحرزت عملية برشلونة نتائج جيدة للغاية بالنسبة لتحرير السلع (حيث تتمتع كافة السلع الصناعية التى يرجع منشؤها لدول البحر المتوسط بإعفاء جمركى عند دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي)، وإلغاء القيود الكمية، وإزالة الحواجز غير الجمركية، وإقرار قواعد المنشأ الجديدة لكافة الدول الاور–متوسطية مما يسمح بالتراكم المنفصل، والسير نحو تسهيل التجارة (التوصيات الخاصة بتبسيط وتحديث الإجراءات الخاصة بعبور الحدود والجمارك)، إقرار "بروتوكول الإطار" الخاص بتحرير الخدمات، وتقريب التشريعات الفنية والمعايير التى تهدف إلى تناسق الأطر القانونية عبر المنطقة الأورو– متوسطية، بالإضافة إلى توقيع الميثاق الأورو_متوسطي للمشروعات لتحسين مناخ الأعمال .

وتقترح المفوضية في برنامجها للعمل الأورو_متوسطي خلال الأعوام 2005_2010 إجراء مفاوضات إقليمية حول تحرير الخدمات (وإنشائها)، وخريطة طريق لتحرير الزراعة (بما في ذلك السلع الزراعية المصنعة ومنتجات الأسماك) والتي ينبغي ألا تشمل إلا عددا محدودا للغاية من الاستثناءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل سيستمر في مجال التطبيق الناجح لقواعد المنشأ لكافة الدول الأورو–متوسطية وفى مجال التشريع الفنى والمعايير والإجراءات الخاصة بالشهادات، وذلك بهدف تنظيم المعايير والتفاوض بشأن اتفاقيات تقييم التطابق مع الشركاء المتوسطيين.

2.4. التجربة الأردنية

وقعت الحكومة الأردنية اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 24/11/1997 وهي تمثل الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة والمملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى، وقد حلت هذه الاتفاقية محل الاتفاق التجاري المبرم بين المجموعة الأوروبية والأردن ، الموقع فى بروكسل بتاريخ 18/1/1977

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/5/1 بعد انتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليها في جميع الدول الأطراف وعليه، سيتم التوصل تدريجياً إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال مدة انتقالية أقصاها 12 سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة في تجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة بين الطرفين والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حاليا للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية (كحد أعلى) مع ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية (الجات).

1.2.4. أثر الاتفاقية على التبادل التجاري بين الطرفين

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول المجموعة الأوروبية عام 2004 ما مجموعه (1431.9) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (29.7%) مقارنه مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام 2003 والبالغة (1103.5) مليون دينار وبزيادة بلغت (328.4) مليون دينار وشكلت الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (3.1%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام 2004 ، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبته (23.5%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام 2004 ويستنتج من ذلك ان الميزان التجاري يميل لمصلحة الدول الأوروبية، حيث بلغ العجز التجارى عام 2004 ما مجموعه (1286.7) مليون دينار، مقابل (993.9) مليون دينار عام 2003 وبزيادة بلغت (292.8) مليون دينار. (غرفة تجارة عمان، 2005)

وتشير البيانات المتوفرة فى الجدول14 إلى أن حجم التجارة بين الطرفين لم يتأثر كثيرا وبالتحديد الصادرات الأردنية التي شهدت في بعض السنوات انخفاضا كبيرا ، في حين شهدت الصادرات الأوروبية إلى الأردن ارتفاعا طفيفا، فقد بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي (السنة التي وقعت فيها الاتفاقية) عام 1997 ما مجموعه(77.2) مليون دينار، انخفضت عام 1998 إلى (68.4) مليون دينار وبنسبة بلغت (11.3%)، وواصلت بالانخفاض عام 1999 لتصل إلى ما مجموعه (60.6) مليون دينار، واستمرت بالانخفاض بشكل كبير لتصل إلى (35) مليون دينار عام 2000 وبنسبة بلغت (42.2%) (غرفة تجارة عمان، 2005)

جدول 14. التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي (مليون دينار أردنى)

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجارى
1997	77.2	946.4	869.2_
1998	68.4	887	818.6_
1999	60.6	799.2	738.6_
2000	35	1002.2	967.2_
2001	49.4	973.4	924_
2002	44.3	1029.9	985.6_
2003	54.8	1048.7	993.9_
2004	72.6	1359.3	1286.7_

المصدر:أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي- غرفة تجارة عمان

وبدأت قيمة الصادرات الأردنية بالارتفاع عام 2001 لتصل إلى ما مجموعه (49.4) مليون دينار، ألا أنها عاودت بالانخفاض عام 2002 (السنة التى دخلت فيها الاتفاقية حيز التنفيذ) لتصل إلى (44.3) مليون دينار وبنسبة بلغت (10.3%) ، ومن ثم ارتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54.8) مليون دينار، وارتفعت مجددا إلى (72.6) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (32.4%).

أما بخصوص المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت عام 1997 ما مجموعة (946.4) مليون دينار، انخفضت عام 1998 إلى (887) مليون دينار وبنسبة (6.2%) وبلغت عام 1999 ما مجموعه (799.2) مليون دينار، ارتفعت إلى (1002.2) مليون دينار، وعاودت قيمة المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي الانخفاض عام 2001 لتصل إلى ما قيمته (973.4) مليون دينار، ارتفعت إلى (1029.9) مليون دينار عام 2002 ، وبلغت عام 2003 ما مجموعه (1048.7) مليون دينار، واستمرت بالارتفاع لتصل خلال عام 2004 إلى(1359.3) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (29.6%) (غرفة تجارة عمان، 2005)

يلاحظ مما تقدم أن حركة التبادل التجارى بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي تتصف بسمتين أساسيتين، الأولى ضعف وتدنى قيمة الصادرات الأردنية المتوجهة إلى الأسواق الأوروبية سواء من حيث الأرقام المطلقة أو الأرقام النسبية ، حيث يتضح من الجدول 14 أن

معظم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعاً واضحاً بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويعزى ذلك إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه دخول الصادرات الأردنية إلى هذه الدول، أما السمة الثانية فتتمثل بارتفاع حجم المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام (غرفة تجارة عمان، 2005).

2.2.4. أثر الاتفاقية على حركة الاستثمار الأوروبي في الأردن

وتحتوي اتفاقية الشراكة على فصل خاص بالاستثمار، حيث التزم الطرفان بالسماح تدريجيا لشركات الخدمات التابعة لأي من الطرفين والقائمة على أراضيها بتقديم خدماتها بصورة تجارية وذلك بهدف التأكيد على الإسراع بعملية التكامل الاقتصادي بينهما، إلا انه بالرغم من أهمية دور الاستثمار في الاتفاقية، فان الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن ما زالت دون المستوى المطلوب حيث أنها انخفضت بشكل واضح وملموس بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فى عام 2002 (غرفة تجارة عمان-2005)

بلغت قيمة مجموع الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن من عام 1996 إلى عام 2004 ما مجموعه (393) مليون دينار أردني، حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى وبنسبة (60.2%) من حجم الاستثمارات الأوروبية، ثم جاء قطاع الفنادق والمستشفيات بالمرتبة الثانية والثالثة وبنسبة (38.4%- 1.3%) على التوالي علما بأن هذه الاستثمارات لا تتضمن الاستثمارات الأوروبية في قطاع الاتصالات والمياه والتجارة والخدمات)

ويشير الجدول15 أن حجم الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار عام 1997 بلغت ما مجموعه(58.7) مليون دينار وبنسبه شكلت (15.4%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، انخفضت إلى (54.5) مليون دينار عام 1998 وبنسبة بلغت (7.1%) وبلغت الاستثمارات الأوروبية عام 1999 ما قيمته (70.5) مليون دينار وشكلت ما نسبته (12.8%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته ، ارتفعت بشكل بسيط إلى (74.3) مليون دينار عام 2000 وبنسبه نموبلغت (5.3%) (غرفة تجارة عمان-2005)

انخفضت الاستثمارات الأوروبية عام 2001 إلى ما قيمته (41) مليون دينار وشكلت ما نسبته(4.6%) من حجم لاستثمارات الكلية للعام ذاته، وعاودت بالانخفاض لتصل إلى (31.7) مليون دينار عام 2002 وبنسبة بلغت (22.6%) ثم ارتفعت الاستثمارات الأوروبية عام 2003 إلى(47.5) مليون دينار وشكلت ما نسبته (18.1%) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته ، ثم عادت وانخفضت بشكل كبير جدا عام 2004 لتصل إلى (5.8) مليون دينار وبنسبه بلغت (87.7%) كما هو مبين فى الجدول 16 (غرفة تجارة عمان-2005)

جدول15:حجم الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاعات للأعوام 1996_2004

السنة	الصناعة	الفنادق	الزراعة	المستشفيات	النقل البحرى والسككك الحديدية	مراكز المؤتمرات والمعارض	مدن التسلية والترويج السياحى	المجموع
1996	225.1	84.6	17.8	20		_	_	347.6
1997	222	118.6	17	5.5	4.2	_	11.7	379.2
1998	184.3	208.1	25.5	46.1	14.5	_	3	481.6
1999	369.3	99.1	27.9	31.5	0.050	0.050	20.7	548.8
2000	194.9	562.1	2.2	32.1	_	_	1.7	793.2
2001	765.8	60.5	22.7	29.2	_	_	3	881.3
2002	277.4	2.9	5.1	6.1	_	6.3	3	301
2003	239.5	12.3	5.8	3.8	_	_	0.090	261.6
2004	345.6	19.4	27.2	20	_	_	5.9	418.3
المجموع	2823.9	1167.6	151.2	194.3	18.7	6.35	49	4412.6

المصدر:أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي- غرفة تجارة عمان

جدول16 : نسبة النمو في الاستثمارات الأوروبية والكلية للأعوام 1996_2004

السنة	نسبة النمو في الاستثمارات الأوروبية%	نسبة النموفى الاستثمارات الكلية%
1996	_	_
1997	552.2%	9%
1998	_7.1%	27%
1999	29.3%	13.9%
2000	5.3%	44.5%
2001	_44.8%	11.1%
2002	_22.6%	_65.8%
2003	49.8%	_13%
2004	_87.7%	59.9%

المصدر:أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي- غرفة تجارة عمان

ولا بد من الإشارة إلى حقيقة هامة تتمثل في الفارق الكبير بين معدلات الرسوم الجمركية بين الأردن والاتحاد الأوروبي، فبينما تنقسم معدلات التعرفة الجمركية الأردنية ضمن ستة فئات رئيسية : 5%، 10%، 15%،20%، 30%، 50_180% (بالنسبة للتبغ والمشروبات الكحولية)، فان معدل التعرفة فى دول الاتحاد الأوروبي منخفض جدا (اقل من 4%) مما يعني أن الفرق السعري الذي سيلمسه المستهلك الأردني نتيجة لتحرير التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي هو اكبر بكثير من ذلك الفارق الذي سيلمسه المستهلك الأوروبي ناهيك عن الفرق فى الجودة والسمعة التي تتمتع بها السلع الأوروبية مقابل السلع الأردنية. الأمر الذي لا يدفع إلى التفاؤل ضمن الظروف القائمة بزيادة كبيرة في الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي وبالمقابل يتوقع المزيد من تدفق السلع الأوروبية إلى الأسواق الأردنية, ولولا ارتفاع سعر اليورو وبالتالي تحول قسم كبير من المستوردين إلى الأسواق الآسيوية بحثا عن سلع بأسعار مناسبة تقع في متناول المستهلك الأردني الذي تتضاءل قوته الشرائية يوما بعد يوم لشهدت البلاد زيادة كبيرة جدا في المستوردات من الاتحاد الأوروبي.(النعيمات والبخيت _2005)

الفصل الخامس – مفاهيم الاتفاقية

يتناول الفصل السادس مفاهيم اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية والجوانب العامة للاتفاقية والجوانب الزراعية وكذلك إلقاء نظرة تحليلية للاتفاقية.

1.5. إعلان برشلونة

لقد تأسست الشراكة الأوروبية – المتوسطية فى إطار تطوير أوروبا لسياسة متوسطية تأخذ في الحسبان مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث بدأ التمهيد لعملية برشلونة منذ عام 1992، إذ عقدت لقاءات على مستوى وزراء الخارجية الأوروبيين في لشبونة عام 1992، وكورفو عام 1994، وكان عام 1995.

استطاعت أوروبا تحديد سياستها المتوسطية بشكل واضح منذ بداية عقد التسعينيات، فى الوقت الذى شهد فيه العالم العربى انقسامات نتيجة لتداعيات حرب الخليج الثانية عام 1991. إذن، فالشراكة الأوروبية_المتوسطية لم تنبع من فراغ، ولكنها جسدت في واقع الأمر تفاعلات سياسية واقتصادية تمثلت فيما يعرف بمبادرات التعاون الأوروبي–المتوسطى.

تم الاتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي ال15 و12 دولة من دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط في مدينة برشلونة الاسبانية فى 27 و 28تشرين الأول عام 1995 على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين – الشراكة الأوروبية المتوسطية– عبر حوار سياسى منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالى وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية .وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية.

1.1.5. شراكة سياسية وأمنية:إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

فيما يخص القضايا السياسية والأمنية، فإن الإعلان يشدد على محورية هذه الأهداف عبر تعزيز التعاون السياسي والأمني وإيجاد فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار، وقد تضمن الميثاق من أجل السلام والاستقرار هذه الأهداف، وهي الاتفاقية بين البلدان المتوسطية

يفترض أن تؤسس لقواعد أساسية للتعايش بين الدول العضوفى مسار الشراكة. والتأكيد على أن السلام والاستقرار والأمن فى منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكل مكسباً مشتركاً ويتم من خلال إجراء حوار سياسى مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون ·

2.1.5. شراكة اقتصادية ومالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة

الأهداف على المدى البعيد:

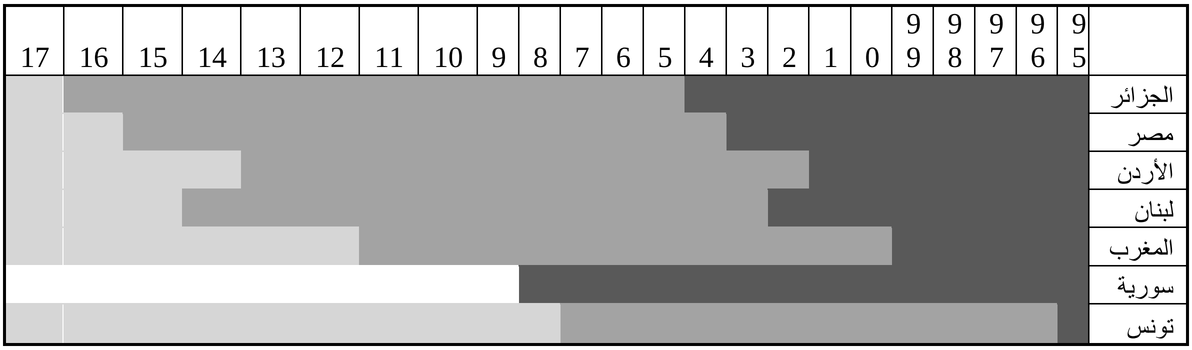
- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو فى المنطقة الأورومتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين ·

من أجل تحقيق هذه الأهداف، ستقام شراكة اقتصادية ومالية تأخذ فى الاعتبار درجات النمو المختلفة وتعتمد على :

- التأسيس التدريجى لمنطقة تجارة حرة؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادى ملائمين فى المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

منطقة تجارة حرة :

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية -متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبى، حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجى لهذه المنطقة التى ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO). ويبين الشكل15 مراحل تطبيق الاتفاقية حيث يلاحظ أن تونس هي أول الدول التي تم تحرير التجارة بشكل كامل مع الاتحاد الأوروبي في عام 2008 ثم المغرب فى عام 2009، ثم الأردن في عام 2014، ثم لبنان عام 2015، ثم مصر عام 2016، ثم الجزائر عام 2017، أم بالنسبة لسورية فهي بانتظار التصديق على الاتفاقية من البرلمانات الأوروبية والبرلمان السوري.



ملاحظة : اللون الأسود الغامق لايوجد اتفاقية، الرصاصي الأقل غمقاً تحرير تدريجى، الرصاصـــى الفـــاتح تحرير كامل

الشكل 15 : يوضح مراحل تطبيق اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية لمختلف الدول المشاركة

تعاون اقتصادى وعمل مشترك :

يجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلى، كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجى المباشر ومن المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق فى وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التى قد تؤدى إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .

تعاون مالى :

إن تحقيق منطقة تجارة حرة ونجاح المشاركة الأورومتوسطية يحتاجان إلى زيادة كبيرة فى المعونة المالية، التى يجب أن تشجع خصوصاً التنمية المستديمة المحلية وتحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

3.1.5. شراكة فى الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية

لتنمية الموارد البشرية، وتعزيز التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية. وبعد إعلان برشلونة انطلقت مباحثات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول غير الأوروبية فى حوض المتوسط، وانتهت بإبرام اتفاقات شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، كل دولة بمفردها.

2.5. المفاوضات بين الجانب الأوروبي والجانب السوري

بدأت سورية سلسة من المفاوضات الاستكشافية للشراكة السورية الأوروبية صيف عام 1996 وقد استمرت تلك المفاوضات سنتين، حتى عام 1998، حيث بدأت سورية مفاوضاتها الرسمية التى انتهت فى الجولة 12 فى 9 كانون الأول 2003 فى دمشق بإعلان

الاتفاق على مسودة اتفاقية الشراكة بين سورية والاتحاد الأوروبي.وقد كانت مفاوضات صعبة للغاية لحساسية السلع الزراعية لكلا الطرفين. تأخر التأشير بالأحرف الأولى على نص اتفاقية الشراكة حتى 19 تشرين الأول 2004 بسبب إعادة التفاوض على المادة 3 المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ويستمر الآن العمل لتوقيع الاتفاقية رسميًا.

3.5 الإطار العام لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

تتوافق اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية فى مكوناتها الرئيسية مع إعلان برشلونة ومع مكونات اتفاقات الشراكة مع البلدان الأخرى. تشمل الاتفاقية ثلاثة جوانب رئيسية هى الحوار السياسى، والتعاون الاقتصادي والتجاري، والتعاون الاجتماعى الثقافى تشكل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية أهم وأشمل اتفاقية دولية ستبرمها سورية فى تاريخها الحديث.
اتفاقية متعددة الجوانب تشمل:

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين بما يمكن من تطوير علاقات سياسية وثيقة في كافة المجالات التي يراها الطرفان ذات أهمية لهذا الحوار.
- وضع شروط التحرير التدريجى لتجارة السلع والخدمات ورأس المال.
- تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.
- تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من خلال التكامل بين سورية وشركائها الإقليميين.

فيما يتعلق بالحوار السياسى، تنص المادة الرابعة من اتفاقية الشراكة على أن الحوار السياسى يغطي المواضيع ذات الاهتمام المشترك وخاصة السلام واحترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية والاستقرار الإقليمي والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الإقليمية.أما فيما يتعلق بصلب الاتفاقية وجوهرها فهو يتمثل بإقامة منطقة التجارة الحرة بين سورية و27 دولة أوروبية، ويتم ذلك وفق المبادئ الأساسية التالية.

- يتم التحرير بصورة تدريجية خلال فترة انتقالية أقصاها 12 عاماً تبدأ من تاريخ سريان مفعول الاتفاق وبما يتوافق مع أحكام الغات.
- يشمل التحرير إلغاء الرسوم الجمركية:
  - تعريف الرسم الجمركى: هو أي رسم أو عبء مفروض من أي نوع كان له علاقة باستيراد أو تصدير سلعة ، باستثناء:

- الضرائب والرسوم الداخلية التي لا تميز بين المنتج الوطنى والمستورد (VAT).
- رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.
- الأجور أو الرسوم الأخرى المفروضة بما يتفق مع المادة الثامنة من الغات وأن يحدد مقدار هذه الرسوم والأجور بالتكلفة التقريبية للخدمة المقدمة. (تصديق الوثائق التجارية).
- لن يتم إحداث رسوم جمركية جديدة أو زيادة الرسوم الحالية بدءاً من تاريخ توقيع الاتفاقية (السبب أن المفاوضات جرت على أساس التعرفة الحالية).
- إذا انضمت سورية إلى (WTO)تطبق الرسوم الأدنى.

4.5. الإطار الزراعي لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

تعتبر المفاوضات الزراعية من أصعب المفاوضات وذلك لتشعب وتعقيد الأمور المتعلقة بها. حيث إنه يوجد الكثير من السلع التي تعتبر حساسة للإتحاد الأوروبي، والذى يحافظ على حماية كبيرة لتلك المنتجات، حيث تضمنت الاتفاقية في مجال الزراعة والثروة السمكية أن الطرفين سيركزان على دعم سياسات تنوع الإنتاج، وتشجيع القطاع الخاص وإقامة علاقات أقوى في مجال إنشاء الأعمال والتنظيمات الممثلة للتجارة، كما سيتم دعم الاستثمار فى القطاع الزراعى، وتقديم الدعم الفنى والتدريب، ودعم البحوث العلمية الزراعية، وتطبيق التقنيات الحديثة، والتعاون فى تطبيق معايير الصحة الحيوانية والنباتية، والتعاون فى مجال التنمية الريفية وتطوير النشاطات المرتبطة بها، كما سيتم زيادة تحرير التجارة المتبادلة بينهما في الزراعة والأسماك والمنتجات الزراعية الصنعة، وقد تضمن البرتوكول /1/ المنتجات الزراعية ذات المنشأ السوري والتى تستفيد من الدخول إلى الاتحاد الأوروبي. ومن الجدير بالملاحظة أن البنود الزراعية في اتفاقيات الشراكة يمكن أن تخضع للمراجعة كما حدث فى نظام سعر الدخول لبعض دول المتوسط. كما تمت إعادة التفاوض على الجزء الزراعى مع المغرب والكيان الصهيونى وتونس فى عام 2000 حيث حصلت تونس على بعض النتائج. فيما يلى أهم الشروط المتعلقة بالتجارة الزراعية مع التركيز على الامتيازات التى تم الحصول عليها للمنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة والأسماك تضمنه البروتوكول الزراعى.

1.4.5. المنتجات الزراعية الخام

أ- ***المنتجات السورية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي***

- معاملة المنتجات الزراعية السورية معاملة خاصة في الإطار العام، وذلك من تخفيض الرسوم عليها مقارنة بالرسوم المفروضة على الدولة الأكثر رعاية، وإن تخفيض الرسوم بالنسبة لسورية يتراوح بين 40_60% مقارنة مع الرسوم المفروضة على الدول النامية الأخرى .

- إعفاء العديد من المنتجات الزراعية السورية من كافة الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى الاتحاد الأوربي، منها معفى من السابق، ومنها سلع إضافية وتشمل قائمة كبيرة من المنتجات الزراعية مثل القمح القاسى – القطن – البقوليات الحبية (حمص – عدس – فول – وغيرها) الجلود – الأمعاء – (البصل – الثوم – المشمش فى بعض الفترات) – جذور العرقسوس وغيرها الكثير مثل الخيول والماعز والبصل المجفف واللوز والجوز والفستق .
- تتمتع الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي بمعاملة تفضيلية مقارنة بمعدلات الدول الأكثر رعاية.

- العديد من الصادرات الزراعية السورية سوف تستفيد من الإعفاء الكامل من التعريفة الجمركية لتسهيل دخولها إلى الأسواق الأوروبية.

- حصول بعض السلع السورية على حصة معفاة من الرسوم الجمركية وأهمها: الحمضيات 45000 طن والتفاح 20000 طن والبطاطا 35000 طن والعنب 3000 طن كميات غير محددة لعصير العنب والمولاس 20000 طن وزيت الزيتون المعبأ 10000 طن وكمية غير محدودة للزيت غير المعبأ. بالإضافة إلى ذلك فسوف تحصل تلك المنتجات على زيادة سنوية بنسبة 3% خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ الاتفاقية الانتقالية، بينما سيحصل زيت الزيتون على حصة إضافية مقدارها 1000 طن وسوف تتم مراجعتها أيضا بعد ثلاثة سنوات.

- عشرات السلع ستمنح حصصا جمركية تتراوح بين 100_5000 طن وفى حال تجاوزها فسوف يتم تخفيض 40_60% من التعريفة الجمركية النافذة.

ب- المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي

- حصول اثنتين من المنتجات الأوروبية على حصص معفاة من التعريفة الجمركية : الحمضيات 2.25 ألف طن والتفاح 2.5 ألف طن.
- تخفيض الرسوم الجمركية على خمس مجموعات من السلع الأوروبية، بعض منها يبدأ بالتحرير الفوري من الرسم الجمركى عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبعضها الآخر يمنح تخفيضاً تدريجياً للتعريفة الجمركية خلال4_7 سنوات أو منها خلال 12 سنة إلى أن يتم التوصل إلى الإلغاء الكامل.

2.4.5.المنتجات الزراعية المصنعة

أ- المنتجات السورية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي

- ستحصل صادرات سورية إلى الاتحاد الأوروبي على المعاملة الجمركية التفضيلية.
- سوف تحصل بعض الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.
- سوف تحصل بعض المنتجات السورية على حصص جمركية مثل البرغل 500 طن والحلويات 1000 طن والمعكرونة 1000 طن والسكاكر 800 طن والشوكولاه 900 طن والمياه المعدنية 120000 لتر والمشروبات الكحولية 40000 لتر.
- سوف تعفى بعض المنتجات السورية المصنعة من التعريفة الجمركية بينما ستبقى خاضعة للرسوم الأخرى مثل الرسم المفروض على الكمية وضريبة السكر وضريبة الدقيق.
- سوف يقوم الاتحاد الأوروبي بشكل عام بإلغاء جميع الرسوم الجمركية الأخرى خلال الفترة الانتقالية التي تستمر 12 عاماً.

ب- المنتجات الأوروبية المصدرة إلى سورية

- سوف تقوم سورية بتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي بشكل متباين حيث يمنح الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للمنتجات ذات الرسوم 5% عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بينما يتم التحرير التدريجي للجزء الآخر خلال فترة انتقالية على مدى 12 سنة.
- منح حصص مع التخفيض الفوري لنسبة 40% من الرسوم الجمركية لبعض المنتجات مثل المشروبات الكحولية والمياه المعدنية والتبغ وفى حال تجاوز هذه الحصص تطبق التعرفة الجمركية النافذة عليها.

3.4.5. الأسماك

أ- المنتجات السورية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي

- سوف تحصل الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي على معاملة جمركية تفضيلية.
- سيتم تخفيض كافة الرسوم الجمركية التى كانت 6% أوأقل إلى الصفر مباشرةً.
- بالنسبة إلى باقى الرسوم ستصبح6% وستخفض بمعدل60% فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و80% في السنة الأولى و100% فى السنة الثانية لتصبح معفاة بعد السنة الثانية.

ب- المنتجات الأوروبية المصدرة إلى سورية

كما سيتم الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية التي تقل عن10% والمفروضة على بعض أنواع السمك عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. أما بالنسبة للأنواع الأخرى فسوف يتم التحرير التدريجى على مدى12سنة. سوف يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة لإجراء التعديلات اللازمة وتنفيذ بعض المشاريع الفنية وذلك من أجل جعل السياسات المتكاملة التجارية الزراعية السورية تتوافق مع الظروف الجديدة التى تفرضها اتفاقية التجارة الحرة ولتعزيز التعاون فى المجالين الفنى والعلمى.

ومن المتوقع أن توفر اتفاقية الشراكة دعماً كبيراً للتجارة وأن تساهم فى نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل في سورية وأن تدعم عملية التعديل والتحديث الاقتصادي في سورية.
وفيما يتعلق بالمساعدة الفنية والعلمية فإن الاتفاقية سوف تعزز التعاون في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والزراعة الصديقة للبيئة والاستثمارات الخاصة والتدريب المتخصص والبحوث الزراعية ونقل التقانات. وبالإضافة إلى ذلك فسوف تشجع الاتفاقية على تبني

المواصفات الفنية التجارية وإجراءات منح شهادات المنشأ وكذلك إجراءات الصحة والصحة النباتية وتحديث البنية التحتية والتنمية الريفية بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية.

5.5. نظرة تحليلية للاتفاقية

1.5.5. سعر الدخول "التفضيلى"

يطبق سعر الدخول على مجموعة من الخضار والفواكه التى تعتبر "حساسة" فى الاتحاد الأوربي. وهو يفرض درجة عالية من الحماية لمنتجى هذه المواد فى الاتحاد الأوربي. ويضمن نظام سعر الدخول عدم بيع مجموعة من الخضار والفواكه (أنظر الجدول17) فى أسواق الاتحاد الأوربي بأسعار أدنى من سعر الدخول الأدنى.حيث إنه يفرض – رسم على أساس القيمة فقط والذى يحسب كنسبة مئوية من سعر السيف (CIF) للواردات– على السلع المستوردة بسعر مساو أو أعلى من سعر الدخول المحدد. فقد تم رفع أسعار الواردات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي بواسطة فرض رسوم جمركية (ضرائب) وتطبق هذه الرسوم على المحاصيل الحساسة والأساسية في الاتحاد الأوروبي مثل الحبوب والسكر ومنتجات الألبان ومنتجات الثروة الحيوانية الأخرى.

جدول17 : الخضار والفواكه المشمولة بنظام سعر الدخول في الاتحاد الأوربي

المنتج	فترة تطبيق سعر الدخول
البندورة	01.01. - 31.12.
الخيار	01.01. - 31.12.
الأرضي شوكي	01.11. - 30.06.
الكوسا	01.01. - 31.12.
البرتقال	01.12. - 31.05.
الكرمنتينا / المندرين	01.11. - 28.02.
الليمون	01.01. - 31.12.
عنب المائدة	21.07. - 20.11.
التفاح	01.01.- 31.12.
الإجاص	01.07.- 30.04.
المشمش	01.06.- 31.07.
الكرز	21.05.- 10.08.
الدراق / النكتارين / الخوخ	11.06. - 30.09.

المصدر : قاعدة بيانات الدخول إلى الأسواق (المفوضية الأوربية) والحسابات الشخصية

يتم وضع هذه الرسوم لتغطى الفرق بين الأسعار العالمية وبين السعر الأساس المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي لهذه المنتجات في السوق الداخلية. يرتبط هذا النظام بالأسعار العالمية فمع اختلافها تختلف قيمة هذه الرسوم. هذا دفع الدول الأعضاء في منظمة التجارة

العالمية للضغط على الاتحاد الأوروبي لإلغاء هذا النظام المتغير من الرسوم لأنه لا ينسجم مع التوصيات الخاصة بالمنظمة نتيجة لذلك فإن الحماية الخارجية لمعظم المنتجات أخذت شكل التعريفة الثابتة مع معدل تخفيض سنوى بحيث يصل معدل التخفيض إلى نسبة إجمالية متفق عليها وبأقصى قيمة هى 36% فى السنة. (Garcia، 2002)

من جهة أخرى فإن السلع المستوردة بسعر أقل من سعر الدخول يفرض عليها معادل تعريفة جمركية بالإضافة إلى الرسم على أساس القيمة. إن أسعار دخول السلع ومعادل التعريفة الجمركية مثبتة من قبل الغات وتخضع للتخفيض بنسبة 20% وعلى مدة 6 سنوات هي فترة تطبيق الاتفاقية. يتضمن الجدول18 أسعار الدخول حسب الفترة ضمن جدول التعريفة الجمركية فى الاتحاد الجمركى وهو يتضمن مقارنةً مع النسب المئوية للإنتاج السوري الذي يتم قطافه في الأشهر المماثلة. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمت إضافة عمود يتضمن أسعار الدخول الخاصة (المخفضة) التي تم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوربي والمغرب.

جدول18 :أسعار الدخول وفترات تطبيقها والنسب المئوية للمحصول السوري (يورو/طن)

المنتج والفترة	سعر الدخول	سعر الدخول للمغرب	النسبة المئوية للمنتج السوري
البندورة 1ـ30 نيسان	1126		6
البندوة 1ـ30 أيار	726		2
البندورة 1 حزيران – 30 أيلول	526		50
البندورة 1 ت1 – 20 ك1	626	461	22
البندورة 21 ك1 – 31 ك1	676	461	2
البندورة 1 ك2 – 31 آذار	846	461	18
الخيار 11 – نهاية شباط	675	449	2
الخيار 1 آذار – 30 نيسان	1105		12
الخيار 1 أيار – 30 أيلول	481		75
الخيار 11 ت2 – 31 ك1	605	449	5
الخيار 1 ك2 – 10 شباط	675	449	6
الكوسا 1 – 20 نيسان	692	424	7
الكوسا 21 نيسان – 31 أيار	692		18
الكوسا 1 حزيران – 31 تموز	413		40
البرتقال 1 حزيران – 30 ت2	354		18
البرتقال 1 ك1 – 28 شباط	354	264	82
الكرمنتينا 1 ت2 – 28 شباط	649	484	100
المندرين 1 ت2 – 28 شباط	286		70
الليمون 1 حزيران – 31 ت1	559		10
الليمون 1 ت2 – 28 شباط	462		90
عنب المائدة 1 – 20 ت2	476		10
عنب المائدة 21 تموز – 31 ت1	546		71
التفاح 1 ك1 – 30 حزيران	457		55
الكرز 21 أيار – 15 تموز	1254-1494		65
الكرز 16 تموز – 10 آب	916-1254		20
الدراق 11 حزيران – 30 أيلول	600-883		97

المصدر: اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة كوكه، 2001

يشير الجدول السابق إلى أن القسم الأكبر من الإنتاج السوري من الخضار الواردة فيه يتزامن مع فترات تطبيق سعر الدخول. ويجب ملاحظة أن الامتيازات الجمركية التي ترد عادةً في البروتوكولات الزراعية تطبق على الرسوم المحسوبة على أساس القيمة وليس على سعر الدخول. ويكون سعر الدخول أدنى في مواسم معينة ولكنه يتزامن عادةً مع ذروة الإنتاج فى الاتحاد الأوربي. لذا تكون أسعار الدخول على البندورة منخفضة فى الفترة1 حزيران – 30 أيلول ومن الواضح أن هذا الأمر لمصلحة سورية التي يتركز 50% من إنتاجها فى هذا الموسم. ومع ذلك فإن المنافسة مع مصادر الاتحاد الأوربي قوية خلال هذا الموسم (فعلى سبيل المثال يتم تصدير 41% من صادرات هولندة و50% من صادرات إيطاليا خلال تلك الفترة). ويمكن أن يكون التصدير خارج مواسم الاتحاد الأوربي مهماً بالنسبة لسورية ولكن عندئذ تكون أسعار دخول القسم الأكبر من المنتجات السورية المصدرة مرتفعة.

2.5.5. نظم تراخيص الاستيراد

تفرض بين الدول ما يعرف حصص التعرفة ولكن المشكلة تكمن فى إدارة هذه الحصص، مادامت الكميات المصدرة ضمن الحصص لا توجد مشكلة لكن عندما تتجاوز الكميات المصدرة تلك الحصص المتفق عليها فإنه يتم إصدار تراخيص استيراد لتلك الكميات ويفرض عليها ضريبة تعرف بضريبة الدول الأكثر رعاية ويعتبر إصدار تراخيص الاستيراد مصدراً للمعوقات غير التجارية. بالنسبة لصادرات سورية من خيوط القطن أظهر الاتحاد الأوربي أن إصدار الإجازات بشكل أوتوماتيكي يمكن أن يلعب دور حاجز تجاري "نفسى". وبعد ارتفاع صادرات سورية من خيوط القطن إلى السوق الأوربية (من7مليون إيكو فى الفترة 1995–1997 إلى19مليون إيكو فى الفترة 1997–1999) عزت المفوضية الأوربية تلك الزيادة إلى انخفاض أسعار سورية التصديرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وهكذا أدخلت المفوضية الأوربية نظام تراخيص الاستيراد كأداة لمراقبة النظام وبينما كان قصد المفوضية النظري متابعة الصادرات فقد تم فهم إصدار تراخيص الاستيراد فى سورية على أنه إشارة من الاتحاد الأوربي على إمكانية اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً. وفى الواقع فإن عدم عضوية سورية فى منظمة التجارة العالمية يزيد من صعوبة إيجاد حل متوازن لهذا الموضوع.(دي فيابيس،2001).

3.5.5. قواعد المنشأ

يلعب تحديد قواعد المنشأ دوراً كبيراً فى مدى استفادة الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوربي من المعاملة التفضيلية التي يتم منحها بموجب الاتفاقيات. ومن أجل استفادة المواد المستوردة من المعاملة التفضيلية يجب أن تحقق هذه المواد شروط قواعد المنشأ القانونية. وبالطبع فإن لقواعد المنشأ منطقها الخاص الذي يعمل على منع تشتت التجارة فى منطقة التجارة الحرة. ومع ذلك فإن للإتحاد الأوروبى نظاماً صارماً لقواعد المنشأ يحدد درجات "التحول الكافى" التى يجب للمنتج أن يحققها من أجل اعتباره "ذا منشأ سورى" وبالتالى ليصبح مؤهلاً للحصول على الامتيازات الجمركية.

ويسمح تراكم قواعد المنشأ بإدخال الواردات من الشركاء الإقليميين (الإطار المحلي) وذلك حسب قواعد وشروط معينة. وفي إطار مناطق التجارة الحرة الأوربية – المتوسطية هناك ثلاثة أنواع من التراكم : التراكم الكامل والتراكم المائل والتراكم الثنائى.

التراكم الكامل: هوأي نوع من العمليات التصنيعية التى تجرى فى أى بلد فى المنطقة بغض النظر عما إذا كان ذلك كافياً لمنح مرتبة المنشأ المحلى. وللاستفادة من المعاملة التفضيلية سيكون من الكافى إجراء جميع عمليات التصنيع فى دول المنطقة بحيث تؤدى إلى تحويل كاف للمادة.

التراكم المائل: المنتجات التى تنشأ فى أى من دول المنطقة والتى يمكن اعتبارها كمحتوى محلى عندما يتم استخدامها فى عملية التصنيع فى الدولة المعنية.

التراكم الثنائى: يحصل عندما تنشأ المنتجات فى أحد الشريكين التجاريين وتصنع في الآخر. ومن الواضح أن مصلحة سورية فى التراكم الكامل وهو منهج يعارض الاتحاد الأوربي تطبيقه وسمح به فقط لدول المغرب. ويبقى التراكم الكامل لدول الشرق الأدنى مشروطاً بتوقيع اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بين تلك الدول. ومن أجل تشجيع عملية التعاون الإقليمي بين الشركاء المعنيين طلبت المفوضية الأوربية من الشركاء المتوسطيين تبنى البروتوكول المنسق لقواعد المنشأ (وهو أمر قبلت به الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية) كشرط أساسى لتشغيل نظام التراكم المائل بين جميع الشركاء.وسوف يتم تطبيق التراكم الكامل فقط عندما يتأكد أن جميع الشركاء المتوسطيين يقومون بتنفيذ قواعد المنشأ المائلة.

وقد تم تحديد قواعد المنشأ بشكل ثنائى بين الاتحاد الأوربي وسورية. وقد يؤدي هذا إلى وجود معوقات لتنفيذ عمليات التصنيع المتتابعة فى عدة دول فى المنطقة قبل أن يتم تصدير المنتج النهائى من قبل سورية مع حصوله على امتيازات جمركية. ومن الجدير بالملاحظة أن قواعد المنشأ يمكن أن تكون أكثر صرامة على المنسوجات وعلى بعض المنتجات الغذائية (مشتقات الحبوب والحليب) منها على المنتجات غير المنتجة فى الاتحاد الأوربي (الشاي والقهوة). وعندما تكون قواعد المنشأ صارمة جداً ومعقدة فلن تتمكن دولة ذات قاعدة صناعية محدودة مثل سورية من الاستفادة الكاملة من اتفاقية الشراكة. ومن الواضح أن هناك مجالاً واسعاً للتعاون الأوربي– السوري فى مجال العمليات الجمركية. (كوكه،2003)

4.5.5. تصعيد التعريفة

تقليدياً فإن نمط الحماية ينطوي على تعريفة جمركية منخفضة للسلع غير المصـــنعة والمواد الخام وكذلك على السلع الرأسمالية وتعريفة أكثر ارتفاعاً للسلع المصـــنعة النهائيـــة. ويرجع السبب الرئيسى لذلك إلى تأثير مجموعات الضغط لحماية السلع النهائية المنتجة فـــى الدولة وللحصول على المستلزمات دون تعريفة جمركية. وعندما لا يكون هناك صناعة سلع وسيطة محلية أو عندما تكون تلك الصناعة صغيرة فلا يكون هناك ضغط كبير يؤثر علـــى التعريفة الجمركية لتلك السلع الوسيطة. وتتمثل النتيجة فى انخفاض التعريفة الجمركية علـــى السلع الوسطية وارتفاعها على السلع النهائية المختارة وهو وضع يعرف باسم تصاعد التعريفة الجمركية(أنظر الجدول19) .

إن تصاعد التعريفة الذي يميز النظم التجارية للكثير من الدول الصناعية منها والنامية يسبب مشكلات توزيع الموارد غير الكفء. وعلى المدى الطويل فهذا التصاعد الذي يشـــجع حماية المنتجات النهائية على حساب المنتجات الوسيطة يشجع فعاليات التجميع بينمـــا يحـــبط إنتاج السلع الوسيطة . ويبين الجدول التالى الصورة المتوسطة لتصاعد التعريفة فـــى الـــدول الصناعية نتيجة لجولة الأوروغواي .

جدول رقم 19. تصاعد التعرفة الجمركية على المنتجات المستوردة من قبل الاقتصاديات الصناعية من الاقتصاديات النامية

المنتج	سقف التعريفة الجمركية بعد جولة الأوروغواي (%)
جميع المنتجات الصناعية (باستثناء النفط)	4.3
المواد الخام	0.8
المواد نصف المصنعة	2.8
المنتجات النهائية	6.2
جميع المنتجات الدارية	1.9
المواد الخام	0.0
المواد نصف المصنعة	3.5
المنتجات النهائية	2.6
المواد المعتمدة على الموارد الطبيعية	2.7
المواد الخام	2.0
المواد نصف المصنعة	2.0
المنتجات النهائية	5.9

المصدر : منظمة التجارة العالمية www.wto.org

5.5.5. المكون الزراعي

من القضايا المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية – المتوسطية ما يسمى "بالمكون الزراعى" . فالمكون الزراعى هو رسم إضافى يؤثر على تجارة بعض السلع الزراعية– الغذائية (مشتقات الحبوب – منتجات الألبان – منتجات التصنيع الحاوية على السكر) وهى تنطوى على المعوقات المفروضة على التنوع الرأسى لصادرات الدول المتوسطية غير الأوروبية من المواد المصنعة . وفيما يتعلق بالمواد الغذائية فإن اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية تحافظ على "المكون الزراعى" للتعريفة المفروضة على المنتجات المصنعة ويتم منح القسم الأكبر من الامتيازات الجمركية فقط على المكون الصناعي . وتقريباً لايحصل أي "منتج زراعى أساسى" على أية معاملة تفضيلية لأن هذه المنتجات هي منتجات حساسة في الاتحاد الأوروبي (منتجات الألبان – الحبوب – الرز – السكر) . وبالتالى فإن قسماً كبيراً من التعريفة يفرض على الواردات المصنعة. وفى الواقع فإنه ينظر إليه من قبل الدول المتوسطية على أنه عقبة حقيقية أمام تنوع الصادرات باتجاه المواد الغذائية المصنعة .

6.5.5. القيود الكمية

من أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية ضمن بند دخول السوق هو إلزام الدول على تعديل القيود غير التعريفة الجمركية إلى ما يعادلها من التعريفة الجمركية (عملية توحيد الرسوم بشكل تعريفة) إلا أن الاتحاد الأوربي استطاع أن يفلت نفسه من هذه الالتزامات وذلك

لبعض المنتجات الحساسة كزيت الزيتون – لحم الأبقار – وبعض منتجات الغذاء المصنعة وبذلك مازال الاتحاد الأوربي مستمراً باستخدام المقاييس الكمية على الحدود. وأكثر هذه القيود أهمية هى الحصة ذات التعريفة الجمركية المخفضة وهى كمية محددة من المستوردات تطبق عليها تعريفة مخفضة خلال فترة معينة وتبقى التعريفة على الواردات مخفضة مادامت كمية هذه الواردات ضمن الحصة المحددة. وتفرض رسوم أخرى على بعض المنتجات يطلق عليها معدل التعريفة الجمركية المحدد، مثال عليها الرسوم التى تفرض على كمية خاصة محددة من السلعة. والتحدى المهم هل تستطيع سورية إن تحقق الحصص الممنوحة لها والمعفاة من الرسوم الجمركية وبالمواصفات والجودة المطلوبة من الاتحاد الأوروبي.

7.5.5. دعم التصدير

ويتم دفعها لمنتجى الاتحاد وذلك لتمكينهم من التصدير بشكل منافس إلى السوق العالمية عندما تكون الأسعار العالمية أقل من الأسعار الداخلية. ويمكن أن يكون مستوى هذه المدفوعات موحداً لكل المنتجات ولكل دول الهدف، أو تكون مختلفة حسب المنتجات أو دول الهدف، على سبيل المثال الحبوب. في بعض الأحيان ولبعض دول الهدف ولبعض المنتجات لا تمنح هذا الدعم نهائياً على سبيل المثال النبيذ. وضمن إطار اتفاقية الغات، فإن على الاتحاد الأوروبي تخفيض حجم الدعم والإنفاق على الصادرات وذلك على طول فترة ممتدة على ست سنوات.

6.5. التطبيق المؤقت لاتفاقية الشراكة:

يستغرق تصديق الاتفاقية من برلمانات الاتحاد الأوروبي بين 2 –4 سنة كى تدخل حيز التنفيذ. ولتجنب هذا التعطيل المديد، تم إبرام اتفاقية التطبيق المؤقت (Provisional Application) والتى يبدأ تطبيقها بعيد التوقيع على الاتفاقية، وهى تشمل بالدرجة الأولى تحرير حركة المنتجات الصناعية وبعض القضايا المرتبطة بها. يبدأ تطبيق الاتفاقية المؤقتة اعتبارًا من اليوم الأول للشهر الثانى الذى يلى تاريخ إخطار سورية والمجموعة بعضهما بعضًا عن استكمال الإجراءات الضرورية لهذه الغاية. وترسل الإخطارات إلى الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، الذى سيكون جهة الإيداع لهذه الاتفاقية.

7.5. إدارة اتفاقية الشراكة

سيتم تشكيل مجلس للشراكة (Association council) ولجنة للشراكة (Association committee) وذلك بعد مصادقة البرلمانات المعنية على الاتفاقية . من

جهة أخرى، سيتولى مجلس التعاون (Co-operation Council) المشكل بموجب اتفاقية التعاون (1977Co-operation Agreement) مهام كل من مجلس الشراكة ولجنة الشراكة خلال مرحلة التطبيق المؤقت.

8.5. مجلس الشراكة

– المادة123

يتم تأسيس مجلس شراكة يجتمع كقاعدة على مستوى الوزراء مرة كل سنتين، وكلما اقتضت الظروف، وبمبادرة من رئيسه وحسب الشروط المنصوص عليها فى نظامه الداخلى. ويراجع المجلس التقدم المحرز فى تنفيذ هذا الاتفاق وفى التعاون لدعم الإصلاحات وجهود التنمية فى سورية. كما يدرس أية قضايا كبرى تنشأ فى إطار هذا الاتفاق بما فى ذلك آثاره الاقتصادية والاجتماعية وأية قضايا ثنائية أودولية ذات اهتمام مشترك.

– المادة124

يتألف مجلس الشراكة من أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي وأعضاء من المفوضية الأوروبية من جهة، وأعضاء من الحكومة السورية من جهة أخرى

– المادة126

1- وفقًا لسلطات المجلس، تؤسس لجنة شراكة تكون مسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

2- يمكن لمجلس الشراكة أن يفوض لجنة الشراكة بأيٍ من سلطاته وبشكل كلى أوجزئى

– المادة127

1- تتألف لجنة الشراكة التى تجتمع على مستوى رسمى من ممثلى أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية من جهة، ومن ممثلى الحكومة السورية من جهة ثانية.

2- تضع لجنة الشراكة نظامها الداخلى.

3- يرأس لجنة الشراكة، بالتناوب، ممثل عن المفوضية الأوروبية وممثل عن الحكومة السورية.

الفصل السادس – الآثار المتوقعة

يتناول الفصل السابع الآثار المتوقعة للاتفاقية ونتائج تحليل برنامج Gravity Model. سيبقى موضوع تقييم اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية – وربما لسنوات طويلة– من بين الأمور المثيرة للكثير من الجدل والاجتهاد واختلاف الرأي. وذلك نظراً للطبيعة المعقدة والمتشابكة التى تتميز بها تلك الشراكة. والتى تعتبر صيغة مبتكرة أو مستحدثة في مجال العلاقات السياسية والاقتصادية ، والتي تختلف عن النماذج التقليدية للتعاون أو التكامل الاقتصادي، فلا هي مجرد منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركى، أو سوق مشتركة أو أي شكل من مستويات التكامل الاقتصادي والتجاري التي تضمنتها أدبيات الاقتصاد. فالشراكة صيغة متعددة الأبعاد والمحاور تمتزج فيها الجوانب الاقتصادية والتجارية والمالية السياسية والاجتماعية الثقافية والإنسانية.

ولنغوص أكثر فى تقييم اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، حيث انه في الإطار العام توفر اتفاقية الشراكة العديد من الفرص أمام الاقتصاد السوري من أهمها التعاون الاقتصادي بين الطرفين والمساعدات الفنية، المعتمدة لمساعدة سورية على تجاوز الآثار السلبية لتحرير التجارة. وبينما سيتم تقديم مساعدات مالية مباشرة للخزينة فان المساعدات الفنية سيتم منحها للصناعات الواعدة التي تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الأوروبية، كما أن زيادة المنافسة بين الصناعة المحلية والمستوردة يمكن أن يؤدى إلى آثار إيجابية تؤدى إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وتمثل فرصا لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية. كما يتوقع زيادة فى الاستثمارات على المدى المتوسط والقصير خاصة المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية. ويمكن أن نستخلص الآثار التالية:

1.6. التأثير على المدى القريب

إن تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية الملزم لتحرير التجارة أمر جيد من وجهة النظر الاقتصادية، حيث يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية. لكن الآثار على المدى القصير

غير واضحة لمثل هذا النوع من الاتفاقيات لكن الخسائر المالية تتضح بشكل فعلي من خلال انخفاض أو غياب إيرادات التعرفة الجمركية وقد أوضحت بعض الدراسات هذه الآثار بشكل واضح، حيث تؤدى منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية انخفاضاً فى إيرادات التعريفة الجمركية لدول جنوب المتوسط وخاصةً بالنسبة لتلك الدول التى تعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي . وقد أورد عابد (1998) في تقريره أن ضرائب الاستيراد على التبادل مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1994ـ1996 مسؤولة عن حصة كبيرة من الإيرادات المالية في الكثير من دول المتوسط : تصل حتى 19.2% فى الجزائر و7.9% فى مصر و12.1% في الأردن و28.8% فى لبنان و10.3% فى المغرب و15.9% فى تونس.(كوكه، 2003)

من المتوقع أن تزداد المستوردات السورية من الدول الأوروبية بصورة أكبر بكثير من زيادة الصادرات السورية إلى هذه الدول. حيث أن الصادرات تتمتع حالياً فى إطار اتفاق التعاون الحالى (اتفاق1977) بالأفضليات التجارية الأحادية الجانب الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي دون أن تتمكن هذه الصادرات بالرغم من ذلك من الاستفادة بصورة جوهرية من هذه الأفضليات لدخول السوق الأوروبية.وفي الإطار العام فأن منطقة التجارة الحرة لها أثران محتملان:

1.1.6. خلق التجارة:

حيث يمكن أن تؤدى الاتفاقية إلى خلق فرص تجارية جديدة للاتحاد الأوروبي تنافس أو تحل محل الإنتاج المحلي. ويمكن أن يكون هذا الحال فيما لو لم تكن التعريفة الجمركية السابقة مرتفعة جداً في سورية بحيث كان الإنتاج المحلي محمياً للغاية ولم تستورد سورية كميات كبيرة قبل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة وهي تقابل تطوراً في الكفاءة الاقتصادية في سورية .

2.1.6. انحراف التجارة:

يمكن أن تؤدى إلى حلول المنتج الأوروبي محل المنتج العالمى فى سوق ســورية . وهذا يدخل المنتج الكفء إلى السوق. وبالإضافة إلى ذلك فتترتب على الحكومة الســورية خسائر مالية نظراً لأن المنتج المستورد من خلال منطقة التجارة الحرة لن يخضع للتعريفة الجمركية . ويمكن أن يزداد حالة سورية سوءاً بدلاً من أن تتحسن.

إن المفهومين التوأمين - خلق فرص التجارة وتحوير التجارة - يركزان فقط على كلف الإنتاج بينما هناك عوامل أخرى مختلفة تنجم عن الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلى زيادة الرفاهية. على سبيل المثال إغلاق المصانع التي لا تتميز بكفاءة الإنتاج مع استمرار عمل المصانع ذات الكفاءة العالية وبالتالى ترشيد الهيكل الصناعى للدولة العضو وتنشيط المساعدات والدعم المالى - زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل يؤدي إلى ازدياد وتراكم رأس المال - رفع سوية المصادر البشرية مستفيدين من الانتقال المتوقع للخبرات والكفاءات- تحسين نوعية المنتج وتنوعه.(Kuiper، 2004)

2.6. التأثير على المدى البعيد

تعنى اتفاقية الشراكة بالأساس بإقامة منطقة تجارة حرة بين سورية والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعني تحرير المبادلات التجارية مع هذه البلدان من كافة القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية خلال فترة انتقالية محددة. حيث ستؤدى إقامة منطقة التجارة الحرة إلى إعادة توجيه الاستثمارات في سورية نحو الصناعات التى تتمتع فيها سورية بميزات نسبية مقارنة مع شركائها الأوروبيين، وإلى جذب استثمارات أوروبية وعربية إلى سورية للاستفادة من هذه الميزات النسبية. وسيكون من نتيجة ذلك بصورة طبيعية زيادة الصادرات السورية إلى الأسواق الأوروبية بما يكفل تخفيف حدة العجز فى الميزان التجارى السورى الناجم عن زيادة المستوردات السورية فى أوروبا.(دى فيلبيس،2003)

3.6. تسريع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتضمن الاتفاقية برنامج إصلاح اقتصادي شامل للاقتصاد السوري يعتمد أساساً على توفير المناخ الملائم لقوى السوق لتتفاعل بحرية تمكنها من تحديد أسعار عوامل الإنتاج وفقاً لندرتها النسبية .وسيكون من شأنه تسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن حرية حركة الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى سورية ستؤدي توسيع القاعدة الإنتاجية في سورية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية المتطورة بما يدفع الإنتاج الوطني إلى أعلى ويسرع من وتائر نموه. وهذه الحرية لحركة الواردات أيضاً ستؤدى إلى انخفاض أسعار تلك الواردات الأوروبية في الأسواق السورية مما سيؤدي إلى انخفاض عام في الأسعار.

4.6. زيادة المعونات المالية والعلمية والفنية:

من المؤكد حسب أحكام الاتفاقية أن يكون حجم المعونات المالية والعلمية والفنية التى ستمنح من قبل الاتحاد الأوروبي إلى سورية في إطار اتفاق الشراكة أكبر من تلك التى استفادت منها سورية فى إطار اتفاق التعاون. ويعود السبب فى ذلك إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في مساعدة سورية على مواجهة متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة والتكيف معها وتخفيف عبء الآثار الاجتماعية لهذه العملية، كما هو موضح فى الجدول20.

جدول20 :المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط (مليون يورو)

	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	سورية	تونس
1999_1995	164	685	257	182	664	107	431
2006_2000	307	596	314	127	907	207	472
2010_2007	220	550	265	187	654	130	300

المصدر: المفوضية الأوروبية /http://www.europa.eu.int

5.6 دخول الاستثمارات الأوروبية والأجنبية

من المتوقع أن تؤدي اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية في قطاع الزراعة وخاصة قطاع الصناعات الزراعية حيث إن هناك إمكانيات كبيرة يمكن لسورية أن توفرها، حيث تساهم هذه الإمكانيات في جذب الاستثمارات الأوروبية ومن هذه الإمكانات الظروف الجوية المناسبة للزراعات المتوسطية، وتكاليف اليد العاملة المنخفضة، والموقع الجغرافى المميز، حيث أنه يمكن لهذه العوامل أن تجذب الاستثمارات الأوروبية لأن الأسواق الأوروبية بحاجة إلى موردين لكميات من المنتجات بمواصفات معينة وبجودة عالية وهذا ممكن تحقيقه من خلال شركات أوروبية أو مشتركة تعمل فى مجال التصنيع الزراعى والتسويق.(Garcia، 2001)

6.6 الآثار الاجتماعية للاتفاقية.

1.6.6. التأثير على ظاهرة الفقر

من الوسائل الرئيسية للتخلص من ظاهرة الفقر فى أي مجتمع تسريع النمو الاقتصادي، وحيث أن التجارة الدولية الحرة تعمل على إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة فهى بالتالى يفترض أن تساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالى يفترض

كذلك أن تساعد على الحد من ظاهرة الفقر، لكن المشكلة فى أن هذا التحليل صحيح فى المدى المتوسط أو الطويل أما في المدى القصير فالأمر مختلف، فهناك آثار توزيعية لتحرير التجارة لا بد من الانتباه لها وهي تؤثر على الأغنياء والفقراء بنفس الوقت إلا انه وبسبب كون الأغنياء يمتلكون من الثروة والموارد ما يمكنهم من تحمل فترات إعادة توزيع الدخل الناتج عن تحرير التجارة، بينما لا يمتلك الفقراء رأس المال البشرى والمادى الكافى، فهم أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية.

2.6.6. *قنوات تأثير تحرير التجارة على ظاهرة الفقر*

يؤثر تحرير التجارة على الفقراء من خلال عدة قنوات أهمها:

- تغيير أسعار السلع المتاجر بها، حيث ينتج عن تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة التى يستهلكها الفقراء زيادة فى الدخل الحقيقى لهم، كما يمكن أن ترتفع أسعار السلع المصدرة من قبل الفقراء ويمكن أن تزداد فرص منتجاتهم في النفاذ إلى الأسواق الدولية.
- تغير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (العمالة الماهرة وغير الماهرة مع رأس المال) المستخدمة فى إنتاج السلع المتاجر بها مما يؤثر على دخل الفقراء وفرص العمل المتاحة لهم.
- تغير حوافز الاستثمار والإبداع والتأثير على النمو الاقتصادي بما فيها التأثير على تكوين رأس المال البشرى وهو العنصر الأساس في زيادة النمو ومحاربة الفقر.
- تؤدي التجارة الدولية الحرة خاصة إذا ما رافقها تحرير حركة عناصر الإنتاج (رأس المال) إلى جعل الاقتصاد المحلي (الدول الصغيرة) أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمى مما ينقل آثار هذه الصدمات إلى الفقراء بشكل أسرع.

تتداخل القنوات السابقة بعضها مع البعض وتتأثر بدورها بالسياسات والأحداث الاقتصادية المختلفة وبعضها فورى الحدوث وبعضها يحتاج إلى فترة أطول من الزمن مما يزيد من صعوبة رصدها ومتابعتها.(البخيت والنعيمات ، 2005)

7.6. نموذج الجاذبية فى تحليل التجارة البينية:

في العقود الأخيرة بدأ وبشكل مكثف استخدام نموذج الجاذبية (Gravity Model) للتنبؤ بانعكاسات تحرير التجارة والآثار الناجمة عن التكامل الإقليمي بين الدول. وامتد استخدام هذا النموذج في الآونة الأخيرة ليشمل أيضاً العلاقات التجارية وآثار التحرر التجارى بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث أن التفاوت فى الوضع الاقتصادي بين البلدان على ضفتي المتوسط وكذلك المعوقات التجارية تجعل التفاؤل ضئيلاً لوجوه التكامل الاقتصادي.

1.7.6. *مفهوم النموذج*

تطور هذا النموذج بشكل سريع ليشمل التدفقات التجارية وتعود الفكرة الأساسية لهذا النموذج إلى قانون الجاذبية المعروف فى الفيزياء حيث اشتق اسم النموذج من هذا القانون وتلعب البلدان فى التجارة دور المادة والكتل فى قانون الجاذبية وتمثل حجم الاقتصاد للدول الداخلة فى التجارة، وتشكل المسافات بين الدول أحد العوائق التجارية بسبب تكاليف المواصلات والتوزيع وكذلك الوقت الفارق بين طلب السلعة والحصول عليها، بالإضافة إلى العوائق الأخرى مثل التعرفة الجمركية وحماية الحدود والمعوقات الكمية والتي تشكل تكاليف تجارية إضافية.

بإطار المفاهيم العامة فان نموذج التوازن الجزئي لا يأخذ بالحسبان الكثير من العوامل التى يركز عليها نموذج التوازن الكلى، هذا ويمكن أن تعتبر هذه من الميزات الأساسية لتطبيقات هذا النموذج حيث أن نموذج التوازن الجزئى يركز على عدد محدد من العوامل مثل الأسعار وتغير السياسات التجارية. والفكرة هى أن التدفقات التجارية من بلدان مختلفة إلى الاتحاد الأوروبي مرتبطة بمجموعة من المتغيرات (المحددات) التى تحدد الطلب الكلى للاتحاد الأوروبي ومتغيرات تحدد العرض الكلي للدول المصدرة ومتغيرات مزدوجة أوثنائية التى تساهم فى زيادة قيمة الواردات للبلدان المستوردة من البلدان المصدرة. (Anania، 2001)

2.7.6. *محددات (متغيرات) النموذج:*

P_j: السعر المحلى للسلعة ذات المنشأ j

P : متوسط السعر المحلى للسلعة ذات المنشأ المتعدد

W_j : السعر التصديرى للسلع ذات المنشأ j

E : المصروفات الكلية للواردات الأوروبية بالأسعار المحلية

K^m : ثابت طلب الواردات الكلية

KE_j: ثابت لعرض الصادرات للسلع ذات المنشأ j

μ_j : عرض الصادرات للسلع ذات المنشأ j للإتحاد الأوروبي

σ .المرونة الاستبدالية

η : الطلب للواردات الكلية متضمنة السلع داخل وخارج الاتحاد الأوروبي

t^o_j :الكمية خارج الحصة بجمارك كاملة

t^w_j : أسعار الواردات من البلدان

Mj :حجم الواردات ذات المنشأj

Mj^q : حجم الحصص للسلعة ذات المنشأ j

q : الطلب الكلى

xj : حجم العرض ذوالمنشأ j

3.7.6 معادلات النموذج

جانب الطلب:

أولاً يمكن أن نعرف السلعة المركبة q بأنها سلعة مؤلفة من كل السلع داخل الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى السلع الواردة من الدول المختلفة ومعادلة الطلب الكلى للسلعة المركبة يمكن أن تأخذ الشكل التالى :

$$q = K^m * P^{\eta} \quad .1$$

السعر P : هومؤشر أودليل لأسعار الواردات ذات المنشأ المتعدد ويعطى المعادلة التالية:

$$P = \left[\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^{\sigma} P_i^{1-\sigma} \right]^{1-1/\rho}$$

فبينما المعادلة /1/ تعرض الطلب الكلى لواردات الاتحاد الأوروبي مثلاً للبندورة يجب أن نوصف الطلب الخاص للواردات من منطقة محددة لذلك يمكن أن تكون معادلة طلب الواردات للسلعة ذات المنشأ /j/ هو:

$$M_j = [\,_j / P_j]\, P^{\sigma-1} E \quad .2$$

بالنتيجة جانب الطلب هوعبارة عن الطلب التجميعي للاستيراد بالإضافة للطلب الخاص للواردات من مناطق تصديرية مختلفة وبالتالى فائض (زيادة) الطلب يجب أن يساوى الصفر. (Bergstrand،1985)

$$\left[\frac{\alpha_i}{P_i}\right]^{\sigma} P^{\sigma-1} E - k_{si} \left[\frac{P_i}{(1+t_i)}\right]^{\varepsilon_{si}} = 0 \quad i = 1$$

جانب العرض:

دالة العرض توصف كدالة ذات محدد ثابت هومرونة العرض مرة ثانية نذكر أن الواردات من مصادر مختلفة لها نماذج رياضية مختلفة لذلك فإن عرض الواردات ذات المنشأ j يعطى بالمعادلة التالية:

$$x_j = K^{E}{}_j [W_j]^{\mu j}$$

وتكون العلاقة بين السعر المحلى وأسعار التصدير هى:

$$W_j = P_j / (1+t^{w}{}_j) \quad \text{حيث} \quad t^{w}{}_j \leq t^{o}{}_j$$

ملاحظة : السعر الثابت يظهر عندما تصل الواردات إلى حدود التعرفة الكمية TRQs ، فى المعادلات الأساسية، العرض التفضيلى (المصدرون الذين يتمتعون بمعاملة تفضيلية) لا يواجه حدود التعرفة الكمية وهذا يعنى أن السعر الثابت (المحدد) لواردات الدولة j = الصفر $t^{w}{}_j = 0$ وعندما تكون حدود التعرفة الكمية ملزمة TRQs عندها يظهر السعر الثابت ويحسب كعنصر داخلى، وعندما تكون الصادرات فوق حدود التعرفة الكمية يطبق أعلى سعر وفى هذه الحالة يعادل أعلى تعرفة $t^{o}{}_j$.

النموذج مكون من خلال نظام المعادلات غير الخطية التي يمكن أن تحل من خلال استخدام برنامج GAMS

1– زيادة الطلب على السلع ذات المنشأ /j/ يجب أن يساوى الصفر

$$M_j - X_j = 0$$

2– معادلة السعر المحدد (الثابت)

$$\left[\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^{\sigma} P_i^{1-\sigma}\right]^{1-1/\rho} - P \qquad = 0$$

$$n$$

سينايوهات السياسة التجارية :

زيادة حدود الحصة الجمركية بنسبة 50 % ("Enlarged TRQs")

إزالة تعرفة الدولة الأكثر رعاية Remove MFN Tariff

وقد تم وضع الفرضيات التالية:

المرونة الاستبدالية $\sigma = 5$

مرونة الطلب الكلى $\eta = 1$

مرونة العرض داخل الاتحاد الأوروبي $\mu i = 1$

مرونة العرض السورية $\mu j = 1$

حيث تم فرض أن المنتجات متجانسة ولا يوجد فروق كبير في الجودة لذالك فرضت المرونة الاستبدالية 5 سيتم تطبيق النموذج على تجارة زيت الزيتون بين سورية والاتحاد الأوروبي كسلعة مصدرة من سورية إلى الاتحاد الأوروبي (Burfisher، Pompelli، and Zahniser،، 2001)

4.7.6. محددات الطلب الخارجي لزيت الزيتون السوري

- توفير المواصفة المطلوبة بالنسبة للأسواق الخارجية ومدى تلبية رغبة المستهلكين الخارجيين باللون والطعم والرائحة .
- الأسعار التصديرية ومدى قدرتها على منافسة المنتج الوارد من الدول الأخرى .
- توفير المادة بالحجوم المختلفة بهدف تلبية المتطلبات الخارجية التى ترتبط بحجم العائلة وبالنمط الاستهلاكي .
- القدرة على إمداد الأسواق الخارجية بمتطلباتها في كافة الأوقات، حيث أن معظم المستهلكين فى الدول الأخرى وخاصة المتطورة منها يشترون احتياجاتهم بكميات قليلة وان عدم توفير المادة على مدار العام يؤدي إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية لديهم والابتعاد عن طلب المادة غير المتوفرة عند رغبتهم بشرائها .
- اعتماد العلامة التجارية واللصاقة التي تدل على محتوى المادة من العناصر المختلفة وضرورة توفير المادة بنفس المواصفة فى الصفقات التجارية المختلفة .
- الدعاية والإعلان عن فوائد المنتج وعرض المنتج بالشكل الذي يلائم أذواق المستهلكين .

إن نموذج Gravity يمكن أن يقيم تأثير تجارة زيت الزيتون فى اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية حيث تم التحليل لـــ EU25 ومنافسة الصادرات التونسية من زيت الزيتون للصادرات السورية. والنتائج معروضة على شكل نسب مئوية من القيمة الفعلية وكذلك تم حساب التغير النسبي للأسعار الداخلية وأسعار الحدود للإتحاد الأوروبي وتونس وسورية وكذلك آثار تحرير التجارة في ظل الاتفاقية وهذه الآثار حسب السيناريو المفروض ويلاحظ من النتائج أن سيناريو تحرير التجارة إزالة تعرفة الدولة الأكثر رعاية له تأثير أكبر من زيادة حدود الحصة الجمركية فى مبيعات زيت الزيتون السوري.(جدول21).(García 2002). وبالاعتماد على بيانات الجدول 21 الذي يبين كمية وقيمة واردات الاتحاد الأوروبي من زيت الزيتون من سورية وعلى بيانات الجدول22 الذي يبين قيمة وكمية واردات الاتحاد الأوروبى

من تونس تم حساب التأثير المحتمل لتحرير تجارة زيت الزيتون بين سورية والاتحاد الأوروبي حسب السيناريوهات المفروضة.

جدول21: كمية وقيمة واردات زيت الزيتون من سورية إلى الاتحاد الأوروبي 2001_2008

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية طن	14.7	552.8	21,762.2	19,254.6	30,987.4	19,621.4	16,688.6	9,119.8
القيمة $	0.02	1.00	47.85	52.10	95.79	84.81	55.56	34.19
السعر $/طن	1296.9	1805.5	2199.0	2705.8	3091.4	4322.1	3329.5	3748.7

المصدر: www.comtrade.eu

جدول22 : كمية وقيمة واردات زيت الزيتون من تونس إلى الاتحاد الأوروبي 2001_ 2008

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية طن	86,159	19,704	36,311	179,181	96,236	158,369	144,976	135,869
القيمة $	129.8	33.1	81.6	499.8	319.2	603.0	473.6	505.8
السعر $/كغ	1506.4	1682.5	2248.5	2789.5	3317.8	3807.7	3266.9	3722.9

المصدر: www.comtrade.eu

وكما هو واضح من الجدول23 إن السيناريو الأول زيادة TRQs بنسبة 50% أدى إلى زيادة الصادرات السورية من زيت الزيتون إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 10.8% بينما تحرير التجارة أدى إلى زيادة بنسبة 80%. حيث يعتبر زيت الزيتون من السلع الحساسة للإتحاد الأوروبي لذلك سيفضل الاتحاد الأوروبي زيادة الحدود الكمية على تحرير تجارة زيت الزيتون أن نسبة تغير الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي انخفضت بنسبة 0.35% وهذا أمر جيد للمصدرين السوريين الذين سيلاحظون زيادة في أسعار الصادرات بنسبة0.35 %.

جدول23: نتائج تحليل برنامج Gravity لتحليل التجارة

السيناريو المفترض	%			الكمية / طن		
	EU	SYR	TUN	EU	SYR	TUN
زيادة 50% TRQs	-0.35	10.8	-1.3	23,086	16,343.2	10,5708
إزالة تعرفة MFN	-5.3	80	50	33,634.5	26,550.35	16,0651.3

المصدر : حسابات خاصة للباحث من نتائج برنامج التحليل

8.6. المكاسب الاقتصادية

تم تقييم الاتفاقية من خلال حساب المكاسب الاقتصادية (التجارية) الثابتة من تجارة زيت الزيتون فى ظل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية من خلال تقييم السياسة الزراعية الخاصة بزيت الزيتون تم فرض سيناريوهين للتحليل إن تقدير الهامش التفضيلى لسيناريو معين لسلعة معينة(j) أى المكاسب من أرباح التصدير الناتجة عن إزالة التعريفة الجمركية من قبل الاتحاد الأوربي على السلعة (j) سوف تحسب بـــ Tj * Xj حيث Tj هى تعريفة الدول الأكثر رعاية وXj هى القيمة (سيف) لواردات الاتحاد الأوربي من المنتج (j) المنتج فى سورية . ولحساب الهامش التفضيلى لسورية يتم تطبيق هذه المعادلة على كافة السلع المصدرة ويتم تجميع هذه الهوامش.

السيناريو1 : عدم تغيير السياسة الزراعية الحالية وعدم الدخول فى اتفاقية الشراكة الاوروبية والبقاء على التدفقات التجارية التقليدية والاعتماد على الإعفاءات الممنوحة من بروتوكول التعاون الموقع فى 1977 ومواجهة الضريبة التى يفرضها الاتحاد الأوروبي (تعريفة الدول الأكثر رعاية) على واردات زيت الزيتون من سورية وهى/ 122.6 يورو/ 100 كغ.

السيناريو2 : تغيير السياسة الزراعية للزيتون وتحسين النوعية وزيادة الإنتاج وتوقيع اتفاقية الشراكة للاستفادة من الإعفاءات الجمركية والاستفادة من الحصة الممنوحة للواردات من سورية المعفاة من الرسوم الجمركية وهى 10.000 طن مع زيادة سنوية 1000 طن بعد سنتين من توقيع الاتفاقية. فعلى فرض إننا وقعنا الاتفاقية كما كان مخطط في عام 2004 يمكن أن نستخلص النتائج التالية فى الجدول24 هناك مكاسب اقتصادية حوالى 143% حيث بلغ العائد بدون اتفاقية فى السينارو1 بالمتوسط 28.5 مليون $ والعائد مع اتفاقية السيناريو2 بالمتوسط 43.6 مليون $. والجدول 24 بين أهم نتائج التحليل للليناريوهات المفروضة.

جدول 24.الفوائد الاقتصادية الصافية من الاتفاقية بتطبيق حصة زيت الزيتون المعفية من الرسوم /10000 طن/

		2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
	صادرات زيت الزيتون	346	18,599	12,366	26,352	10,215	7,534	
	السعر ب الدولار الأمريكي / طن	3,500	3,500	3,500	3,500	3,500	3,500	
السيناريو 1	الضريبة بدون اتفاقية 1226 يورو/ طن 1667 $/طن	424,260	22,802,090	15,160,875	32,307,103	12,523,409	9,236,686	
	العائد بدون اتفاقية	786,922	42,293,598	28,120,580	59,923,616	23,228,573	17,132,321	
السيناريو 2	حصة 10000 معفية من الرسوم الجمركية			حصة 10000	حصة 10000	حصة 11000	حصة 12000	
	العائد مع اتفاقية	___	___	40,380,284	72,184,448	35,751,982	26,369,007	
	المكاسب %	___	___	144%	120%	154%	154%	143%

المصدر : الحسابات الشخصية اعتماداً على قاعدة البيانات الإلكترونية للمركز الوطني للسياسات الزراعية قاعدة بيانات

وقد قام الباحثان غريث وتانغرمان (1997) بحساب الهوامش التفضيلية والمكاسب الثابتة لدول المتوسط كنتيجة للامتيازات الجمركية الداخلة في بروتوكولات التعاون السابقة فترة السبعينات واتفاقيات الشراكة التى تم توقيعها مع هذه الدول وقد كانت نتيجة حسابات غريث وتانغرمان للهوامش التفضيلية للأردن والمغرب وفلسطين وتونس بموجب اتفاقيات الشراكة 4.8% و9.3% و4.6% و9.9% كنسبة مئوية من قيم صادراتها إلى الاتحاد الأوربي على التوالى.(2005 Grethe and Tangermann)

كما قام الباحث كوكه 2003 بتطبيق نفس المنهجية لحساب الهوامش التفضيلية للصادرات السورية وقد فرض ثبات الكميات المصدرة حيث حسب اعتماداً على التدفقات

التجارية للفترة 1997_1999 مع فرض سيناريو إعفاء كافة الرسوم الجمركية وقد وصل إلى هامش تفضيل لسورية 0.54% وهذا سوف يؤدى إلى مكاسب ثابتة أقل.).(كوكه،2003)

وبتطبيق نفس المنهجية لتقييم اتفاقية الشراكة السورية الأوروبيـــة فقــد تــم فــرض السيناريو التالي بفرض أن الاتفاقية وقعت بالفعل فى عام 2004 وقد تم حساب متوسط قيمة الصادرات للفترة 2004_2007 وذلك لتحليل الاتفاقية ومقارنة الهــوامش التفضــيلية مــع بروتوكول التعاون الموقع فى السبعينات والتعديل فى عام 1995 والتعديل فـــى عـــام 2000 (الدولة الأكثر رعاية) وقد كانت النتائج كما هو مبين فى (جدول25) أن الهوامش التفضـــيلية بالنسبة لسورية فيما لو وقعت الاتفاقية سيكون 4.05 % وبمعنى آخـــر أن المكاســـب التـــى تحققها الاتفاقية تشكل 4.05 % من الناتج المحلي الإجمالي وهذا منطقى مقارنة مـــع الـــدول المجاورة وقد كانت المنتجات المشمولة بالاتفاقية تشكل 17.4 % من إجمـــالى الصـــادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي.

جدول 25: الهوامش التفضيلية والمنتجات المشمولة بموجب اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

	بروتوكول 1977 *	تعديل 1995	الدولة الأكثر رعاية	الاتفاقية**
الصادرات الزراعية الكلية إلى الاتحاد الأوروبي (مليون $)	137.3	140	135	141
الصادرات الزراعية المعفاة من الضريبة (مليون $)	_	124.88	122.85	135.36
% من الصادرات الزراعية	_	%89.2	%91	%96
صادرات تفضيلية (مليون $)	2.0	3.1	1.1	8.5
% الصادرات الزراعية	%1.5	%2.2	%0.7	%6.03
% المنتجات المشمولة	%15.6	%15.6	%15.6	%17.4
قيمة الهوامش التفضيلية (مليون$)	0.1	0.3	0.3	5.7
% الصادرات الزراعية	%0.0	%0.21	%0.22	%4.05

المصدر: * حساب غريث وتانغرمان (1998أ) **حسابات خاصة للباحث اعتماداً على NAPC Database

9.6. الأثر على حدود التبادل فى التجارة الخارجية*[3].

إن الاعتماد على حساب الرفاهية المطلقة كمقياس وحيد لتقييم الآثار المحتملة للاتفاقيات التفضيلية قد يكون في أغلب الأحيان مؤشراً مضللاً إذا أخذنا بعين الاعتبار توزع المكاسب بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وبين الدول الغير أعضاء. بعبارة أخرى يمكن أن تشهد الدول الموقعة على اتفاقية تجارية تفضيلية ازدهاراً اقتصادياً ينعكس على زيادة رفاهية هذه الدول ولكن ذلك على حساب الدول الغير أعضاء أى على حساب رفاهية الدول خارج الاتفاقية وبشكل خاص تلك التي كان لها علاقة تجارية سابقة مع دولة أو عدة دول من دول الاتفاقية وانتهت بفعلها.

قضية أخرى هامة هي أن بعض الاتفاقيات التفضيلية قد تؤدي فعلاً لخلق فرص تجارية جديدة لقطاعات معينة من الاقتصاد ولكنها تسبب تحوير التجارة في قطاعات اقتصادية أخرى . خير مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي قام فعلاً بخلق فرص تجارية جديدة فى كثير من القطاعات ولكنه أخفق فى قطاع الزراعة وكان أثره يميل إلى تحوير التجارة مسبباً تراجع فى رفاهية الدول الغير أعضاء فيه - دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال .(كوكه،2003)

ما تم ذكره أنفا يمكن أن يتضح بشكل أفضل عند تحليل الأسعار النسبية للصـــادرات والواردات قبل وبعد تطبيق الاتفاقية. بشكل عام نقول أن هناك أثراً على الأسعار النسبية على الصادرات والواردات إذا كانت الاتفاقية التفضيلية كبيرة أو ضخمة لدرجة أنها تشـــكل قـــوة كبيرة في الأسواق العالمية مؤثرةً على أسعار الصادرات والواردات، أو زيادة تكاليف الإنتاج مع توسع الإنتاج. إنه من المتوقع أن تقوم الاتفاقية بتحسين الأســـعار النســـبية للصـــادرات والواردات بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاقية وتخفيضها بالنسبة لبقية دول العالم.

*المقصود فيها الأسعار النسبية للصادرات والواردات

– النتائج والتوصيات

أولاً – النتائج

- تلعب الاتفاقيات الإقليمية الثنائية دوراً هاماً في تحرير التجارة البينية وأن لهذه الاتفاقيات أبعاداً سياسية واقتصادية وأدواراً تنموية.
- ساهمت التجارة الزراعية بنسبة15%من حجم التجارة السورية الكلية للفترة الماضية2003_2007.
- المساهمة فى تخفيف نسبة الفقر فى سورية من خلال تخفيض أسعار السلع المتاجر بها.
- الاتفاقية بجوانبها الاجتماعية يمكن أن تلعب دوراً تنموياً من خلال تبادل الثقافات والزيارات والاحتكاك بين الشعوب.

نتائج مؤشرات التنافسية للصادرات الزراعية السورية:

1. الميزان التجارى الزراعى السورى مع الاتحاد الأوروبي كان خاسراً خلال السنوات الماضية حيث بلغ العجز فى الميزان لعام 2007 حوالى 12 مليون يورو.
2. تميزت بنية المستوردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي بسيطرة الغذاء والمواد المصنعة حيث شكلت صادرات سورية إلى الاتحاد الأوربي من المنتجات المصنعة 15% فقط بينما شكلت واردات سورية من الاتحاد الأوربي من السلع المصنعة نسبة 87%.
3. لوحظ تناقص معدل معظم الحاصلات الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوربي والممنوحة امتيازات جمركية في حين دخولها السوق الأوربية .
4. أما من حيث التنوع التجارى فإن 90% من صادرات سورية تتشكل من خمس منتجات فقط من بينها البطاطا والتى معدل الصادرات منها فى ازدياد.
5. تتمتع سورية بميزة نسبية ظاهرية للمحاصيل التالية: (يانسون، قطن، مشمش، فول أخضر، كرز، ثوم، عنب، عدس، فستق حلبى، خوخ، بندورة)
6. تتمع الصادرات الزراعية السورية بتركيز أسواق عال حيث أن نسبة أول خمسة شركاء تجاريين كان 89.5%.
7. الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي مقتصرة على عدد قليل من السلع.

8. تصدر سورية الخراف الحية ومجموعة من الحاصلات الزراعية بأسعار أقل من السعر العالمى(قيمة النسبية للوحدة أعلى من 1)
9. سوف يسمح التحرير المتماثل للتجارة الزراعية المزيد من المكاسب للمستهلك في كلا الطرفين.

نتائج تجارب الدول الأخرى:

بالنسبة لمصر: زيادة فى الصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 45% بعد توقيع الاتفاقية.

بالنسبة للأردن: زيادة التجارة الخارجية الأردنية بنسبة 29.7% ، انخفاض فى الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاقية بسبب الصعوبات والعراقيل. ارتفاع الواردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي.

نتائج تحليل الاتفاقية:

1. تعتبر السياسات الزراعية العامة فى الاتحاد الأوروبي معوقاً أساسياً في وجه الصادرات الزراعية السورية وذلك للحماية الكبيرة التى تفرضها هذه السياسات تجاه صادرات البلدان الأخرى.
2. تعتبر اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية عبارة عن مرحلة أوجيل ثانى لبروتوكول التعاون الموقع بين سورية والاتحاد الأوروبي عام 1977 .
3. حصول بعض المنتجات السورية على حصص معفاة من الرسوم الجمركية أهمها:(45 ألف طن حمضيات،20 ألف طن تفاح، 35ألف طن بطاطا، 3 آلاف طن عنب، 20 ألف طن مولاس، 10 آلاف طن زيت زيتون).
4. يحمى الاتحاد الأوروبي مزارعيه من خلال تطبيق بعض الإجراءات على الواردات من الدول المتوسطية ومنها سورية مثل: سعر الدخول، نظم تراخيص الاستيراد، قواعد المنشأ، تصعيد التعرفة، المكون الزراعى، القيود الكمية.
5. عدم وجود زيادة ملحوظة فى القدرة على دخول صادرات الشركاء فى منطقة المتوسط إلى أسواق الاتحاد الأوربي . ويعكس هذا الأمر الحقيقة القائلة بأن دول جنوب وشرق المتوسط تتمتع بمعاملة تفضيلية غير متبادلة بموجب اتفاقيات التجارة والتعاون فى السبعينات.

6. يسمح الدخول للصادرات المصنعة وذلك للقسم الأكبر من دول جنوب وشرق المتوسط (ومنها سورية) والتى أعفيت من الرسوم الجمركية إما لكميات غير محددة أولحصص محددة.
7. إن 90% من صادرات سورية معفاة من الضريبة الجمركية أما 10% الباقية تتمتع بامتيازات .(هذه الامتيازات تتراوح بمعدل 0.1% من قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوربي).
8. يفسر تأجيل مفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية من خلال الصعوبات السياسية لتعديل السياسات الزراعية المشتركة ومعارضة المصالح الزراعية الأوربية التى تتنافس مع صادرات دول جنوب وشرق المتوسط .

نتائج نماذج التحليل:

1- زيادة ملحوظة بالنسبة لسورية فى الهوامش التفضيلية بنسبة 4.05 % من الناتج المحلي الإجمالي (فيما لودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ)

2- زيادة المنتجات المشمولة فى بروتوكول التعاون فى السبعينات من 15% إلى 17.4% في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية.

3- تشكل الصادرات الزراعية السورية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب نسبة 96% من الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي.

4- تشكل الصادرات الزراعية السورية التى تتمتع بمعاملة تفضيلية 6% من الصادرات الزراعية السورية.

5- حقق زيت الزيتون مكاسب اقتصادية حسب السيناريو المفترض(دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والاستفادة من 10000 طن حصة معفاة من الرسوم الجمركية) تقدر بنسبة 143 % مقارنة مع السيناريو الأول (الوضع العادى).

6- زيادة فى أسعار الصادرات لزيت الزيتون السورى بنسبة 1.36 %

7- زيادة الكمية المصدرة من زيت الزيتون السورى إلى الاتحاد الأوروبي 10.8%.إذا تم رفع الحصة الجمركية 50%.

8- زيادة الكمية المصدرة من زيت الزيتون السورى إلى الاتحاد الأوروبي 80%.إذا تم تحرير تجارة زيت الزيتون.

ثانياً – التوصيات

- تسريع عملية الانضمام إلى الاتفاقيات الثنائية لأنها من العوامل الخارجية التى تؤثر بشكل أساسى على الكفاءة التنافسية للصادرات السورية فى الأسواق العالمية.
- تشجيع التجارة الخارجية من أجل زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية فى سورية ·ولكن من ناحية أخرى من الضرورى تشجيع التجارة الداخلية لحماية الإنتاج المحلي، ولا يجب الاهتمام بهذا الأمر لمجرد الحماية وإنما هو ضرورة لتطوير المنتجات المحلية السورية التى تمثل جزءًا من الثروة الوطنية وهى أيضًا عامل جذب كبير للسياحة إلى البلد.
- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتلبية احتياجات السوق الأوروبية والتوسع فى زراعة المحاصيل التى نتمتع فيها بميزة نسبية.
- تشكيل جمعيات نوعية للفلاحين والمزارعين لأنهم فى وضع ضعيف للتنافس لكونهم غير منظمين ولكن نظرًا لوجود الميزات النسبية للمنتجات الزراعية فإنهم لن يستبعدوا من المنافسة، وذلك فى حال تمكنوا من التنسيق فيما بينهم للتعاون مع تجار التجزئة من خلال تنظيمات تجمعهم·
- تعديل السياسات التسويقية وتوفير البنى التحتية التسويقية من خدمات ووسائط نقل مبردة
- تبسيط إجراءات الاستيراد لأنها تعتبر معوق غير جمركي.
- الاهتمام بالتأهيل والتدريب وخاصة للمزارعين والفنيين وإقامة جولات اطلاعية للاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في توقيع الاتفاقية .
- الاهتمام بالتنافسية غير السعرية والمعتمدة على الجودة والسمعة والمؤشرات الجغرافية.
- التوسع فى زراعة الزيتون والاهتمام بشكل أكبر بموضوع الجودة والنقاوة
- متابعة البحث فى مجال تحليل التجارة البينية وتحرير التجارة.

الملخص باللغة العربية:

يعتبر تحليل اتفاقيات التكامل الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف من الميادين الحديثة في أسرة العلوم الاقتصادية وهي ميادين ممتعة للبحث والتحليل.

كما أن اتفاقيات الشراكة تعد من الخطوات الهامة في عمليات الاندماج في الاقتصاد العالمى حيث أنه من المفترض بموجب شروط اتفاقيات الشراكة أن تقام مناطق تجارة حرة بين الأطراف المتفقة وهذا يعني أن تفتح الأبواب باتجاه أكبر الأسواق العالمية بالنسبة للمنتجات المحلية، حيث أن تحرير التجارة وتدفق السلع والخدمات بسهولة بين الدول الشريكة يعتبر من الإجراءات الهامة والأساسية في عمليات التنمية المستدامة.

هذا وقد وقعت الجمهورية العربية السورية اتفاقية الشراكة مع الجانب الأوروبي بالأحرف الأولى في 19 تشرين الأول عام 2004 وهي الآن بانتظار التصديق عليها من البرلمانات الأوروبية والبرلمان السوري.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة لسورية حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي /11528/ مليون ل س لعام 2007، وبلغت قيمة الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي / 15007/ مليون ل س لنفس العام، وقد كانت ايطاليا هي الشريك التجاري الأكبر بنسبة/ 50%/ بالمتوسط بالنسبة للصادرات.

إن الزراعة من الروافد الأساسية للناتج المحلي الإجمالي حيث شكلت بالمتوسط/20%/ كما وشكلت التجارة الزراعية نسبة /15%/ من التجارة الكلية كمتوسط للفترة 2003_2007.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية من خلال تحليل هذه الاتفاقية واستعراض تجارب بعض الدول التي سبقتنا بتوقيع الاتفاقية، وتحليل العلاقات التجارية السورية الأوروبية، من حيث كمية وقيمة الصادرات والواردات، وكذلك أهم السلع المصدرة والمستوردة وأهم الوجهات التصديرية للمنتجات السورية. وقياس أهم معايير التنافسية للمنتجات الزراعية السورية ومنها (الميزة النسبية الظاهرية، والقيمة النسبية للوحدة، وتنوع الأسواق،

وتركز الصادرات). وكذلك قامت الدراسة بتحليل سيناريوهات تحرير تجارة زيت الزيتون،وكذلك حساب المكاسب الاقتصادية، وقياس تغير السياسات الزراعية.

استخدم لإجراء هذه التحليلات العديد من الأدوات والبرامج الخاصة مثل برنامج Gravity Model وحساب الهوامش التفضيلية لأهم المنتجات المشمولة بالاتفاقية.

وقد بينت نتائج هذه الدراسة إلى وجود آثار سلبية من جراء دخول سورية فى اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ومن هذه الآثار انخفاض في مالية الدولة نتيجة لانخفاض وإلغاء المتحصلات الجمركية وهذا الأثر يظهر على المدى القصير.

كما خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الآثار الايجابية لهذه الاتفاقية منها تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وزيادة في إنتاجية المحاصيل التصديرية. وكذلك تدفق المعونات المالية والعلمية والفنية ودخول الاستثمارات الأوروبية في قطاع الزراعة(التصنيع الزراعى).

كما بينت الدراسة سيطرة المواد الأولية (الخام) على الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 93%كان منها 4.3 % مواد زراعية، وسيطرة المواد الغذائية على الواردات الزراعية السورية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 85%.

كما بينت نتائج الدراسة تركز الصادرات الزراعية السورية حيث شكلت أول خمس سلع مصدرة 90% وتتركز على وجهات محددة. تتمتع سورية بميزة نسبية ظاهرية للمحاصيل التالية: (يانسون، قطن، مشمش، فول أخضر، كرز، ثوم، عنب، عدس، فستق حلبى، خوخ، بندورة).

وبينت النتائج أيضاً أن مصر خسرت مالياً فى المدى القصير ما يعادل 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل في المدى المتوسط زيادة فى الصادرات الزراعية المصرية إلى الإتحاد الأوروبي بنسبة 45%. وبالنسبة للأردن فقد خسرت ما يقارب 12% من مالية الدولة وانخفاض في الصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاقية بسبب الصعوبات والعراقيل. بنسبة /10.3%/ بالمقابل ارتفاع الواردات الأردنية من الإتحاد الأوروبي بنسبة 29.6%.

كما بينت النتائج أيضاً أن:

- السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي تعتبر معوقاً أساسياً فى وجه الصادرات الزراعية السورية.

- تعتبر اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية عبارة عن مرحلة أوجيل ثانى لبروتوكول التعاون الموقع بين سورية والإتحاد الأوروبي عام 1977.

وأظهرت نتائج تحليل برنامج الجاذبيةGravity Module

- زيادة ملحوظة بالنسبة لسورية فى الهوامش التفضيلية بنسبة 4.05 % من الصادرات الزراعية أي ما يعادل (5.7 مليون $)(فيما لودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ)
- زيادة المنتجات المشمولة فى بروتوكول التعاون فى السبعينات من 15% إلى 17.4% في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية.

حقق زيت الزيتون مكاسب اقتصادية حسب السيناريو المفترض(دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والاستفادة من 10000 طن حصة معفية من الرسوم الجمركية) تقدر بنسبة 143 % مقارنة مع السيناريو الأول (الوضع العادى).

- زيادة فى أسعار الصادرات لزيت الزيتون السوري بنسبة 1.36 %.

وتوصى الدراسة بـــ :

- تسريع عملية الانضمام إلى الاتفاقيات الثنائية لأنها من العوامل الخارجية التى تؤثر بشكل أساسى على الكفاءة التنافسية للصادرات السورية فى الأسواق العالمية.
- تشجيع التجارة الخارجية من أجل زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية في سورية .
- استكمال إجراءات موائمة الاقتصاد السوري والاستفادة من المنح المقدمة لتجاوز الآثار السلبية لهذا التحول.
- تعديل السياسات التسويقية وتوفير البنى التحتية التسويقية من خدمات ووسائط نقل مبردة
- الاهتمام بالتنافسية غير السعرية والمعتمدة على الجودة والسمعة والمؤشرات الجغرافية.

متابعة البحث فى مجال تحليل التجارة البينية وتحرير التجارة.

المراجع باللغة العربية

1. **غرفة تجارة عمان** 2005 ـ **أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.** عمان – ص27
2. **بكور**، يحيى 2005ـ **اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية "قطاع الزراعة الآثار والمهام".** جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق– ص53
3. **الإمام**، محمد محمود 2000ـ **التكامل الإقليمي بين النظرية والتطبيق.** معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة. ص 150
4. **الشافعى**، محمد ابراهيم محمود2005ـ **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجارى العالمى.** دار النهضة العربية، القاهرة.ص 180
5. **العفورى**، عبد القادر 2000 – **العولمة والجات...التحديات والفرص**، مكتبة مدبولى، القاهرة
6. **إكرام**، عبد الرحيم 2002ـ **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي. العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة.** مكتبة مدبولى. القاهرة.ص 80
7. **المركز العربى للدراسات الاستراتيجية**2000. **تقرير التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين**، دمشق. ص 119
8. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** 1999 ـ **تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية**– الخرطوم، ص 132.
9. **المركز الوطنى للسياسات الزراعية** 2006 – ورقة مرجعية –**لمحة عامة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي.** دمشق ،ص 15.
10. **المركز الوطنى للسياسات الزراعية** 2006**NAPC** – **تقرير مراجعة نصف الفترة لتوجهات استراتيجية التنمية الزراعية** – دمشق ص 102
11. **النعيمات**، عبد السلام **والبخيت**، يزن 2005ـ **دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي** – الجمعية العلمية الملكية ـ الأردن ،عمان–ص 123.
12. **هيجوت**، ريتشارد1998– **العولمة والأقلمة.** سلسلة محاضرات الإمارات (25) مركز، الدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبى.
13. **سامى**، عفيفى حاتم2003– "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**". جامعة حلوان، القاهرة، ص 286.
14. **عبد المطلب**، عبد الحميد1998ـ **النظام الاقتصادي العالمي.** مكتبة النهضة العصرية. القاهرة ص 25.
15. **عبده**، محمد رئيف مسعد 2005ـ "**التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**". دار الثقافة العربية، القاهرة، ، ص 182

16. **غفر**،عبد المنعم و**أحمد**، فريد مصطفى1999 ـ **الاقتصاد الدولي** – مؤسسة شباب الجامعة، ص 241.

17. **عبد الوهاب**، حميد رشيد1985 – "**الدور التكاملى للمشروعات العربية المشتركة ، الطموحات والآداء**"، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، ص 14

18. **دى فيليبس**، فابريزيو 2003ـ **اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية : الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسورية** – المركز الوطنى للسياسات الزراعية. ص 165

19. **كوكه** ، خوسيه ماريا 2003ـ **الشراكة السورية الأوروبية وانعكاساتها على الزراعة** ـ المركز الوطنى للسياسات الزراعية. ص 220

20. **كوكه** ، خوسيه ماريا 2003– **فرص تسويق الخضار والفاكهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي** – المركز الوطنى للسياسات الزراعية. ص 134

21. **موريس**، شيف ول، **آلن** وينترز-2002"**التكامل الإقليمي والتنمية**"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، ص 79.

22. **مركز الأعمال السوري الأوروبي** 2003 ـ **آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على قطاع الصناعات الغذائية السورية**، دمشق ص 53.

المراجع باللغة الانكليزية:

1. **Anania**، G. (2001): "**Modelling agricultural trade liberalization and its implications for the European Union**". Working Paper n.12. Instituto Nazionale di Economia Agraria.
2. **Bergstrand**، JH (1985): "**The gravity equation in international trade: some microeconomic foundations and empirical evidence**" *The review of economics and statistics*، nº 71، pp 143-153.
3. **Burfisher**، M.، Pick، D.، **Pompelli**، G.، and **Zahniser**، S (2001): "**North American trade in an Era of Multiple Trade Agreements: A Gravity Analysis**". Paper presented at the annual meeting، *American Agricultural Economics Association and Canadian Agricultural Economic Society*، Chicago، August 5-8.
4. **García** Alvarez-Coque، J.M. (2002): "**Agricultural trade and the Barcelona process. Is full liberalisation possible**? European Review of Agricultural Economics Vol. 29، pgs. 399-422.
5. **Grethe**، H.، Nolte، S. and **Tangermann**، S. (2005): **The Development and future of EU Agricultural Trade Preferences for North-African and Near-East Countries**، Paper prepared for presentation at the 99th seminar of the EAAE (European Association of Agricultural Economists)، *"The Future of Rural Europe in the Global Agri-Food System"، 23-27 August 2005، Copenhagen.*
6. **Kuiper**، M. (2004). "**Fifty Ways to Leave Your protection. Comparing Applied Models of the Euro-Mediterranean Association Agreements**". ENARPRI Working Paper No.6/April 2004.

7. **García-Alvarez-Coque** J.M. (2002). "**Agriculture and the Barcelona Process**". *European Review of Agricultural Economics*، 29، 3، August، pp 399-419
8. **García-Alvarez-Coque** J.M. (2001). "**Implications for the Syrian Agricultural Sector of a Possible Co-operation and Trade Agreement with the European Union**"، FAO، GCP/SYR/006/ITA، Food and Agriculture Organisation، Rome
9. **Augier-** Patricia, **Gasiorek** Michael.(2000). **Trade Liberalization Between Southern Mediterranean and the EU: The Sectorsal Impacts**- (CEFII,IDM), Univesity of Sussex &GREQAM, FEMISE Network Conference 17-18/February 2000, Marseilles, france.

المراجع الالكترونية:

1- http://www.europa.eu.int/comm/trade/index_en.htm

2- http://www.wto.org

3- www.napcsyr.org/database

4- www.fao.org/faostat

5- www.comtrade.eu

6- http://fd.comext.eurostat.cec.eu.int

7- www.europa.eu.int/

ثالثاً – الملاحق:

الملحق 1: أهم الحصص الزراعية للواردات الأوروبية ذات المنشأ السوري

السلعة	تخفيض الرسوم الجمركية للدول الأكثر رعاية % (أ)	الحصص الجمركية (طن وزن صافى) (ب) (**)	شروط خاصة
الحمضيات	100*	000،45	زيادة سنوية 3%
البطاطا	100	35.000	زيادة سنوية بمعدل 1000 طن خلال سنتين
البندورة	100*	000،15	مادة 2 (3)
التفاح	100	20.000	زيادة سنوية 3%
المولاس	100*	000،20	زيادة سنوية 3%
زيت الزيتون المعبأ	100	000،10	زيادة سنوية بمعدل 1000 طن خلال سنتين
عنب المائدة	100	000،3	

المصدر : برتوكولات اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

* معدل التخفيض يطبق فقط وفقاً لقيمة التعرفة الجمركية ** عندما لاتكون الكمية مذكورة فإن الامتياز يشمل كميات غير محدودة وتخضع بعض الحصص إلى أسعار دخول

(1) بدون الإضرار بقواعد تفسيرات المصطلحات الموحدة فإن الوصف للمنتجات أعتبر مؤشر فقط

الملحق2: الحصص من الواردات السورية ذات المنشأ الأوروبي

النظام المنسجم أوالرمز السوري	الوصف	تخفيض الجمارك الدولة الأولى بالرعاية %	التعرفة الكمية(طن صافى وزن)
08051000	البرتقال	100	1500
08052000	كلمنتينا الطازجة والمجففة		
08052030	برتقال ساتسوماس وبرتقال ويلكينج طازج ومجفف	100	750
08052050	برتقال ويلكينج		
08052070	برتقال تانجرين		
08052090	الحمضيات المهجنة		
080810	تفاح طازجة	100	2500

المصدر : برتوكولات اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

الملحق 3: نموذج Gravity Model

Inputs **Non-linear Armington model**

note: use "solver", under the "Tools" menu. Solver settings have been set.

200	Benchmark sales of X1 (i.e. domestic) industry	
1000	Benchmark sales of country 2 imports (*targeted by policy change*)	NOTE: sales at internal prices!
200	Benchmark sales of country 3 imports	
1400	Benchmark total sales (domestic origin and imported)	
1.5	NA: Composite elasticity of demand	
3	Es1: Elasticity of domestic supply	
5	Es2: Elasticity of country 2 import supply	
5	Es3: Elasticity of country 3 import supply	
5	σ: Elasticity of substitution	
25.00%	t2,0: Initial tariff on country 2 imports	
25.00%	t3,0: Initial tariff on country 3 imports	
25.00%	t2,1: Final tariff on country 2 imports	
25.00%	t3,1: Final tariff on country 3 imports	
0.00%	w2,0: Initial export tax/quota price wedge on country 2 imports	
0.00%	w3,0: Initial export tax/quota price wedge on country 3 imports	
25.00%	w2,1: Final export tax/quota price wedge on country 2 imports	
0.00%	w3,1: Final export tax/quota price wedge on country 3 imports	

Calibrated values

2.00E+02	Ks1 : domestic supply constant term	1.00	P1: calibrated domestic product market
3.05E+03	Ks2 : country 2 import supply constant term	1.00	P2: calibrated internal price for good 2
6.10E+02	Ks3 : country 3 import supply constant term	1.00	P3: calibrated internal price for good 3
1.40E+03	KD : composite demand constant term	0.80	P2*: calibrated country 2 border price
0.68	ω1: CES weight for domestic good	0.80	P3*: calibrated country 3 border price
0.93	ω2: CES weight for country 2 import	1.00	PA: calibrated composite good price
0.68	ω3: CES weight for country 3 import		

Counterfactual solution values

counterfactual Excess demands	free-trade in X2 excess demands		internal prices and Y free trade in X2	counterfactual
-9.2E-08	0.0E+00	P1: domestic product market	0.94	1.04
-8.4E-07	2.3E-13	P2: good 2 market	0.85	1.13
-1.6E-07	-5.7E-14	P3: good 3 market	0.95	1.03
-2.6E-11	0.0E+00	PA: composite good price	0.88	1.10
8.6E-08	0.0E+00	Y: total expenditure	1495.33	1333.68

الملحق4: التعرفة المفروضة على واردات الاتحاد الأوروبي من زيت الزيتون ذات المنشأ السوري

Product Code		**1509101000**			
Country of origin		**Syria**			
1509		Olive oil and its fractions، whether or not refined، but not chemically modified			
Origin	**Add. Code**	**Measure Type**	**Tariff**	**Footnote**	**Regulation/ Decision**
Ergaomnes		Third country duty	122.6 EUR/100 kg		R9922040

المصدر: DG Taxation and Customs Union Taric

الملخص باللغة الانكليزية(Summary):

The analysis of trade liberalization remains a new and interesting area of research in economical fields. Association agreement is one of the important steps in international integration process، whereat depending on provision of association agreement suppose to create a free trade area among the agreed partners. That's mean، open doors in front of domestic goods to largest international markets. Free trade and free access of goods and services among associated countries are conceder an important procedure for sustainable development.

Syria initializing the agreement only took place on October 19،2004 and waiting the officially sign from EU and Syrian parliaments. EU is conceder as a main trade partner for Syria. in 2007 Syrian Agricultural exports reached about /11528/ Million SP. And Syrian Agricultural Imports reached about /15007/ Million SP. For the same period. Historically; Italy was the largest trade partner with the share of 50% of trade on average. Agriculture contributes to GDP about 20% on average، and agricultural trade contributes to total trade about 15 % on average.

The study aims to illustrate the expected impacts of Syrian EU Association Agreement through analyzing the provision of agreement (general and agriculture provision) and overview other countries experience which sign agreement before us. Also، through analyzing Syria-EU trade relations (Quantities and Values of exports and imports ، the most important exported and imported goods، main destination for Syrian exported goods). estimate competitiveness standers for Syrian Agriculture goods (RCA، RUV، and market diversification). Also، analyzing two scenarios for olive oil trade and estimate economic profits and agricultural policy change.

Using Gravity module and specification analysis methods to analyzing and calculate preferential margin for Syrian exports.

The conclusions of the study reveal that there are negative impacts for Syrian access to Euro-Mediterranean Association Agreement. Reduction of government fiscal because reduction and eliminate tariff revenues (this appear on short term).

The study also concluded that there are positive impacts for the Association Agreement، parts of them are accelerate economical development and increase productivity of exported goods، Besides; rises fiscal، scientific، and technical support، and encourage entering European investment in agriculture (agriculture manufacturing).

The study also concluded that dominate raw materials on Syrian exports to EU (93%). Agricultural share is about 4.3%. in addition the study found that there is a domination of food on Syrian imports from EU (85%).

The study showed that Syrian agricultural exports concentrated on five goods which account 90%.Syria has revealed comparative advantage in : anise ،cotton، apricot، green bean، cherry، garlic، grape، lentils، gage، tomato.

The study showed that in the short term Egypt lost about 7.9% of government balance. In long term Egyptian agricultural exports increased about 45%. Jordan lost about 12% of government balance. Jordanian agricultural exports decreased about 10.3% ، Jordanian agricultural imports from EU increased about 29.6%.

The study concluded that:

- Common Agriculture Policy obstructs Syrian Agricultural Exports.
- Association Agreement is a second generation of cooperation protocols between Syria and EU in 1977.

The Gravity Module indicated that:

- There was a significant increase in preferential margin for Syria About 4.05% from agriculture exports it is account about /5.7 M US$/.
- Increasing the number of goods which covered by association agreement from 15 % to 17%.
- Olive oil had economical profits about 143% depending on the assumed scenario (Sign the association agreement then take a 10،000 ton as Quota free of tariff) comparing with the first scenario(without association)
- Increasing export price of Syrian olive oil about 1.36%.

The study recommends:

- Joining the bilateral association ;because it is conceded as an external factor which impacts on competitiveness sufficiency of Syrian exports on international markets.
- Enhancing external trade to accelerate economical development in Syria.
- Completing adjustment procedure of Syrian economy in order to have provided grants to avoid negative impacts of this adjustment.
- Adjustment marketing policies and providing marketing infrastructure such as services and cooler trucks…ets.
- Attention to non price competitiveness like qualification، label، geographical indicators.
- Conducting another studies in this field

University of Aleppo
Faculty of Agriculture
Department of Agricultural Economy

Impacts of Syria-EU Association Agreement on Syrian Agriculture

Athesis Submitted to have the Degree of Master in Agricultural Engineering / Agricultural Economy Agricultural Policy

Athesis By
Yasser Ali Al-Issa

Supervised By

Dr. Ahmad Hasan Jadouh

Teacher, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture University of Aleppo - Syria

Dr. Jose Maria Garcia Alvarez Coque

Professor, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture Universitdad Politecnica de Valencia - Spain

1430/ 2009

University of Aleppo
Faculty of Agriculture
Department of Agricultural Economy

Impacts of Syria-EU Association Agreement on Syrian Agriculture

Athesis Submitted to have the Degree of Master in Agricultural Engineering / Agricultural Economy Agricultural Policy

Athesis By

Yasser Ali Al-Issa

1430/2009